



وزارة التجهيز والإسكان
MINISTÈRE DE L'ÉQUIPEMENT ET DE L'HABITAT
— MINISTRY OF EQUIPMENT AND HOUSING —



تشخيص وتحليل النوع الاجتماعي بوزارة التجهيز والإسكان



الفهرس

7	الاختصارات
8	الديباجة
12	المحور الأول: تشخيص الوضعية الحالية لمقاربة النوع الاجتماعي بوزارة التجهيز والإسكان وبرامج الوزارة الأربعة
13	الجزء الأول: تقديم عام للمهمة
14	I: التقديم
16	II: المنهجية المتبعة
19	III: الغرض من هذا التقرير
20	الجزء الثاني: السياق والإطار القانوني والتنظيمي
21	I: السياق
21	أ: السياق العام
23	ب: السياق على مستوى قطاع التجهيز والإسكان
25	II: الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسساتي المتعلق بالنوع الاجتماعي على المستويين الوطني والقطاعي
25	أ: الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسساتي المتعلق بالنوع الاجتماعي على المستوى الوطني
25	1: الإطار الدستوري والتشريعي
25	أ / الإطار الدستوري والتشريعي
25	ب / الالتزامات الدولية
27	ج / نصوص قانونية وتنظيمية أخرى
28	2: الإطار المؤسساتي
29	ب: البيئة التشريعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي على المستوى القطاعي
32	الجزء الثالث: نتائج المقابلات وتحليل وثائق الأداء
33	مقدمة
33	I: على مستوى المهمة
33	أ: نتائج تحليل استراتيجية المهمة
34	ب: نتائج تحليل بطاقة النوع الاجتماعي
35	ج: ثقافة التسيير
35	د: نظم المعلومات والإحصائيات
36	II: البرنامج عدد 1: البنية الأساسية للطرق
36	أ: نتائج المقابلات
36	1: معرفة النوع الاجتماعي والمفاهيم المتصلة به
38	2: اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى الوزارة والبرنامج
38	أ / على مستوى استراتيجية المهمة
38	ب / على مستوى البرنامج
40	ج / الأهداف والمؤشرات والأنشطة

- 3 : اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الفاعلين العموميين..... 40
- أ : الملاحظات المتعلقة بالفاعل العمومي 41
- ب : ملاحظات تخص الوزارة 41
- ج : نتائج تحليل وثائق الأداء 38
- III : البرنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت..... 43**
- أ: نتائج المقابلات وتحليل الوثائق 43
- 1 : معرفة مقارنة النوع الاجتماعي والمفاهيم المتصلة به 43
- 2 : اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الوزارة والبرنامج 44
- أ / على مستوى استراتيجية المهمة 44
- ب / على مستوى البرنامج..... 45
- ج / الأهداف والمؤشرات والأنشطة 46
- د/ نتائج تحليل وثائق الأداء 47
- IV : البرنامج 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان 48**
- أ: نتائج المقابلات وتحليل الوثائق 48
- 1/ معرفة مقارنة النوع الاجتماعي والمفاهيم المتصلة به 48
- 2 /اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الوزارة والبرنامج 49
- أ / على مستوى استراتيجية المهمة 49
- ب / على مستوى البرنامج..... 49
- ج / الأهداف والمؤشرات والأنشطة 50
- 3/ اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الفاعلين العموميين 50
- أ: على مستوى الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية 51
- ب: على مستوى وكالة التهذيب والتجديد العمراني 51
- ج: نتائج تحليل وثائق الأداء 52
- V : البرنامج 9 : القيادة والمساندة 54**
- أ: نتائج المقابلات وتحليل الوثائق 54
- 1/ معرفة مقارنة النوع الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة به 54
- 2/ ادراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الوزارة والبرنامج 57
- أ / على مستوى استراتيجية المهمة 57
- ب / على مستوى البرنامج..... 57
- ج / الأهداف والمؤشرات والأنشطة 59
- د / ملاحظات خاصة بممثل وزارة التجهيز والإسكان في مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل 60
- ح: نتائج تحليل وثائق الأداء 60
- VI : الخاتمة 62**
- المحور الثاني: تحليل النوع الاجتماعي واعتماده في استراتيجية وبرامج وزارة التجهيز والإسكان 63**
- الجزء الأول**
- ملخص نتائج التشخيص..... 64
- I : وثائق الأداء التي سيتم تعديلها 65
- أ : المشروع السنوي للأداء 65
- ب : التقرير السنوي للأداء 66
- II : حساسية وتحمس إدارات الوزارة بخصوص مقارنة النوع الاجتماعي 66

67.....	III : مساهمة الوزارة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لتونس في مجال النوع الاجتماعي
68.....	IV : عدم إعداد خطة قطاعية لإدراج ومأسسة النوع الاجتماعي
68.....	V : ضرورة تحديد وصياغة أفضل للأهداف والمؤشرات المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل
69.....	VI : إدراج محدود لمقاربة النوع الاجتماعي على مستوى المشاريع
69.....	VII : تحديات وصعوبات إدراج مقاربة النوع الاجتماعي
69.....	أ: الجانب القانوني والترتيبي.....
69.....	ب: نظم المعلومات والإحصائيات.....
70.....	ج: الثقافة التسييرية.....
70.....	د: التغيير في العقلية.....
71.....	<u>الجزء الثاني</u>
71.....	تحليل وتقييم النوع الاجتماعي
72.....	I : على مستوى المهمة
72.....	أ : السياق العام.....
73.....	ب : التخطيط.....
74.....	ج : خطة العمل القطاعية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIG).....
75.....	II : على مستوى البرامج
75.....	أ : تحليل وتقييم النوع الاجتماعي على مستوى برنامج "البنية الأساسية للطرق"
75.....	أ-1 : السياق والتحديات.....
75.....	أ-2 : واقع إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية "البنية الأساسية للطرق"
76.....	أ-3 : تأثيرات إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية "البنية الأساسية للطرق"
78.....	ب : تحليل وتقييم النوع الاجتماعي على مستوى برنامج "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت"
78.....	ب-1 : السياق العام.....
78.....	ب-2 : التحديات.....
78.....	1 : تحديات مقاربة النوع الاجتماعي في قطاع التحكم في المنشآت.....
79.....	2 : تحديات مقاربة النوع الاجتماعي في مجال حماية المناطق العمرانية من الفيضانات والشريط الساحلي من الانجراف البحري.....
79.....	ب-3 : واقع إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت.....
80.....	ب-4 : تأثيرات إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت".....
81.....	ج : تحليل وتقييم النوع الاجتماعي على مستوى برنامج "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان"
82.....	ج-1 : السياق والتحديات.....
83.....	ج-2 : واقع إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية التهيئة الترابية والتعمير والإسكان.....
83.....	1 : على المستوى الاستراتيجي.....
84.....	2 : على المستوى العملي.....
86.....	ج-3 : تأثيرات إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية التهيئة الترابية والتعمير والإسكان.....
86.....	د : تحليل وتقييم النوع الاجتماعي على مستوى برنامج "القيادة والمساندة"
86.....	د-1 : السياق العام.....
87.....	د-2 : واقع إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في برنامج القيادة والمساندة.....
87.....	1 : ملاحظات عامة.....
88.....	2 : تحليل وتقييم جوانب معينة.....
90.....	د-3 : تأثيرات إدراج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة والمساندة.....
92.....	<u>الجزء الثالث</u>
92.....	التوصيات

93.....	I : تعزيز حوكمة وقيادة إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في وزارة التجهيز والإسكان
94.....	II : تحسين مراعاة النوع الاجتماعي على مستوى الاستراتيجية والتخطيط والميزانية
95.....	III : الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي ضمن الإطار القانوني المنظم للقطاع
95.....	IV : تعزيز القدرات
96.....	V : تطوير نظم المعلومات وتطبيقات إعلامية تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي
97.....	VI : تمثيلية المرأة في اللجان والهيئات
97.....	VII : الاتصال والتواصل
	المحور الثالث : خطة العمل والتوصيات الخاصة بالتوجهات الإستراتيجية
98.....	الجزء الأول
99.....	تحليل SWOT وبرنامج العمل
100.....	I : تحليل SWOT
101.....	أ: الضغوط الموجودة على مستوى الميزانية
102.....	ب: عدم تحيين خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي PANIG
102.....	ج: عدم إدراج النوع الاجتماعي في التعداد العام القادم للسكان
102.....	د: تغيير السياق الوطني (القانوني والمؤسسي)
103.....	II : خطة العمل لإدماج النوع الاجتماعي في وزارة التجهيز والإسكان
111.....	الجزء الثاني توصيات للتوجهات الاستراتيجية

الاختصارات

وكالة التنمية الفرنسية	AFD	Agence française de développement
الوكالة العقارية للسكنى	AFH	Agence Foncière d'Habitation
وكالة التهذيب والتجديد العمراني	ARRU	Agence de Réhabilitation et de rénovation urbaine
وكالة التعمير لتونس الكبرى	AUGT	Agence Urbaine du Grand Tunis
البنك الأفريقي للتنمية	BAD	Banque Africaine de développement
البنك الأوروبي للاستثمار	BEI	Banque Européenne d'Investissement
البنك الدولي	BM	Banque Mondiale
الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي	BSG	Budgétisation sensible au genre
البناء والأشغال العمومية	BTP	Bâtiment et travaux publics
مجلة التهيئة الترابية والتعمير	CATU	Code de l'Aménagement du Territoire et de l'Urbanisme
مجلة الجماعات المحلية	CCPL	Code des Collectivités publiques Locales
اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	CEDAW	Convention des Nations Unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes
اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	CNAPP	Comité National d'Approbation des Projets Publics
مجلس النظراء	CP	Conseil des pairs
مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة	CREDIF	Centre de Recherche, des Etudes, de Documentation et d'Information sur la Femme
إدارة المياه العمرانية	DHU	Direction de l'Hydraulique Urbaine
المدرسة الوطنية للإدارة	ENA	Ecole Nationale d'administration
الصندوق الوطني لتحسين السكن	FNAH	Fonds National d'Amélioration de l'Habitat
المرأة في المناطق الريفية	FMR	Femmes en Milieu Rural
صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء	FOPROLOS	Fonds de Promotion du Logement pour les Salariés
صندوق التنمية السعودي	FSD	Fonds Saoudien de développement
التصرف في الميزانية حسب الأهداف	GBO	Gestion Budgétaire par Objectifs
الغازات المسببة للاحتباس الحراري	GES	Gaz à Effet de Serre
المعهد الوطني للإحصاء	INS	Institut National des Statistiques
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	JICA	Japan International coopération Agency
القانون الأساسي للميزانية	LOB	Loi organique du budget
عضو مجلس النظراء	MCP	Membre du Conseil des Pairs
وزارة الاقتصاد والتخطيط	MDCI	Ministère du Développement et de la Coopération Internationale
وزارة التجهيز والإسكان	MEH	Ministère de l'Équipement et de l'Habitat
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA	Middle East and North Africa
التصنيف المراعى للنوع الاجتماعي	NSG	Nomenclature Sensible au Genre
أهداف التنمية المستدامة	ODD	Objectifs du développement durable
منظمة الأمم المتحدة	ONU	Organisation des Nations Unies
منظمة العمل الدولية	OIT	Organisation Internationale du Travail
خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي	PANIIG	Plan d'Action National pour l'Intégration et l'Institutionnalisation du Genre
برنامج القيادة والمساندة	P9	Programme Pilotage et Appui
المشروع السنوي للأداء	PAP	Projet Annuel de Performance
التقرير السنوي للأداء	RAP	Rapport Annuel de Performance
برنامج إعادة تأهيل ودمج المناطق السكنية	PRIQH	Programme de Réhabilitation et d'Intégration des Quartiers d'Habitation
رئيس برنامج	RDP	Responsable Du Programme
رئيس برنامج فرعي	RSP	Responsable Sous-Programme
نظام معلوماتي	SI	Système d'information
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	SNIT	Société Nationale Immobilière de Tunisienne
كراس لشروط	TDR	Termes De Références
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	USAID	Agence des États-Unis pour le développement international
وحدة عملياتية	UO	Unité Opérationnel

الديباجة

يتضمن هذا التقرير التقارير الخاصة بالمرحل الثلاث للدراسة المتعلقة بـ "تشخيص وتحليل النوع الاجتماعي بوزارة التجهيز والإسكان" وينقسم إلى ثلاثة محاور:

- ◀ المحور الأول يتعلق بتشخيص الوضع الحالي لقضايا النوع الاجتماعي بوزارة التجهيز والإسكان وبرامجها الأربعة.
- ◀ المحور الثاني يتعلق بتحليل النوع الاجتماعي واعتماده في استراتيجية وبرامج وزارة التجهيز والإسكان.
- ◀ المحور الثالث يتضمن خطة العمل والتوصيات الخاصة بالتوجهات الإستراتيجية.

وقد تمت المصادقة على التقارير الخاصة بكل مرحلة من مراحل الدراسة من قبل اللجنة المكلفة بمتابعة إرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي بالوزارة وذلك تباعا في 28 أبريل 2023 بالنسبة للمرحلة الأولى و 17 أكتوبر 2023 بالنسبة للمرحلة الثانية و 28 نوفمبر 2023 بالنسبة للمرحلة الثالثة. وتم انجاز الدراسة اعتمادا بشكل أساسي على:

- ◀ **فحص وفهم الوثائق والتحليلات الموجودة** (جمع البيانات الكمية والنوعية المتاحة، البحث عن الوثائق، والدراسات والإحصاءات الدولية والوطنية، وفحص النصوص القانونية والتنظيمية والالتزامات الدولية والوطنية في المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي....).
- ◀ **إجراء مقابلات مع مسؤولي الوزارة وبعض الفاعلين العموميين على المستوى المركزي والجهوي،** بناء على استبيان معد مسبقاً يغطي عدة جوانب أهمها:

- مدى معرفة مقارنة النوع الاجتماعي والمواضيع المرتبطة بها (الالتزامات الوطنية والدولية).
- مدى اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى المهمة والبرامج (الاستراتيجية والأهداف والمؤشرات والميزانية والمشاريع، ...).
- الصعوبات والتحديات لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي.

- ◀ **دراسة نظم المعلومات والتطبيقات الإعلامية المستخدمة داخل الوزارة** (نظم المعلومات المعتمدة من طرف الوزارات مثل ADEB، INSAF، SIADÉ، ... وتلك التي طورتها الوزارة) لتقييم درجة إعماد النوع الاجتماعي على هذا المستوى.

◀ دراسة وتحليل وثائق الأداء (PAP/RAP)

وقد مكنت الدراسة من تحديد نقاط القوة التي تستحق التدعيم ونقاط الضعف التي يجب تلافيها.

وتتمثل نقاط القوة الرئيسية في:

- ◀ مصادقة تونس على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتزام البلاد بالتخفيف من آثار تغيرات المناخ والتكيف معها.

- وجود إطار تشريعي ومؤسسي لإدراج النوع الاجتماعي.
- دعم سياسي ورغبة على مستوى وزارة التجهيز والإسكان لمراعاة النوع الاجتماعي.
- وجود تحمس تجاه النوع الاجتماعي بين موظفي وزارة التجهيز والإسكان بالإضافة إلى استعداد كبير لإدراجه في مسارات عملهم.
- إدراج النوع الاجتماعي في وثائق الأداء وبعض كراسات الشروط.
- تكوين العديد من الأطارات في مجال النوع الاجتماعي والميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي.

وتتلخص نقاط الضعف فيما يلي:

- ضعف نظام حوكمة إدراج مقارنة النوع الاجتماعي بوزارة التجهيز والإسكان.
- غياب استراتيجية واضحة ومكتوبة للنوع الاجتماعي على مستوى المهمة وكذلك على مستوى والبرامج.
- عدم وجود تخطيط يراعي النوع الاجتماعي.
- ضعف إدراج النوع الاجتماعي في إطار أداء البرامج.
- تدني الإدراك والمعرفة بالنوع الاجتماعي والميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي من قبل غالبية الموظفين.
- عدم تنزيل خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG) على المستوى القطاعي.
- عدم مراعاة التشريعات التي تحكم القطاع للنوع الاجتماعي.
- عدم تشريك ممثل وزارة التجهيز والإسكان بمجلس النظراء في الأعمال المتعلقة بإدراج النوع الاجتماعي في وزارة التجهيز والإسكان.
- الغياب الفعلي للبيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي.
- الافتقار إلى التواصل الذي يراعي النوع الاجتماعي.
- عدم وجود نظام للمتابعة والإبلاغ.
- ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين

وعلى ضوء عمليات التشخيص والتحليل التي تم إنجازها، تم تقديم توصيات بشأن مأسسة النوع الاجتماعي داخل وزارة التجهيز والإسكان، ويجب أن تتم هيكلة هذه المأسسة حول التوجهات الإستراتيجية التالية:

- تعزيز حوكمة وإدارة مأسسة النوع الاجتماعي داخل وزارة التجهيز والإسكان من خلال بالخصوص تحديد دور ومسؤوليات ممثل الوزارة داخل مجلس النظراء ومراجعة تركيبة ومسؤوليات وعمل اللجنة المكلفة بمتابعة إرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي بالوزارة وضبط مهامها وطريقة عملها وإنشاء آلية للمتابعة والمساءلة لتعزيز مقارنة النوع الاجتماعي.
- دعم مراعاة النوع الاجتماعي في الإطار القانوني الذي ينظم القطاع.
- تعزيز التخطيط الذي يراعي النوع الاجتماعي داخل وزارة التجهيز والإسكان، من خلال تنزيل

التأثيرات الستة ل خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG) على المستوى القطاعي مع ضمان اعتماده في المخطط الثلاثي للتنمية ووضع خطة تنفيذية قطاعية سنوية.

- ◀ اعتماد مراعاة النوع الاجتماعي في جميع الدراسات وفي جميع التقارير القطاعية.
- ◀ تحسين ترجمة اعتبارات النوع الاجتماعي في وثائق الميزانية والأداء من خلال تحديد سلسلة النتائج المناسبة لتطبيق كل تأثير من تأثيرات خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG) ضمن السياسات العمومية لوزارة التجهيز والإسكان.
- ◀ تحسين قدرات الجهات الفاعلة في وزارة التجهيز والإسكان حول مقاربة النوع الاجتماعي وتقنيات التحليل وإدراج النوع الاجتماعي من خلال إرساء برنامج تكوين وإنشاء نظام متابعة وتقييم لهذا البرنامج التكويني.
- ◀ تعزيز مراعاة النوع الاجتماعي في ثقافة وزارة التجهيز والإسكان من خلال التواصل (مذكرات العمل، وأدلة الإجراءات، وميثاق العمل، وإنشاء نظم معلومات مراعية للنوع الاجتماعي ...)

وتم تقديم صلب هذا التقرير **خطة عمل** مفصلة لمأسسة النوع الاجتماعي مبنية حول النتائج المرحلية الثلاث

التالية:

- ✚ وجود حوكمة فعالة لمأسسة النوع الاجتماعي على مستوى وزارة التجهيز والإسكان؛
- ✚ تمتع الجهات الفاعلة بوزارة التجهيز والإسكان بدرجة عالية وتكوين حول النوع الاجتماعي وبمعرفة لتأثيرات السياسات العمومية على المساواة بين الجنسين وتنفيذ خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG).

- ✚ ضبط السياسات العامة لوزارة التجهيز والإسكان وتخطيطها ووضع ميزانياتها ومتابعتها وتقييمها من منظور النوع الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إجراء حلقات تكوين وتوعية لدعم القدرات خلال المرحلة الثانية من الدراسة تتمثل في:

1/ دورات تكوينية هدفها الأساسي تحسيس ورفع مستوى وعي إطارات البرامج حول مفهوم النوع الاجتماعي وأهمية تركيز ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي.

وشارك في هذه الدورات التكوينية 42 إطارا ينتمون إلى برامج مختلفة داخل الوزارة. وقد أجريت هذه الدورات خلال ثلاثة أيام لكل دورة وفقا للجدول التالي:

- من 16 إلى 18 ماي 2023 لإطارات برنامج "البنية الأساسية للطرق"
- من 23 إلى 25 ماي لإطارات برنامج "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت"
- من 30 ماي إلى 1 جوان للإطارات التابعين لبرنامج "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان"
- من 13 إلى 15 جوان للإطارات المنتمين لبرنامج "القيادة والمساندة".

وتم تحديد البرنامج التكويني بالاتفاق مع أعضاء لجنة القيادة كما يلي:

اليوم الأول

- تقديم الموضوع ورفع مستوى الوعي.
- المفاهيم الأساسية المتعلقة بالميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي.
- تعريفات ومقاصد الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي.

اليوم الثاني

- المراحل الرئيسية لتركيز الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي
- الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي في مراحل اعداد الميزانية
- نقاط الدخول التي يمكن اعتمادها لإدراج النوع الاجتماعي والمتدخلين المعنيين.
- التركيز على أدوات التحليل للنوع الاجتماعي للميزانيات.
- بعض المبادرات بخصوص اعتماد الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي في العالم

اليوم الثالث

- الإطار القانوني والمؤسسي للميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي في تونس.
- خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG).
- نظرة عامة حول الاستراتيجيات والبرامج الرئيسية لتنفيذ خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG).
- إطار الأداء المراعي للنوع الاجتماعي.
- تم إجراء الحلقات التكوينية باعتماد أسلوب تشاركي يعتمد على معالجة المشاركين لتمارين حول المحاور المختلفة التي تم تناولها.
- 2/ تقديم رؤية واضحة لجميع المتدخلين من الإدارة على أعلى مستوى بالوزارة حول أهمية الموضوع المرتبط بترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي في هيكله البرامج. وذلك من خلال عقد لقاءات مع:
- رئيس وأعضاء الديوان وذلك بتاريخ 13 سبتمبر 2023.
- رؤساء البرنامج والفريق العامل معهم، وعقدت في هذا الإطار أربع جلسات على التوالي يوم 20 جويلية 2023 (برنامج عدد 3 وبرنامج عدد 9) و 21 جويلية 2023 (برنامج عدد 1 وبرنامج عدد 2).
- وتم إرسال محتويات محاور التكوين إلى وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة التجهيز والإسكان كجزء من مخرجات المرحلة الثانية من الدراسة.
- كما تم تنظيم ندوة حول مخرجات الدراسة في 18 أكتوبر 2023، كجزء من المرحلة الثالثة من الدراسة. تمثلت المحاور التي تمت مناقشتها خلال هذه الندوة بشكل رئيسي في:
- ◀ نتائج تشخيص ادراج النوع الاجتماعي بوزارة التجهيز والإسكان.
- ◀ نتائج تحليل النوع الاجتماعي على مستوى السياسات العمومية المختلفة بوزارة التجهيز والإسكان.
- ◀ نتائج التحليل باعتماد SWOT .
- ◀ وخطة العمل المقترحة على وزارة التجهيز والإسكان بخصوص مأسسة النوع الاجتماعي.

**المحور الأول: تشخيص الوضعية الحالية لمقاربة
النوع الاجتماعي بوزارة التجهيز والإسكان وبرامج
الوزارة الأربعة**

الجزء الأول
تقديم عام للمهمة

I : التقديم

تم انجاز الدراسة التشخيصية المقترحة من قبل الوزارة لمأسسة النوع الاجتماعي وادراجه بالسياسات العمومية لمهمة التجهيز على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تشخيص الوضعية الحالية بخصوص تحديات مفهوم النوع الاجتماعي ضمن إطار مهمة التجهيز والإسكان.

المرحلة الثانية: تحليل النوع الاجتماعي وإدراجه في استراتيجية وبرامج وزارة التجهيز والإسكان

المرحلة الثالثة: خطة العمل ومقترحات حول التوجهات الاستراتيجية

وتسعى وزارة التجهيز والإسكان إلى تحسين المعطيات المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل في قطاع التجهيز والإسكان وتقييم مراعاة المساواة في السياسات العمومية بهدف إرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي وفقاً للقانون الأساسي للميزانية (LOB) وتحديد سبل تحسين مجالات إرساء وتطوير "استراتيجية النوع الاجتماعي" في القطاع. وهو ما يستدعي الإجابة على الأسئلة التالية:

- ◀ كيف يمكن إدراج خصوصيات وحاجيات ومصالح النساء والرجال والفتيات والفتيان بشكل ملموس على مستوى السياسات العمومية في قطاع التجهيز والإسكان؟
- ◀ كيف يمكن التأكد من أن السياسات العمومية في هذا القطاع تعزز المساواة بين الجنسين؟
- ◀ كيف يمكن لقطاع التجهيز والإسكان المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتونس؟
- ◀ كيف يمكن لقطاع التجهيز والإسكان أن يساهم في تحقيق المساواة وتقليص الفوارق بين المرأة والرجل؟
- ◀ كيف يمكن للمساواة بين الجنسين أن تساهم بشكل أساسي في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة) للجميع؟

وهو ما يستوجب الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي في جميع مراحل صياغة وتنفيذ السياسات العمومية والأدوات العملية لتنفيذها، لأن "النساء والفتيات يواجهن تحديات متعددة ومتراصة، لا سيما في البلدان النامية ويتخذ هذا التمييز بين الجنسين أشكالاً متنوعة مثل العنف والتحرش في الأماكن العامة والخاصة، وعدم إمكانية الوصول أو عدم وجود فرص التعليم والعمل، وحيازة الأراضي، والوصول إلى الفضاءات العامة، والخدمات الصحية أو المالية" (مؤئل الأمم المتحدة 2012)

وتتطلب مأسسة المساواة بين الجنسين تغييرات في الممارسات، وكذلك في المواقف والسلوكيات والقيم. وهو ما يؤدي إلى ديناميكية جماعية تتجاوز مستوى الأفراد، وينعكس في جميع النواحي: السياسات ومسارات صنع القرار

وتخصيص الموارد والميزانيات وأنشطة المشاريع وعلاقات العمل وما إلى ذلك. علماً أن المرحلة الأولية لمأسسة النوع الاجتماعي تتمثل في إجراء تشخيص في الغرض.

يهدف تشخيص وتحليل النوع الاجتماعي لوزارة التجهيز والإسكان إلى تقييم مستوى مراعاة النوع الاجتماعي في الإطار التنظيمي والبرامجي للوزارة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية وكذلك تقييم المخاطر لتعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين في القطاع.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التجهيز والإسكان كانت رائدة في اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي على غرار وزارة الفلاحة حيث طلبت بالفعل دعماً من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل إجراء دراسة حول إدراج الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي. وقد مكنت هذه الدراسة، التي أنجزت خلال سنتي 2018-2019 من إجراء تشخيص للوضع واقتراح خطة عمل لتعزيز قدرات الأعوان والإطارات العاملة في القطاع.

ومن المناسب في هذا المستوى البدء بالتساؤل حول معنى المفاهيم المستخدمة: النوع الاجتماعي، مأسسة النوع الاجتماعي، الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي.

النوع الاجتماعي

لفهم كلمة النوع الاجتماعي بشكل متكامل، من الضروري الإشارة إلى كلمة "الجنس" التي ترتبط بها، ولكن تتميز عنها بوضوح. يرتبط الجنس ارتباطاً مباشراً بما هو بيولوجي وبشكل خاص بما يميز الرجال والنساء جسدياً. وعلى العكس من ذلك، فإن النوع الاجتماعي هو ما يبني ثقافياً من قبل مجتمع حول كل من الجنسين البيولوجيين. وبالتالي، فهذه الخصائص مرتبطة بمكانة الرجل أو المرأة في المجتمع فهي ليست فطرية، ولكنها مكتسبة. لذلك يختلف النوع الاجتماعي حسب الثقافات والأزمنة. وغالباً ما يرتبط بوجود الصور النمطية في مجتمع معين.

مأسسة النوع الاجتماعي

يشير مصطلح مأسسة النوع الاجتماعي إلى عملية إدراج النوع الاجتماعي في جميع السياسات العمومية وبالتالي، فإن مأسسة النوع الاجتماعي تعني مراعاة الفوارق الاجتماعية بين الرجل والمرأة، وكذلك تأثيرها المحتمل، في جميع المجالات وفي كل مرحلة من مراحل وضع السياسات - الإعداد، والتنفيذ، والمتابعة، والتقييم. علماً أن القرارات السياسية تنطبق دائماً على الرجال والنساء إلا أنه غالباً ما يؤثر التصور الذكوري للأشياء ضمنياً على القرارات السياسية. ونظراً إلى أن كل قرار سياسي له علاقة بالنوع الاجتماعي فإنه يتعين تقييم تأثيراته الإيجابية أو السلبية، بحيث يتم اتخاذ القرارات وفقاً لمتطلبات الوضع الحقيقي.

وتهدف مأسسة النوع الاجتماعي إلى تعزيز المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع، من خلال مراعات النوع الاجتماعي وإدراجه في السياسات العمومية. علماً إن بعض الخيارات السياسية القائمة على الصور النمطية المتعلقة بتوقعات وكفاءات وأدوار الرجال والنساء يمكن بالفعل أن تعزز، دون وعي، عدم المساواة بين الرجل والمرأة. كما يوحي اسمها، فإن السياسات الخاصة بالمساواة بين الجنسين هي سياسات يتم تنفيذها في مجالات معينة لتصحيح وضعيات أو فوارق بين الرجال والنساء. ولذلك فإن السياسات الخاصة بالمساواة تقتصر على مجال معين، ويتم تنفيذها لمعالجة الفوارق الملاحظة.

ومن ثم، فإن الاختلافات بين مأسسة النوع الاجتماعي والسياسات الخاصة بالمساواة واضحة: حيث تعتمد الأولى على تمشي وقائي تقاطعي ومنهجي، أما الثانية فهي تتوخى تمشي علاجي يقتصر على مجال معين ويستند إلى ملاحظة حالات من عدم المساواة بين الرجال والنساء.

إن مأسسة النوع الاجتماعي (أو مراعاة المساواة بين المرأة والرجل) هو تمشي يفترض فيه التفكير بشكل وقائي ومنذ البداية في الغرض من المساواة بين المرأة والرجل من قبل المشاركين في تحديد السياسات وتنفيذها.

الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي

تمثل الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي (BSG) تمشي يضع تحليل النوع الاجتماعي في قلب مسار الميزانية والمالية العمومية والسياسة الاقتصادية كوسيلة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وهي منهج لإدراج أبعاد النوع الاجتماعي في الميزانية للتأكد من تحليل الاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال ومراعاتها في السياسات العمومية لتعزيز المساواة بين الجنسين ولتحسين أداء العمل العمومي وتمثل مأسسة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في وضع سياسات وبرامج تركز على الحاجيات المختلفة للنساء والرجال من أجل التنمية المستدامة.

الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي هي أداة أساسية لترجمة الالتزامات الوطنية والدولية على مستوى تخطيط السياسات العمومية وضبط الميزانية.

II : المنهجية المتبعة في تشخيص وتحليل اعتماد النوع الاجتماعي بالوزارة

تم إجراء التشخيص وفق المنهجية المحددة في كراس الشروط. وذلك عن طريق مراجعة وثائقية للدراسات والتقارير والبيانات المتاحة حديثاً حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى جمع معطيات نوعية من خلال اللقاءات والمقابلات مع العديد من الأطراف والمتدخلين في السياسات العمومية.

وتم التشخيص على مرحلتين، تمثلت الأولى في البحث وجمع الوثائق والبيانات، والثانية في تحليلها.

1. الوثائق

يتعلق الأمر بالنصوص القانونية والدراسات والتقارير وكافة المعطيات الحديثة التي قدمتها وزارة التجهيز والإسكان أو طلبها الفريق أثناء المقابلات، أو عن طريق البحث الرقمي في مختلف المواقع الرسمية لوزارة التجهيز والإسكان والمؤسسات تحت الإشراف وخاصة AFH وSNIT.

وارتكز التحليل الوثائقي على فحص النصوص القانونية الرئيسية التي تخص القطاع من الجانب الخاص بالنوع الاجتماعي، هذا وقد تم أيضاً فحص الوثائق الداخلية وفق نفس المنهج قصد التثبت من وجود أحكام تشير إلى المرأة أو لعدم المساواة بين الجنسين أو الإدماج الاجتماعي وما إلى ذلك.

2. نظم المعلومات

في هذا المستوى، تعلق الأمر بمعرفة كيف وعلى أي مستوى يتم إدراج واستعمال نظام المعلومات مقارنة النوع

الاجتماعي ومدى تهمين هذه النظم لاستخدام البيانات المتميزة وفقاً للجنس واعتماد مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي وكان الغرض من هذه العملية هو تقييم درجة حساسية البيانات والمؤشرات المستخدمة في نظام المعلومات تجاه النوع الاجتماعي.

3. ثقافة التسيير

يتمثل تشخيص مدى ادراج النوع الاجتماعي ضمن الثقافة الإدارية في التحقق من مدى ادراج ثقافة المساواة بين المرأة والرجل وتعزيزها كقيمة تنظيمية وأداة للمساهمة في التماسك الاجتماعي على جميع مستويات الوزارة. ومن الناحية العملية، كان الأمر يتعلق بالتحقق من وجود ومن مستوى تعزيز معايير المعاملة العادلة للمرأة والرجل على الصعيدين المركزي والجهوي.

4. المقابلات

تمكن المقابلات من تقييم قدرة مختلف الفاعلين والهيكل المشاركة في تنفيذ السياسات العمومية على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في مسارات العمل (الاستراتيجية أو العملياتية؛ اعتماداً على مواقعهم). وقد اعطى تقييم القدرات أيضاً فكرة عن فهم التمشي المذكور.

بالإضافة إلى ذلك، تسهل المقابلات تحديد الحاجيات الخاصة من حيث التكوين والقدرة على التخطيط والإجراءات التي يجب اتخاذها لسد الفجوات في هذا المجال. وسيتم تناول هاتين النقطتين ضمن المحورين التاليين من هاته الدراسة؛ المتعلقين "بتحليل وإدراج النوع الاجتماعي" و"التوصيات بخصوص التوجهات الاستراتيجية وخطة العمل" وتنتج المقابلات أيضاً فرص الاطلاع على الإشكاليات المطروحة وعلى حاجيات الاعوان بصفة ادق، وهي معلومات مفيدة لمعرفة حساسيتهم ومشاركتهم والتزامهم فيما يتعلق بمسألة المساواة بين الرجال / الفتيان - النساء / الفتيات، وكذلك قدرتهم على المساهمة في التغيير وإنجاحه.

تمكن المقابلات بشكل أساسي من جمع المعطيات المتعلقة بـ:

- مستوى معرفة المستجوبين لمقاربة النوع الاجتماعي؛
- التحديات والقضايا المتعلقة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية؛
- مستوى المعرفة بخصوص الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي وكيفية تطبيقها؛
- التحديات والصعوبات لإدراج الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي صلب الهياكل: المسارات، الإجراءات والأدوات، وتحديد أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة المعنية، وما إلى ذلك؛
- مستوى تعبئة والتزام الجهات الفاعلة بتنفيذ الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي؛
- تحديد الحاجيات سواء من حيث المعارف والمهارات والأدوات والتماسك والتنسيق بين الهياكل والأدوار والمسؤوليات من أجل التنفيذ الفعلي لإدراج النوع الاجتماعي.

وقد تم إجراء 22 مقابلة خلال هذه المرحلة التشخيصية شملت أهم المسؤولين:

- رؤساء البرامج الأربعة،
- 5 رؤساء برامج فرعية على المستوى المركزي و 4 على المستوى الجهوي،
- بعض رؤساء الوحدات العملياتية،

• مسؤولي بعض الفاعلين العموميين : SNIT و ARRU و Tunisie Autoroutes
 أجريت هذه المقابلات في شكل اجتماعات مباشرة مع المسؤولين المعنيين بحضور البعض من إداراتهم في أغلب الأحيان وشملت هذه اللقاءات مسؤولين على المستوى المركزي والجهوي وبعض المؤسسات العمومية.
 تم إجراء المقابلات على أساس استبيانات معدة مسبقاً من قبل مكتب الدراسات لتوجيه النقاشات بشكل أفضل من جهة وتسهيل استغلال النتائج التي يتم الحصول عليها من جهة أخرى.

5. مراجعة وثائق الأداء

استند تشخيص برامج وزارة التجهيز على وثائق الأداء وهي المشروع السنوي للأداء (PAP) والتقارير السنوي للأداء (RAP) وتمثل التشخيص في تقييم درجة مراعاة النوع الاجتماعي ضمن أطر أداء البرامج بما في ذلك اعداد أنشطة المشاريع وكذلك تنفيذها.

تم تقييم مستوى إدراج النوع الاجتماعي من خلال دراسة عناصر ومحتويات تحاليل الوضعيات المختلفة للبرامج المعنية وكذلك مستوى دمج النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات، وفي التحليلات السببية التي أجريت لتحديد القضايا والتحديات والأولويات التي يجب معالجتها من أجل تلبية الحاجيات المتباينة للنساء والرجال.

وتمحور التشخيص حول الأسئلة التالية:

- السؤال الأول: هل تشير استراتيجية المهمة من حيث الإنصاف وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل إلى الالتزامات الدولية والوطنية؟
- السؤال الثاني: هل ابرز تشخيص القطاع من حيث إدراج مراعاة النوع الاجتماعي نقاط القوة ونقاط الضعف؟
- السؤال الثالث: هل تمت صياغة الاتجاهات الاستراتيجية بخصوص مراعاة النوع الاجتماعي بوضوح؟
- السؤال الرابع: هل هذه الاتجاهات تتناسب مع الاشكاليات المطروحة؟
- السؤال الخامس: هل تم تنزيل استراتيجية المهمة من حيث الإنصاف وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل بطريقة متماسكة؟
- السؤال السادس: هل تم تحديد الاشكاليات ذات الأولوية؟
- السؤال السابع: هل تم تحديد أسباب وآثار الاشكاليات ذات الأولوية؟
- السؤال الثامن: هل تعكس الأهداف المراعية للنوع الاجتماعي الأولويات الإستراتيجية أو العملية للبرامج والمهمة؟
- السؤال التاسع: هل أن الأهداف المراعية للنوع الاجتماعي موجهة للمواطن / الكفاءة / الجودة؟
- السؤال العاشر: هل صياغة مؤشرات النوع الاجتماعي مناسبة وهل علاقتهم بالهدف المرامي للنوع الاجتماعي واضحة؟
- السؤال الحادي عشر: هل الأنشطة مصاغة بشكل جيد؟
- السؤال الثاني عشر: هل الرابط بين الأنشطة والمؤشرات واضح وبيهي؟
- السؤال الثالث عشر: هل تم اعتماد روافع عمل (leviers d'action) لتحقيق القيم المستهدفة لمؤشرات النوع الاجتماعي؟ هل هذه الروافع مناسبة؟ ومعبرة؟ هل تمت صياغتها بشكل جيد؟
- السؤال الرابع عشر: هل مصادر التمويل تم ضبطها بشكل جيد؟

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسئلة تم ضبطها على أساس الخطوط العريضة التي تعدها وزارة المالية سنويًا ويتم نشرها كملحق لمنشور رئيس الحكومة المتعلق بإعداد ميزانية الدولة منذ السنة المالية 2020.

III : الغرض من هذا التقرير

يهدف هذا التقرير إلى تقديم صورة واضحة حول اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى وزارة التجهيز والإسكان وإلى تقييم مستوى مراعاة النوع الاجتماعي على مستوى الإطار التنظيمي والبرامجي للوزارة، وكذلك إلى تحديد القيود الحائلة دون تعزيز المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في القطاع بهدف تقديم خطة عمل لتعديل الوضع وضمان نجاح ادراج مقارنة النوع الاجتماعي .

الجزء الثاني

السياق والإطار القانوني والتنظيمي

I : السياق

أ : السياق العام

نجحت تونس في رفع العديد من التحديات القانونية والسياسية بخصوص المساواة بين الجنسين وذلك منذ استقلالها (1956) وبعد ثورة 2011. وقد جعل هذا الكفاح الدائم عبر التاريخ تونس من أكثر الدول العربية تقدماً في مجال حقوق المرأة. إلا أنه على الرغم من أن الإطار القانوني والتنظيمي يؤيد المساواة بين الجنسين في تونس، لا تزال الفوارق هامة.

احتلت تونس في سنة 2020، المرتبة الرابعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال المساواة بين الجنسين. وحسب المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، شهدت تونس تدهوراً في ترتيبها في بعض العناصر مثل المشاركة والفرص الاقتصادية منذ سنة 2006، فضلاً عن تراجعها بمرتبتين على النطاق العالمي بين سنتي 2020 و2021 كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول عدد 1: تطور تصنيف تونس وترتيبها بين سنوات 2006 و2020 و2021 وفقاً للمؤشر العالمي الخاص بالفجوة بين الجنسين

2021		2020		2006		
الترتيب	النتيجة	الترتيب	النتيجة	الترتيب	النتيجة	
144	0.445	142	0.434	97	0.48	المشاركة والفرص الاقتصادية
108	0.97	106	0.97	76	0.959	مستوى التعليم
91	0.969	107	0.971	98	0.966	الصحة
69	0.212	67	0.201	53	0.11	التمكين السياسي
126	0.649	124	0.644	90	0.629	المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين

شهدت تمثيلية المرأة على المستوى السياسي تطوراً هاماً بين سنتي 2000 و2020، حيث ارتفعت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب من 11.5% إلى 24.9%. كما بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس المحلية 48.5% في سنتي 2018 و2021، ولأول مرة يتم تعيين امرأة لرئاسة الحكومة وذلك في سنة 2021.

وعلى الرغم من وجود قانون انتخابي يشجع تكافؤ الفرص بين الجنسين، حظيت النساء في الواقع بفرصة أقل، حيث مثلت النساء سنة 2014، 47% من المرشحات، ولكن تمكنت من ترأس القوائم الانتخابية في 10.9% من الحالات فقط. ويلاحظ تغير طفيف في هذا الرقم بالنسبة للانتخابات التشريعية لعام 2019، حيث وصلت النسبة إلى 14%.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن النتائج ليست مشجعة تماماً إذا ما قارناها بالحياة السياسية، حيث النساء الذين يمثلن نسبة 67% من خريجي التعليم العالي على الصعيد الوطني لا يمثلن سوى نسبة 24.6% من عدد السكان النشطين بالعودة لإحصائيات سنة 2020. وقد أدى تقليص الانتداب في الوظيفة العمومية، الذي يوظف حالياً 39% من النساء خلال السنوات الأخيرة، إلى إبطاء الإدماج الاقتصادي للمرأة، مما جعلها في وضع أكثر ضعفاً. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فهو لم يشذ عن القاعدة، حيث أن 2.9% فقط من الشركات التونسية تترأسها أغلبية من النساء التونسيات.

وفيما يتعلق ببعض القطاعات، فقد لوحظ تراجع، شمل بعض المجالات مثل البطالة. علما أن البطالة تصيب النساء أكثر من الرجال وتختلف من قطاع إلى آخر، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 2: تطور معدل العمالة (taux d'emploi) والبطالة للنساء والرجال حسب القطاع بين سنتي 2000 و2019.

2019	2000	
9.0	22.6	العمالة في القطاع الفلاحي، الإناث (% عمالة الإناث) (تقديرات منظمة العمل الدولية)
12.4	14.6	معدل البطالة، ذكور (% من قوة العمل من الذكور) (تقديرات منظمة العمل الدولية)
15.3	19.5	العمالة في القطاع الفلاحي، ذكور (% عمالة الذكور) (تقديرات منظمة العمل الدولية)
22.4	16.1	معدل البطالة، إناث (% من قوة العمل النسائية) (تقديرات منظمة العمل الدولية)
32.6	35.6	العمالة في الصناعة، النساء (% من عمالة الإناث) (تقديرات منظمة العمل الدولية)
33.7	30.4	العمالة في الصناعة، ذكور (% من عمالة الذكور) (تقديرات منظمة العمل الدولية)
50.9	50.1	العمالة في الخدمات، الرجال (% عمالة الرجال) (تقديرات منظمة العمل الدولية)
58.5	41.7	العمالة في الخدمات، الإناث (% عمالة الإناث) (تقديرات منظمة العمل الدولية)

<https://www.worldbank.org/en/data/datatopics/gender/country/Tunisia>

كما تنعكس الفجوة بين الرجل والمرأة من الناحية الاقتصادية في الحصول على القروض للتملك وشراء العقارات، حيث لم تتمتع النساء سوى بنسبة 23.3% من القروض.

إن الفوارق بين المرأة والرجل من حيث الحقوق الاقتصادية تظلم النساء حيث يعاني من الحرمان الشديد من الحصول على القروض وملكية الأراضي والمنتجات المالية. علما أن الملكية تمنح لحاملها الحق الحصري في استخدام ممتلكاته والتمتع بها والتصرف فيها. وهو ما يعني، خاصة بالنسبة للنساء، إمكانيات كبيرة للثروة والاستقلالية واتخاذ القرار. ويعيق عدم تكافؤ الفرص المذكور أعلاه مبادراتهن التجارية والاقتصادية ويؤثر على استقلالهن المالي. ووفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2020 حول عدم المساواة بين الجنسين، فإن 2.9% فقط من الشركات التونسية تمتلك المرأة أغلبية في رأس مالها.

وتزداد هذه الفوارق عمقا أكثر في المناطق المهمشة، أو على المستوى المحلي، وذلك نتيجة العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع في جزء كبير منها، مما يؤدي إلى كبح للتقدم المهني للمرأة.

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن نسبة مشاركة المرأة في عدد السكان النشطين مقارنة بالرجل ومؤشر التكافؤ بين الجنسين في عدد السكان النشطين - قد زادت بنسبة 1.7% في 14 عامًا. فقد ارتفعت من 34.4% سنة 2005 إلى 36.1% سنة 2019.

وإلى حد الآن، لم يتم ضمان المساواة في الأجر دائماً. ففي سنة 2019، ووفقاً للمعهد الوطني للإحصاء، تتقاضى

النساء أقل أجرا من الرجال في القطاع الخاص بنسبة 25.4% لنفس الوظيفة وحجم العمل، ويمكن أن يصل هذا التفاوت إلى نسبة 44% في القطاع الصناعي.

وقد أدت أزمة فيروس كورونا إلى تفاقم حالة الضعف والهشاشة التي تعاني منها المرأة في تونس، إذ اتضح أن معدل الفقر النقدي لدى النساء ارتفع ليصل إلى 19.7% حالة للنساء مقابل 18.7% للرجال.

من ناحية أخرى، جعلت تونس مكافحة العنف المسلط على المرأة أولوية، لا سيما من خلال سن قانون سنة 2017 الذي يعاقب على العنف ضد المرأة، ويهدف هذا القانون إلى أن يكون آلية لحماية النساء ضحايا العنف بجميع أنواعه. لكن على الرغم من كثرة المبادرات التشريعية المتخذة، لا تزال أرقام العنف مثيرة للقلق، كما إن تطبيق قانون 2017 لا زال دون المأمول.

وحسب دراسة أجرتها وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن في سنة 2015، فإن 47% من النساء تعرضن للعنف الأسري على الأقل مرة واحدة في حياتهن، حيث أبلغت واحدة من كل خمس نساء عن تعرضهن للعنف الجسدي، و14% للاعتداء الجنسي. وتفاقت الأرقام المذكورة أعلاه مع أزمة COVID والحجر الصحي، وقد تضاعفت عملياً 7 مرات. وفي نوفمبر 2020، تم الإبلاغ عن 14000 حالة عنف ضد المرأة منذ بداية السنة وذلك وفقاً لإعلان صادر عن وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن. كما ذكرت الوزيرة في الخطاب نفسه أن وزارة الداخلية أحدثت 128 وحدة مختصة في مكافحة العنف ضد المرأة تلقت 65 ألف شكوى خلال سنة 2019، منها 3370 تمت إحالتها إلى وزارة العدل.

ب : السياق على مستوى قطاع التجهيز والإسكان

أدت الثورة الحضرية في العقود الأخيرة العالم بصفة عامة، والبلدان النامية بشكل خاص، إلى عصر حضري جديد يتميز بظاهرة الفقر الحضري والفصل العنصري (ségrégation). ويعكس هذا التحضر الهائل تحولا كبيرا في الهيكلة الاجتماعية والأسرية والثقافية والاقتصادية، خاصة على مستوى الأنظمة التي تحافظ، أو تعيد إنتاج التمييز وعدم المساواة بين النساء والرجال.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد سكان المناطق الحضرية في تونس، قد تضاعف خمس مرات منذ الاستقلال، حيث ارتفع من 1.6 مليون نسمة سنة 1956 (معدل التحضر 40%)، إلى 8.4 مليون نسمة سنة 2020، بمعدل تحضر 70%. ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 75% بحلول سنة 2030.

تعد مشاركة المرأة في نمو المدن ومراعاة احتياجاتها الخاصة من الاهتمامات الدولية، وقد تم في هذا السياق أحداث شبكة دولية للمرأة والمدينة يندرج تطويرها ضمن الأهداف العالمية المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة، وتجدر الإشارة إلى أن النساء تشغل 10% فقط من المناصب الإدارية بأكبر شركات الهندسة المعمارية في العالم، وبالتالي فإن تصميم المدن لا يزال يعكس الأدوار التقليدية للرجال والنساء وتقسيم العمل بين الجنسين. ونتيجة لذلك، يشعر الرجال أنهم في محيطهم أكثر من النساء. كذلك في تونس، وعلى الرغم من تطور نسبة النساء بالوزارة والمؤسسات التابعة لها إلا أن طريقة التخطيط والتصميم لا تزال تهيمن عليها إلى حد كبير رؤية ذكورية.

تختلف استخدامات الأماكن العامة حسب المعنى بالأمر رجلاً أو امرأة، أو شخص من أقلية معينة أو من ذوي الاحتياجات الخصوصية. لدينا جميعاً عادات واحتياجات مختلفة في علاقتنا بالمدينة. ومع ذلك، فإن المدن مصممة ضمناً للمستخدمين الذكور، وبالتالي لا تأخذ في الاعتبار احتياجات واهتمامات وعادات النساء والفتيات اللاتي يعشن هناك. وتتجلى هذه الظاهرة بشكل أكثر وضوحاً في المناطق الداخلية لتونس وفي المناطق الريفية التي تفتقر عموماً إلى بنية

تحتية اجتماعية مراعية للاندماج الاجتماعي.

يتم إهمال مراعاة النوع الاجتماعي إلى حد كبير في تخطيط البنية التحتية وتسهيل الإمدادات. وتدفع النساء الريفيات ثمناً باهظاً بشكل خاص لافتقار جهاتهن إلى البنية التحتية، من حيث الوقت الذي يقضيه في الحصول على المياه للاستخدام المنزلي أو الزراعي، وفي تحويل وتسويق الأغذية والمنتجات الزراعية وغير الزراعية الأخرى، وفي جمع الحطب، وفي الوصول إلى المراكز الصحية لأنفسهن وأسرهن. عندما تحرم الأسرة من مياه الشرب، تكون المرأة مسؤولة عن جلب المياه. ويحد "ضيق الوقت" هذا من قدرتهن على تطوير أو الوصول إلى مصادر دخل إضافية. علماً أنه تعيش في تونس 1.786.261 امرأة في المناطق الريفية، أي 32% من مجموع النساء التونسيات و50.4% من سكان الريف.. في جميع أنحاء العالم، أكثر من مليار شخص لا يستطيعون الوصول إلى شبكة الطرقات.

وتعتبر مشكلة السكن أمراً بالغ الأهمية لعدد كبير من التونسيين كما أوردت وزارة التجهيز نفسها في دراسة استراتيجية لسنة 2015 بعنوان "نحو استراتيجية إسكان جديدة" والتي نصت على اختلالات هيكلية بين العرض السكني واحتياجات الشرائح الاجتماعية. وعلى الرغم من أن وزارة التجهيز والإسكان أقرت أن لقطاع الإسكان بعداً استراتيجياً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن هذا البعد يطرح في سياق هذا التحليل من حيث مساهمته في النمو والتشغيل، ولا يؤخذ جانب النوع الاجتماعي صراحة في الاعتبار.

لكن تجدر الإشارة إلى أحداث صندوق لضمان قروض السكن المسندة لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار وذلك بموجب الفصل 59 من القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ 18 ديسمبر 2017 المتعلق بقانون المالية لسنة 2018 والمرسوم الحكومي عدد 749 لسنة 2018 المؤرخ 7 سبتمبر 2018 المتعلق بضبط طرق التصرف في صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار وصيغ وشروط الانتفاع بتدخلاته. ومع ذلك، يتواصل تجاهل النساء بوصفهن فئة سكانية مستهدفة لها خصوصيات وجب مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار. ولم تستقد سنة 2023 سوى 30% فقط من النساء من السكن أو من قطعة أرض ذات طابع اجتماعي. وسجلت أعلى النسب في الجنوب التونسي وتحديداً في ولاية توزر حيث بلغت نسبة النساء من إجمالي المستفيدين من السكن الاجتماعي 58%. أما منطقة الشمال الغربي فهي تشهد الأقل نسبة في ولاية جندوبة حيث تمثل النساء المنتفعات من السكن الاجتماعي 19% فقط من جملة المستفيدين.

بلغت تقديرات إجمالي عدد المستفيدين من السكن الاجتماعي في إطار البرنامج الخاصي للسكن الاجتماعي 8216 منتفع منهم 2706 امرأة منتفعة في حدود سنة 2022 مقابل 5510 رجل أي بمعدل تراكمي بـ33% موزعين على النحو التالي:

- استفادت 2532 امرأة من السكن في إطار إزالة المسكن البدائي واستبداله بمسكن جديد أو تجديده أو توسعته أي ما يعادل 32% من إجمالي الوحدات السكنية التي تم تسليمها والمقدرة بـ 7403 وحدة.
- استفادت 354 امرأة من المساكن أو المقاسم الاجتماعية ضمن القسط الخاص ببناء وتخصيص المساكن الاجتماعية والأراضي، أي بنسبة 44% من إجمالي المساكن والمقاسم التي تم تسليمها والمقدرة بـ 813 وحدة سكنية.

II : الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسساتي المتعلق بالأنوع الاجتماعي على المستويين الوطني والقطاعي

أ : الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسساتي المتعلق بالأنوع الاجتماعي على المستوى الوطني 1. الإطار الدستوري والتشريعي

أ/ الدستور

يُلاحظ تكريس حقوق النساء والفتيات بشكل خاص، من خلال الدستور الجديد لسنة 2014 و2022 الذي يضمن حقوق النساء والأطفال وكبار السن وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال:

- الفصل 51 - تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها. تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات. تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة.
 - الفصل 46 - العمل حق لكل مواطن ومواطنة، وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف.
- ولكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل.

ب / الالتزامات الدولية

صادقت تونس على جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا المجال واعتمدت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (2015). وتتمثل أهداف التنمية المستدامة التي لها علاقة بالأنوع الاجتماعي وقطاع التجهيز والإسكان في ما يلي:

- **الهدف 5:** "المساواة بين الجنسين: تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تمكين كل النساء والفتيات."
- **الهدف 5.5:** " ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وحصولها على قدم المساواة على المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامية."
- **الهدف 5 أ** " القيام بإصلاحات تمنح المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك الوصول إلى حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من أشكال الملكية، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية."
- **الهدف 5. ج:** " اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للتنفيذ للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة."
- **الهدف 9** " إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الذي يعود بالنفع

للجميع، وتشجيع الابتكار."

الهدف 1.9: إنشاء بنى تحتية ذات جودة وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الجهوية والعبارة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وشروط عادلة."

الهدف 9. أ: " تيسير إنشاء بنى تحتية مستدامة وقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي لفائدة البلدان الأفريقية، وأقل البلدان الأقل نمواً، والبلدان غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية."

الهدف 10: " الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها."

الهدف 2.10: " تمكين كل الأشخاص وتعزيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بغض النظر عن سنهم، أو جنسهم، أو إعاقتهم، أو انتمائهم العرقي، أو أصلهم، أو دينهم، أو وضعهم الاقتصادي، أو غير ذلك، بحلول سنة 2030 ."

الهدف 11: " جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة."

الهدف 1.11: "الولوج إلى مسكن لائق" "ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وبتكلفة معقولة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة والعشوائية، بحلول سنة 2030 ."

الهدف 3.11: "التوسع الحضري المستدام" "تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو تشاركي ومتكامل ومستدام، بحلول سنة 2030 ."

الهدف 5.11: "الوقاية والحد من تأثير الكوارث" "التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول سنة 2030 ."

الهدف 6.11: "الأثر البيئي" " الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول سنة 2030 ."

الهدف 7.11: "الوصول إلى المناطق الخضراء والأماكن العامة الآمنة" "من أهداف التنمية المستدامة توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول سنة 2030."

الهدف 11. ج: "مباني مستدامة وقادرة على الصمود" "دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية ."

الهدف 14: "حفظ واستغلال المحيطات والبحار والموارد البحرية بصفة مستدامة لتحقيق التنمية المستدامة."

الهدف 14. ج: تحسين والحفاظ على المحيطات ومواردها واستغلالها بطريقة مستدامة مذكورة في أحكام القانون الدولي الواردة ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الذي يمثل الإطار القانوني المطلوب لحفظ

المحيطات ومواردها بصفة مستدامة على النحو المشار إليه في الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نريده"

وصادقت تونس بالخصوص على:

- ◀ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والتي تتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل. وتجدر الإشارة إلى أن من أولى الإصلاحات التي قامت بها تونس بعد الثورة هي رفع تحفظاتها على هذه الاتفاقية بعد ثورة سنة 2011، اعترافاً بالدور المركزي للمرأة في البناء الديمقراطي والسلم الاجتماعي.
- ◀ إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (1993) الذي دعا الدول إلى إدانة العنف ضد المرأة ومنع أعمال التحرش والتحقيق فيها والمعاقبة عليها وفرض عقوبات في الغرض.
- ◀ الوثائق التي تم تبنيها في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع الخاص بالمرأة الذي عقد في بكين عام 1995، وإعلان بكين وبرنامج عمل بيجين.
- ◀ قدمت تونس في 24 أبريل 2020 طلبها للانضمام إلى اتفاقية اسطنبول، وقد وافقت لجنة وزراء مجلس أوروبا على طلب الجمهورية التونسية الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بالوقاية ومنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي.

ج / نصوص قانونية وتنظيمية أخرى

تم إصدار العديد من القوانين الأساسية الهامة لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل والقضاء على جميع أشكال التمييز، ونذكر على وجه الخصوص:

- ✚ القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته بما في ذلك المهاجرات.
- ✚ القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة
- ✚ القانون عدد 37 لسنة 2021 المؤرخ في 16 جويلية 2021 المتعلق بتنظيم العمل المنزلي الذي يهدف إلى الحفاظ على كرامة المعينات المنزلية وحمايتها من أي شكل من أشكال الضعف.
- ✚ إضافة للفصل 49 من قانون الانتخابات الصادر في 14 فيفري 2017 بندا يتعلق بتكافؤ الفرص بين جميع المترشحين "الأقفي والعمودي". وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم عدد 55 لسنة 2022 المؤرخ في 15 سبتمبر 2022 المتعلق بتنقيح القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء وإتمامه، لم يتطرق للنوع الاجتماعي بأي شكل من الأشكال؛
- ✚ القانون الأساسي عدد 46 لسنة 2015 المؤرخ في 23 نوفمبر 2015 المتعلق بتنقيح القانون الخاص بجوازات ووثائق السفر والذي يكرس نفس الحقوق للأمم ويحملها نفس المسؤوليات تجاه طفلها القاصر؛
- ✚ القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أكتوبر 2018 المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- ✚ القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 مؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية الذي ينص في فصله 18 على أن رئيس البرنامج يعمل على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس.

القانون عدد 92 لسنة 1995 المؤرخ في 9 نوفمبر 1995 المتعلق بإصدار مجلة حماية الطفل؛
القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالتهوض بالأشخاص المعوقين وحمائهم؛
القانون عدد 114 لسنة 1994 المؤرخ في 31 أكتوبر 1994 المتعلق بحماية المسنين (مجلة حماية كبار السن في طور الإنجاز)؛

الأمر الحكومي عدد 379 لسنة 2019 مؤرخ في 22 أبريل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 916 لسنة 2002 المؤرخ في 22 أبريل 2002 المتعلق بأساليب تطبيق القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في 12 مارس 2002 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي.

مناشير رئيس الحكومة عدد 9 و16 و12 و19 المتعلقة بإعداد ميزانية الدولة لسنوات 2020 و2021 و2022 و2023.
المنشور الصادر عن رئيس الحكومة في 15 جويلية 2021 المتعلق باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في إعداد مخطط التنمية.

بالإضافة إلى النصوص المذكورة أعلاه، تم ضبط استراتيجيات تتعلق بالنوع الاجتماعي. نذكر منها بالخصوص ما يلي:

- خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي في سنة 2018؛
- خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدد 1325 الذي تم إنطلاقه في أوت 2018؛
- استراتيجية مكافحة الاتجار بالبشر (2018-2023)؛
- استراتيجية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية (2017-2020)؛
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة سنة 2016.
- إطلاق البرنامج الوطني الجديد "راندات" سنة 2022 والذي من بين أهدافه إنشاء 3000 مشروع زراعي مرتبط بالاقتصاد الأخضر، والأزرق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- خطة العمل الوطنية للمرأة والتغيرات المناخية في تونس (2030-2050)

2. الإطار المؤسسي

يرافق الإطار القانوني في تونس إطارا مؤسسيا لتعزيز المساواة بين الجنسين. ويشمل الهياكل الحكومية وغير الحكومية، نذكر منها بالخصوص:

- وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن؛
- مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (CREDIF)؛
- مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل الذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم الحكومي عدد 626 المؤرخ في 25 ماي 2016؛
- المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة المحدث بموجب الأمر الحكومي عدد 126 الصادر في 25 فيفري 2020، وحدد هذا النص كذلك التنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير الهيكل؛
- الوحدة المركزية لقيادة مشروع التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف المحدثة بموجب المرسوم الحكومي عدد 66 المؤرخ في 7 فيفري 2020، والذي حدد أيضا أساليب تنظيمها وتسييرها.
- اللجنة الوطنية للنوع الاجتماعي والتغيرات المناخية (2022-2023)
- وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارات القطاعية

ب : الإطار التشريعي المتعلق بالنوع الاجتماعي على المستوى القطاعي

تمت دراسة النصوص المنظمة للسياسات العمومية بوزارة التجهيز والإسكان فيما يتعلق بمعالجتها للنوع الاجتماعي والبحث فيما إذا قد تم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النساء كشريكات ومستفيدات وصانعات قرار. وأظهرت هذه الدراسة أن غالبية النصوص تتجاهل النوع الاجتماعي ولا تنظر له بوضوح،

لم تنظر المهام والمشمولات الموكولة لوزارة التجهيز والإسكان بصفة واضحة إلى مراعاة للنوع الاجتماعي. في الواقع لم يتطرق الأمر عدد 1413 لسنة 1988 المؤرخ في 22 جويلية 1988 والمنظم لوزارة التجهيز والإسكان، والأمر عدد 121 لسنة 2008 المؤرخ في 16 جانفي 2008 وكذلك الأمر عدد 249 المؤرخ في 3 فيفري 1992 للنساء، ولا إلى احتياجاتهن المتباينة في تحديد مهام ومشمولات هياكل وزارة التجهيز والإسكان.

كما أن، القانون عدد 17 لسنة 1986 المؤرخ في 7 مارس 1986 المتعلق بتحويل التشريع الخاص بملك الدولة العمومي للطرق يعيد صياغة التشريع المتعلق بملك الطرق العامة للدولة وكذلك القانون عدد 85 لسنة 1976 المؤرخ في 11 أوت 1976 الخاص بمراجعة التشريع المتعلق بالانتزاع للمصلحة العمومية، لم يتضمن أي فصل يذكر الاحتياجات المتباينة للنساء..

ولم تنظر أيضا إلى النوع الاجتماعي النصوص القانونية التي تحكم مجالات تدخل السياسة العمومية لحماية المناطق الحضرية والساحل وإدارة المشاريع مثل الأمر عدد 1413 لسنة 1988 المؤرخ في 22 جويلية 1988 المنظم لوزارة التجهيز والإسكان (الفصل 54 المتعلق بتطوير الدراسات وأشغال حماية المدن من الفيضانات وصيانتها) وكذلك الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية.

ولم تعالج الأحكام المتعلقة بالتخطيط الحضري والمدرجة في القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 والمتعلق بمجلة الجماعات المحلية، مسألة الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي، ولا الحاجيات الخصوصية لبعض الفئات من حيث التهيئة أو من حيث الوصول إلى الخدمات الحضرية.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل 29 من المجلة المذكورة يشير إلى الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة حيث ورد به ما يلي: "يضمن مجلس الجماعة المحلية لكافة المتساكنين وللمجتمع المدني مشاركة فعلية في مختلف مراحل إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها وتقييمها"، وهو ما يمكن من تشريك الرجال والنساء في مراحل تطوير التخطيط الحضري.

ينص الفصل 210 من مجلة الجماعات المحلية الذي يشير إلى لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية على أن تكوين اللجان فيما عدى حالات الاستحالة يراعى تباعا مبدأ التناسف وتمثيلية الشباب وارتباط اختصاص ومؤهلات الأعضاء ومجال عمل اللجنة. ومع ذلك، فإن وجود النساء والشباب كأعضاء في اللجان بقي مجرد اقتراح. بالإضافة إلى ذلك، تنص مجلة الجماعات المحلية على لجنتين أخريين تتعلقان بقضايا النوع الاجتماعي ويمكنهما العمل بالتعاون الوثيق مع لجنة الأشغال والتهيئة وهما: لجنة شؤون المرأة والأسرة ولجنة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

ولا تراعى مجلة التهيئة الترابية والتعمير لسنة 1994 المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي (علما أن الفصل 27 من هذه المجلة يشير فقط إلى مراعاة حاجيات الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات التهيئة بالمناطق التي لا تشملها أمثلة تهيئة مصادق عليها).

كما يلاحظ بشكل خاص:

- ✓ غياب النوع الاجتماعي في إعداد وتنفيذ أمثلة التهيئة العمرانية
- ✓ غياب المرأة في الإطار المؤسسي الوطني والمحلي فيما يتعلق بالتهيئة والتنمية الجهوية والتخطيط العمراني

✓ الإشارة إلى مفاهيم أخرى تنضوي في إطار النوع الاجتماعي، وبالتحديد التماسك الاجتماعي والتنوع الاجتماعي الذي يعرف على أنه مزيج من الطبقات والمجموعات الاجتماعية في الفضاء الترابي يستوجب بالتالي تعايش مجموعات في نفس المنطقة وفقاً للسن والجنس والوضع المهني، إلخ. إلا أن مشروع مجلة التهيئة الترابية تطرق إلى النوع الاجتماعي في فصله الأول الذي حدد أهداف القانون وكذلك في العديد من الفصول الأخرى المتعلقة بالمحاور المختلفة لهذا القانون (الفصول 12 ، 19 ، 23 ، 27 ، 43 ، 45 ، 47...).

ولا تولي النصوص التي تنظم مجال السكن اهتماماً خاصاً للنوع الاجتماعي هذا على الرغم من الاعتراف ضمن الخطة الإستراتيجية بوجود عدم توازن بين العرض في مجال السكن واحتياجات الشرائح الاجتماعية. وبالفعل، فإن الفصل 59 من القانون رقم 66 لسنة 2017 المؤرخ 18 ديسمبر 2017 المتعلق بقانون المالية لسنة 2018 الخاص بإنشاء صندوق لضمان قروض الإسكان المسندة لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار، لم يتم فيه اعتبار النساء كأهداف للانتفاع بخدمات الصندوق. ولوحظ نفس الشيء بالنسبة للأمر الحكومي عدد 749 لسنة 2018 المؤرخ 7 سبتمبر 2018، الذي حدد طرق التصرف في القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار وصيغ وشروط وأحكام الانتفاع بتدخلاته.

ينص القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية على المساواة القانونية بين المرأة والرجل في الوظيفة العمومية التونسية، كما ورد في الفصل 11 " ليس هناك أي ميز بين الجنسين في تطبيق هذا القانون باستثناء الأحكام الخاصة التي تحتمها طبيعة الوظائف والتي قد تتخذ في هذا الصدد". إلا أن القانون المذكور أعلاه لا يحتوي على أحكام أو تدابير محددة تتعلق بمبادئ التنوع والمساواة.

إلا أن قانون الوظيفة العمومية يتضمن أحكاماً للتمييز الإيجابي خاصة بالمرأة والأم على وجه الخصوص، يتعلق بإجازة الأمومة، وإجازة ما بعد الولادة، والإحالة على عدم المباشرة، والتمتع بالتقاعد المبكر في بعض الحالات.

إن الأمر الحكومي عدد 1067 لسنة 2019 المؤرخ في 14 نوفمبر 2019 المتعلق بضبط مهام رئيس البرنامج ينص في فصله السادس على أن رئيس البرنامج يعد الميزانية "على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس".

كما نص الأمر الحكومي عدد 314 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين وعزلهم في فصله الأول "يراعى عند تطبيق أحكام هذا الأمر الحكومي التمثيل المتوازن بين الجنسين على ألا يقل تمثيل أحدهما عن 40 بالمائة"

كما نص مشروع قانون يتعلق بإجازة الأمومة والأبوة على وجه الخصوص، على التمديد في إجازة الأمومة إلى 16 أسبوعاً وتمكين الرجال أيضاً من الاستفادة من إجازة الأبوة مدتها 15 يوماً.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض النصوص تخص النساء أو الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل القانون عدد 58 لسنة

2006 المؤرخ في 28 جويلية 2006 المتعلق بإحداث نظام خاص للعمل نصف الوقت مع الانتفاع بثلاثي الأجر لفائدة الأمهات. والقانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 المتعلق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم والذي رُفِع في نسبة الانتدائيات المخصصة لذوي الإعاقة إلى 2%.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى غياب قوانين خاصة بالنوع الاجتماعي في مجال الصفقات العمومية الخاصة بالأشغال والبنية التحتية.

ورغم الجهود المبذولة، فإن الفوارق لا تزال قائمة بين الالتزامات الوطنية وكذلك الدولية في مجال الإنصاف والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG)، التي تمثل أداة التنفيذ في هذا المجال، والنصوص المتعلقة بالسياسات العمومية. في الواقع، من الضروري أن يتم توضيح الإنصاف والمساواة بين الجنسين، المعترف بهما بالإجماع كمتطلبات للتنمية المستدامة، في مهام وزارة التجهيز والإسكان.

الجزء الثالث
نتائج المقابلات وتحليل وثائق الأداء

مقدمة

يخصص هذا الجزء لنتائج التشخيص التي تم التوصل إليها بشكل رئيسي من خلال المقابلات التي تم إجراؤها ومن تحليل لوثائق الأداء.

وكانت المقابلات المجرات ذات أهمية كبيرة في هذه المرحلة الأولى المخصصة للتشخيص حيث مكنت من جمع المعطيات ومن توضيح وتأكيد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال تحليل الوثائق ونظم المعلومات وثقافة التسيير. شملت المقابلات عدة مسؤولين بكل برنامج على المستوى المركزي والجهوي، وكذلك بعض الفاعلين العموميين. وكانت المقابلات في حدود ساعتين لكل مقابلة في المتوسط وتم إجراؤها بحضور اثنين من ممثلي كل برنامج باللجنة المحدثة لمتابعة مشروع إرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي.

تتكون وثائق الأداء وفقا لأحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 15 الصادر بتاريخ 13 فيفري 2019، من المشروع السنوي للأداء PAP والتقارير السنوي للأداء RAP وهما وثيقتان منفصلتان ومتكاملتان، الأولى مرفقة بقانون المالية والثانية بقانون غلق الميزانية.

يعكس المشروع السنوي للأداء التزامات رؤساء البرامج ورئيسة المهمة بتحقيق أداء السياسات العمومية، ويبرز التقرير السنوي للأداء الانجازات مقارنة بالأهداف والمؤشرات التي سبق التعهد بها في إطار المشروع السنوي للأداء بعنوان نفس السنة. وهكذا يقدم كل مسؤول عن السياسة العامة تقاريره عن الالتزامات التي تعهد بها في المشروع السنوي للأداء، ويبقى مسؤولا في هذا المجال أمام وزيره والبرلمان وأمام المواطن.

I : على مستوى المهمة

أ : نتائج تحليل استراتيجية المهمة

يبرز من خلال قراءة استراتيجية مهمة وزارة التجهيز والإسكان المضمنة في المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 عدم ادراج مقارنة النوع الاجتماعي على نحو فعال في التخطيط وفي اعداد الميزانية. وبالفعل، فإن الإشارة إلى الاحتياجات المتباينة للنساء والرجال تكاد تكون مغيبة في مختلف المكونات للاستراتيجية. وتم التعبير عن غرض المهمة (finalité) بطريقة لا تراعي النوع الاجتماعي، ويبدو وكأنه لا تأثير لها على المساواة بين الجنسين.

تم التطرق للمساواة بين الجنسين كأولوية لكن دون ذكر السياق ودون الإشارة إلى الالتزامات الوطنية والدولية، وهو ما ترتب عنه عدم الأخذ بعين الاعتبار لمسألة المساواة بين الجنسين ضمن رؤية (vision) المهمة ومحاورها الاستراتيجية

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المشروع السنوي للأداء تضمن التزامات حول تحسين وصول المرأة إلى المسالك الريفية والتمتع بالسكن اللائق ونفاذها إلى مواقع صنع القرار. ولكن لا توجد إشارة للإطار التشريعي والتنظيمي ولا يوجد تبرير بخصوص اختيار أولويات المساواة بين الجنسين. وهو ما يبدو منطقياً نظراً لعدم وجود تشخيص للنوع الاجتماعي ولم يكن هناك تحديد لإشكاليات النوع الاجتماعي المتعلقة بالسياسات العمومية للمهمة ولم يتم تنزيل الآثار العملية للاستراتيجية الوطنية على مستوى المهمة.

تم التطرق لالتزام وزارة التجهيز والإسكان بالمساواة بين الجنسين عند عرض الإنجازات الاستراتيجية في التقرير السنوي للأداء لسنة 2021 من خلال الإشارة إلى تحديد أهداف ومؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي. وتم التذكير بالمؤشر المتعلق بالمسالك الريفية والمؤشر المتعلق بحصة الإنفاق الاستثماري المخصص للمرأة في برنامج البنية الأساسية للطرق. كما تمت الإشارة إلى الالتزام بتعديل النصوص المتعلقة بالسكن الاجتماعي وجعلها أكثر مراعية للنساء. أما على مستوى إدارة الموارد البشرية، فأكدت وزارة التجهيز والإسكان التزامها بتعزيز نفاذ النساء إلى الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار.

وعلى مستوى تقديم إنجازات البرامج، تم عرض الهدف 1.1.2: "تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرق وضمان سلامتهم" مع التأكيد على تأثير تهيئة المسالك الريفية على النساء والرجال بشكل عام مع التركيز على النساء. ولوحظ أنه لم يتم تقديم أي مبرر كمي أو نوعي لهذا الخيار كما أن البيانات المقدمة لا تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي.

نفس الشيء بالنسبة للمؤشر الثاني "نسبة نفقات الاستثمار في البرنامج الأول المخصصة للمرأة الريفية" الذي يراعي فعلا النوع الاجتماعي، حيث أن طريقة تقديمه وغياب مبرر كمي لاعتماده يبرز وجود صعوبات في احتسابه. علما أن المبررات المقدمة لعدم تحقيق القيمة المستهدفة للمؤشرات لا علاقة لها بالنوع الاجتماعي.

وبالرغم من تقديم تفسير بخصوص الفوارق الملاحظة بين التقديرات والإنجازات للمؤشرين الخاصين بالنوع الاجتماعي المحددين في إطار التصرف في الموارد البشرية على مستوى البرنامج 9، إلا أن هذا التفسير بقي موجزا إلى حد ما.

لا يعطي التقرير السنوي للأداء لسنة 2021 لوزارة التجهيز والإسكان فكرة دقيقة وواضحة عن طريقة معالجة الإشكاليات المطروحة في المشروع السنوي للأداء. بل كان موجزا وسطحيا إلى حد ما على غرار المشروع السنوي للأداء 2021.

ب : نتائج تحليل بطاقة النوع الاجتماعي

تبرز بطاقة النوع الاجتماعي الملحقة بالمشروع السنوي للأداء بذل مجهود لإدراج النوع الاجتماعي على مستوى المهمة. حيث تم التطرق على مستوى الاستراتيجية إلى السياق العام والالتزامات الوطنية. وشرع في تنزيل آثار خطة العمل الوطنية PANIIG على مستوى جميع السياسات العمومية للمهمة وإجراء تشخيص موجز من تحديد بعض الإشكاليات ذات الأولوية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في برامج المهمة، وهي:

◀ صعوبة حصول المرأة على سكن لائق.

◀ ضعف تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار.

تعتبر توجهات مهمة التجهيز والإسكان فيما يتعلق بمراعاة الاحتياجات المتباينة للنساء والرجال في السياسات ذات أهمية وتبرز الوعي بقضايا النوع الاجتماعي التي لم تحضي في الواقع بالتحاليل الضرورية ولم يقع تبريرها بشكل جيد.

ج : ثقافة التسيير

إن إدراج النوع الاجتماعي في ثقافة تسيير وزارة التجهيز والإسكان بقي غير ملموس وقد أشارت أغلب الإطارات المشاركة في المقابلات التي تم إجراؤها على مختلف المستويات خلال هذه الدراسة إلى غياب مبادرات للتعريف والتحسيس بقضايا الانصاف والمساواة بين الجنسين. وتتمثل أهم الجوانب التي تم أخذها بعين الاعتبار في الثقافة التسييرية في تعيين ممثل للوزارة على مستوى مجلس النظراء وإحداث لجنة قيادة وإرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي، علماً أن ممثل الوزارة في مجلس النظراء هو المسؤول على إدراج ومأسسة النوع الاجتماعي على مستوى القطاع. أما لجنة قيادة وإرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي التي تم إحداثها في 8 نوفمبر 2018 والمتكونة من 8 أعضاء فهي مسؤولة عن تطبيق المادة 18 من القانون الأساسي للميزانية (LOB). وقد تم كذلك إجراء بعض الحلقات التكوينية حول الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي.

د : نظم المعلومات والإحصائيات

لا تأخذ نظم المعلومات المعتمدة في وزارة التجهيز والإسكان والمؤسسات الراجعة لها بالنظر بعين الاعتبار النوع الاجتماعي.

كذلك نظام المعلومات INSAF و ADEB ونظام معلومات الأداء لا تعالج البيانات اعتماداً على مراعاة النوع الاجتماعي، وبالتالي لا توفر بيانات مصنفة حسب الجنس. وقد أتاحت الجهود الفردية إعادة معالجة المعلومات خاصة باستعمال منظومة MS_Excel على مستوى برنامج القيادة والمساندة تقديم بعض المؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى وجود قواعد بيانات أخرى على مستوى الوزارة إلا أنها ذات طابع تقني بحت (مثل قاعدة بيانات الطرقات والجسور).

ولوحظ أيضاً عدم توفر إحصائيات حول النوع الاجتماعي في مختلف مجالات أنشطة الوزارة، تمكن من تحديد حاجيات النساء والرجال وإدراج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات العمومية بطريقة موضوعية.

II البرنامج عدد 1 : البنية الأساسية للطرق

أ : نتائج المقابلات

أجريت خمس مقابلات على مستوى برنامج "البنية الأساسية للطرق" شملت رئيس البرنامج، ورئيس برنامج فرعي مركزي، ومدير وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز المشاريع، ومديرة إدارة الدراسات التقنية، والرئيسة المديرة العامة لشركة تونس الطرقات السيارة. وقد حضرت إيطارات أخرى تابعة للبرنامج المقابلات المذكورة أعلاه. كما أجريت مقابلات مع أربعة مديرين جهويين بحضور بعض الإطارات الراجعة لهم بالنظر (بنزرت، باجة، القيروان وسوسة). وقد مكنت المقابلات المجرة من الوقوف على النتائج التالية فيما يتعلق بإدماج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى وزارة التجهيز والإسكان وكذلك على مستوى البرنامج.

1. معرفة مقارنة النوع الاجتماعي والمفاهيم المتصلة بها

لوحظ بالنسبة لمدى معرفة الإطارات التي تمت مقابلتها مقارنة مفهوم النوع الاجتماعي بشكل عام وكذلك المفاهيم المرتبطة بها، ولا سيما الالتزامات الدولية والوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي ما يلي:

✚ عدم مشاركة العديد من المسؤولين على المستويين المركزي والجهوي في حلقات التكوين حول مفاهيم ومقارنة النوع الاجتماعي. علماً أن رئيس البرنامج الفرعي المركزي قد شارك في بعض الدورات التكوينية التي نظمتها المؤسسات المالية الممولة للمشاريع وخبرائها. أما الرئيسة المديرة العامة لشركة تونس الطرقات السيارة فهي مكونة في النوع الاجتماعي، وقد شغلت منصب مديرة عامة لوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة قبل أن تشغل منصبها الحالي.

✚ استفادة بعض الإطارات في الفريق المشاركين في تحديد استراتيجية البرنامج، وفي إعداد وثائق الميزانية ومتابعة الأداء، من دورات تكوينية حول مقارنة النوع الاجتماعي منظمة من قبل الممولين الأجانب، إلا أنهم اعتبروا هذا التكوين غير كاف لأنه نظري بالأساس ويتعين استكمالها جزئياً بالاطلاع على التجارب المقارنة. ولم يتلق إطارات شركة تونس الطرقات السيارة وكذلك إطارات الإدارات الجهوية أي تكوين بخصوص مقارنة النوع الاجتماعي.

✚ رغم النقص الملاحظ في تكوين الإطارات وتحسيسهم بأهمية إدماج النوع الاجتماعي بالوزارة، إلا أنه لوحظ تحمس المسؤولين والإطارات لهذا الموضوع واستعدادهم لإدماج هذا التمشي في أنشطتهم. غير أن رئيس إحدى الوحدات العملياتية اعتبر أن هذا التمشي غير مبرر بالنسبة لمشاريع تهيئة المسالك الريفية التي يتم إنجازها في الواقع لفائدة جميع المواطنين دون تمييز بين الجنسين.

✚ عدم اطلاع المسؤولين فيما عدى الرئيسة المديرة العامة لشركة تونس الطرقات السيارة على التزامات تونس الدولية الخاصة بالنوع الاجتماعي ولا التزامات وزارة التجهيز والإسكان أو التي لها علاقة خاصة ببرنامج "البنية الأساسية للطرق". كما أن التوجهات الوطنية والاستراتيجية في تونس الخاصة بالنوع الاجتماعي غير معروفة لديهم.

✚ ليس لدى غالبية المسؤولين باستثناء الرئيسة المديرة العامة لشركة تونس الطرقات السيارة أي فكرة أو لديهم فكرة

سطحية للغاية على خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي ومع ذلك، وبعد تقديم أهداف الإستراتيجية الوطنية المرتبط بالنوع الاجتماعي المحددة في هذه الوثيقة والتي تتعلق على وجه الخصوص بما يلي:

- تمكين الفتيات والنساء (الحصول على شغل، والحصول على الخدمات الأساسية، والمشاركة في الحياة السياسية، وما إلى ذلك)،
- الحد من مختلف أشكال التمييز والعنف ضدهم.
- دعم نفاذ المرأة إلى مواقع صنع القرار.
- تعزيز قدرتها على الصمود أمام الأزمات وتغيير المناخ.

تمت الإشارة إلى مراعاة الهدف "المتعلق بنفاذ المرأة إلى مواقع صنع القرار" على مستوى البرنامج إلا أن النساء يرفضن في بعض الحالات شغل مثل هذه المناصب.

أما بالنسبة للأثار الأخرى، فيوجد إجماع حول مساهمة الوزارة في تحقيقها، وذلك من خلال:

- إنجاز المسالك الريفية التي لها تأثير كبير على النساء والفتيات مثل تسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات بالإضافة إلى تمكينهن مادياً من خلال خلق مواطن شغل أو الوصول إليها.
- إجراء دراسات بيئية.

- إجراء دراسات اجتماعية واقتصادية بالنسبة للمشاريع الممولة من قبل الممولين الأجانب وإحداث وحدات لتلقي الشكاوى للمشاريع التي يمولها البنك الدولي.

- اعتماد النهج التشاركي للمشاريع أو الممرات الطرقية (Corridors) وفق المنهج الجديد الذي تبناه الممولين الأجانب (مشروع متكامل لا يقتصر على الطريق) مما يمكن من معرفة مصالح (interets) المرأة. وتم التأكيد على الدور الأساسي الذي يجب أن تلعبه السلطات في هذا السياق جهويًا ومحليًا (الولايات، المعتمديات) وكذلك الإدارات الجهوية التابعة لوزارة التجهيز والإسكان والتي تسهر على ضمان هذا النهج التشاركي.

ويعتبر أحد المسؤولين (رئيس وحدة عملياتية) أن اعتماد النوع الاجتماعي مفروض من قبل المانحين وأن المتطلبات الأساسية لنجاح هذا التمشي لم يتم تطبيقها بعد على مستوى الوزارة التي يرى أنها وزارة فنية بالأساس. كما شدد على أهمية مراقبة المشاريع أو الأنشطة المنجزة لفائدة المرأة في إطار إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في مشاريع البنية التحتية لضمان استدامتها وتجنب تدهورها كما هو الوضع بالنسبة لبعض أشغال التهيئة المنجزة لفائدة الحرف الصغرى.

تطور مشاركة المرأة في مواقع حضائر البناء من جانب الوزارة والشركات المتدخلة، حيث نجد حالياً نساء يترأسن مكاتب الدراسات، وسائقات، ونساء في المخابر وأيضاً نساء في إطار مهام المتابعة. إلا أنه، لا توجد نساء في نشاط الخرسانة.

وأدت مشاركة المرأة إلى تحسين النظافة والسلامة في مواقع العمل (إنشاء مراحيض للنساء).

تتمثل أهم التحديات والصعوبات في مجال المساواة بين الجنسين في القطاع / البرنامج المشار إليهما خلال الاجتماعات في:

- عدم توفر إحصائيات مصنفة حسب النوع الاجتماعي.

- غياب دراسات تأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع الاجتماعي.
 - عزوف مكاتب الدراسات عن المشاركة في المناقصات التي تتضمن محاور غير فنية، ومنها الجانب الاجتماعي والاقتصادي.
 - التكوين الفني بالخصوص لإطارات الوزارة والمسؤولين عن المشاريع، مما قد يحد من جودة مراقبة الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المنجزة والقدرة على تقييمها ومدى ملاءمتها وفعاليتها.
- تتطلب هذه الوضعية المزيد من أعمال التوعية على مستوى الوزارة وكذلك لفائدة مكاتب الدراسات؛ وإجراء دراسات تتضمن مقارنة النوع الاجتماعي وتطوير الإحصائيات من قبل وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

2. اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الوزارة والبرنامج

لوحظ في هذا المجال ما يلي:

أ : على مستوى استراتيجية المهمة

✚ يرى البعض أنه ليس لدى الوزارة استراتيجية مكتوبة متعلقة بالنوع الاجتماعي تؤكد التزامها بالمساواة بين الجنسين، بينما يرى البعض الآخر أن ما يشار إليه على مستوى المشروع السنوي للأداء هو استراتيجية النوع الاجتماعي المكتوبة للوزارة.

✚ وجود إجماع حول غياب خطط عمل عملياتية تتضمن تقسيماً واضحاً للمسؤوليات وبرنامجاً لمراقبة وتقييم إنجاز استراتيجية الوزارة.

ب : على مستوى البرنامج

✚ رداً على السؤال التالي "هل تتوفر لدى برنامج "البنية الأساسية للطرق" وثيقة إستراتيجية تتناول مقارنة النوع الاجتماعي؟ وهل تتوافق هذه الوثيقة مع استراتيجية النوع الاجتماعي بوزارة التجهيز والإسكان؟" يرى البعض أن ما يشار إليه على مستوى المشروع السنوي للأداء هو استراتيجية النوع الاجتماعي المكتوبة للبرنامج، ولكن هذه الإستراتيجية ليس لديها مخطط عمل عملياتي يتضمن تقسيماً واضحاً للمسؤوليات وبرنامجاً لمتابعتها وتقييمها؛ بينما يرى البقية أنه لا توجد بالفعل استراتيجية أو سياسة واضحة على مستوى البرنامج خاصة بالنوع الاجتماعي.

✚ ليس لدى غالبية المسؤولين والإطارات على المستوى الجهوي أي فكرة عن استراتيجية النوع الاجتماعي للوزارة أو عن تلك الخاصة بالبرامج.

✚ وفقاً لمتطلبات المنشور الصادر عن رئاسة الحكومة، أرفق برنامج "البنية الأساسية للطرق" للمشروع السنوي للأداء بطاقة تتعلق بالنوع الاجتماعي. إلا أنه لوحظ عدم اطلاع العديد من إطارات البرنامج على هذه البطاقة ولم تكن لديهم فكرة محددة بخصوصها، حيث لم تكن محل نقاش في إطار حوار التصرف ولم يتلقوا تكويناً حولها.

✚ ادراج مقارنة النوع الاجتماعي في مشاريع البنية الأساسية للطرق من قبل المانحين منذ سنوات، وبالتالي تفرض الوزارة في كراسات الشروط الخاصة بدراسات المشاريع المذكورة أعلاه إجراء دراسات اجتماعية واقتصادية تتعرض في جانب منها لمسألة النوع الاجتماعي إلا أنه لم يتم اعتماد هذا التمشي حتى الآن في المشاريع الممولة من ميزانية الدولة.

ويتم إجراء دراسات حول الأثر الاجتماعي والبيئي من قبل خبراء متخصصين قبل تنفيذ مشاريع الطرق والمسالك الريفية لتحديد توقعات التأثير بما في ذلك النوع الاجتماعي وكذلك بعد الانتهاء من الأشغال لقياس الأثر الحقيقي على أساس المؤشرات. (لم يتم إرسال الوثائق المتعلقة بهذه الدراسات إلى مكتب استشارات AJM).

وأشار رئيس البرنامج، أن المانحين أصبحوا لا يتحدثون عن الطرق، بل عن ممر اقتصادي، أي مشاريع متكاملة تتضمن، بالإضافة إلى الطرق، المسالك، والبنية التحتية الصحية والتعليمية، والأسواق وغيرها من الهياكل من أجل خلق ديناميكية اقتصادية، واجتماعية، وخلق مواطن شغل وبالتالي تكون لها قيمة مضافة كبيرة. وقد تم دمج مقارنة النوع الاجتماعي في إطار التوجه الجديد مع نموذج للمتابعة ودراسات التأثير.

✚ وجود نقص كبير على مستوى الإحصائيات وقواعد البيانات التي تعتمد النوع الاجتماعي مما يحد من إدراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى البرنامج، حيث أن قواعد البيانات الخاصة بالطرق والجسور تبقى تقنية بحتة. ومع ذلك يرى رئيس البرنامج أن الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المنجزة في إطار بعض المشاريع الممولة بموارد خارجية والتعمق في الجانب الخاص بالنوع الاجتماعي في إطار الدراسات الخاصة بالمشاريع المستقبلية سيكون خلال السنوات القليلة القادمة من تحديد بعض المعايير التي يمكن اعتمادها على مستوى مشاريع الطرق مهما كان مصدر تمويلها.

✚ عدم وجود إدارة تعنى بالإحصائيات.

✚ يتطلب إنجاز مشاريع البنية الأساسية للطرق تدخل جهات فاعلة أخرى بالإضافة إلى وزارة التجهيز والإسكان مثل الولايات والبلديات ووزارة الفلاحة، إلخ.. مما يستوجب اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى مختلف المتدخلين وتنسيق أفضل بينهم لتحقيق نتائج ملموسة ومرضية.

✚ رغم ابداء المديرين الجهويين وكذلك الإطارات على المستوى الجهوي تحمسهم تجاه مقارنة النوع الاجتماعي وقناعتهم بأهميتها بالنسبة للمشاريع المنجزة على مستوى الجهة فإنهم يرون أن مشاركتهم في إدراج هذا التمشي محدودة نظرا إلى أن تدخلاتهم هي بالأساس فنية من ناحية وأن تخطيط ودراسة المشاريع يتم من قبل المصالح المركزية للوزارة أو المتدخلين الآخرين من ناحية أخرى. وتتمحور المداخل (points d'entrées) التي تمكن من الحد من عدم المساواة بين الجنسين في البرنامج التي تمت إثارها خلال الاجتماعات حول النقاط التالية:

- إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في مختلف دراسات الشروط المرجعية الخاصة بالدراسات.
- متابعة وتعزيز إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في بطاقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية "Fiche CNAPP"
- إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في اتفاقيات القروض.
- العمل على تطوير العقلية ومزيد التوعية والتحسيس حول فوائد إدراج مقارنة النوع الاجتماعي انطلاقا من تخطيط المشاريع.

ج : الأهداف والمؤشرات والأنشطة

أبرزت المقابلات الملاحظات التالية:

- ✚ عدم تحديد الهدف الخاص بالنوع الاجتماعي لبرنامج البنية الأساسية للطرق "تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة الى شبكة الطرق وضمن سلامتهم " انطلاقا من دراسة وضعية النساء والرجال، وضبط اهتماماتهم واحتياجاتهم وأولوياتهم، وقد اشار مسؤول عن اعداد بطاقة النوع الاجتماعي أنه تم تحديد هذا الهدف بالاعتماد على تقارير البنك الدولي التي تعتبر تأثير المسالك الريفية على المساواة بين الجنسين هاما إلا أن هذا الهدف غير مناسب للوزارة بحسب أحد المسؤولين تبعا لصعوبة إيجاد مؤشر كمي لتقييم إنجازه.
- ✚ من السابق لأوانه القول أن مراعاة النوع الاجتماعي يمكن أن تؤثر على الممارسات وتتيح التنمية المتوازنة للبنى الأساسية للطرق.
- ✚ عدم ادراج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي ضمن عملية الموافقة على المشاريع.
- ✚ عدم تطرق النصوص القانونية المتعلقة بالبرنامج لمراعاة النوع الاجتماعي في الأنشطة والمشاريع.
- ✚ إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في أدلة الإجراءات والمذكرات الداخلية.

3. اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الفاعلين العموميين

تم التطرق خلال المقابلة المجرأة مع الرئيسة المديرية العامة لمؤسسة تونس الطرقات السيارة (Tunisie autoroutes) إلى إدراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى المؤسسة وكذلك على مستوى الوزارة حيث أن المعنية بالأمر كانت مسؤولة عن وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف في وزارة التجهيز إلى غاية سنة 2021.

أ / الملاحظات المتعلقة بالفاعل العمومي

- ✚ عدم اطلاع الإطارات، باستثناء الرئيسة المديرية العامة لمؤسسة تونس الطرقات السيارة، على الخطوات التي اتخذتها الوزارة لإدراج النوع الاجتماعي في إعداد وتنفيذ الميزانية. كما أنهم لم يتلقوا أي تكوين في الموضوع. مع العلم أن المؤسسة اعتمدت التمشي الخاص بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ابتداء من سنة 2022.
- ✚ امكانية الشروع في اعتماد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي إلا أنه من الضروري توفير المتطلبات الأساسية لذلك مثل تكوين الإطارات وتحديد خطط العمل والمسارات، إلخ...
- ✚ نفاذ المرأة إلى مواقع القرار (بداية من المستوى الثاني) مثل رئيسة مشروع ورئيسة حضيرة. وتعيين النساء أيضاً كأعوان خلاص في محطات الاستخلاص، ما عدى بالنسبة للحصة الليلية (من الساعة 10 ليلا) لحمايتهن من العنف اللفظي والجسدي. علما أن وظيفة الصيانة تظل إلى الآن مهمة خاصة بالرجال.
- ✚ اعتماد النوع الاجتماعي ضمن الإحصائيات الخاصة بالأعوان.
- ✚ مراعاة النوع الاجتماعي في محطات الاستخلاص من خلال إنشاء دورات مياه خاصة بالنساء وفق المعايير. كما سيتم توفير دورات مياه لذوي الاحتياجات الخصوصية في محطات الاستخلاص الجديدة.

✚ مراعاة الجانب البيئي في مشروع الطريق السيارة صفاقس- قابس - مدنين - رأس جدير وذلك بتركيز الألواح الكهروضوئية.

ب / ملاحظات تخص الوزارة

✚ تأمين تكوين لفائدة الأعوان وتحصل 10 منهم على شهادة مختص في النوع الاجتماعي. مع التأكيد على أن موضوع الأدوات التحليلية يستحق مزيداً من التكوين والتعمق.

✚ إعداد خطة عمل لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي وفق خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG)

✚ إدراج الجانب البيئي والاجتماعي في المشاريع التي يمولها البنك الأفريقي للتنمية والجهات المانحة الأخرى مثل الفضاءات المراعية للنوع الاجتماعي (الحدائق المخصصة للزراعة الموضوع على ذمة المواطنين في إطار مشروع منطقة الزهروني كمثال).

ولتسهيل عملية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في المشاريع والميزانيات، تم اقتراح:

✚ التطرق لهذا الجانب في اتفاقيات القروض من أجل تحديد وبرمجة الإجراءات التكميلية والمتصلة بالمشروع الأولي والتي لها تأثير على النوع الاجتماعي.

✚ الشروع في إدراج الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في مسارات التعويض عند الانتزاع للمصلحة العامة وكذلك عند تركيز المشاريع.

ج : نتائج تحاليل وثائق الأداء

مكن فحص وثائق أداء برنامج البنية الأساسية للطرق من ملاحظة أن استراتيجية البرنامج أشارت مباشرة إلى الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة وبالتالي إلى التزام دولي دون الإشارة إلى الالتزامات الوطنية وخطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG) ودون تحديد محاورها الاستراتيجية.

تم عرض مشكلة المرأة الريفية والالتزام على مستوى الهدف 1-2 بـ "تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة الى شبكة الطرقات المصنفة وضمن سلامتهم"، كما تم تحديد مؤشر لقياس تحقيق هذا الهدف، وهو "النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء".

كما تم ادراج نشاط على مستوى الميزانية يتعلق "بتهيئة المسالك الريفية" علاوة على ذلك، فبالإضافة إلى أن عنوان المؤشر لا يعكس مراعاة الاحتياجات المتباينة للنساء والرجال، لم يتم توضيح كيفية تأثير هذا المؤشر على واقع المرأة في المناطق الريفية بطريقة دقيقة (غياب تحليل مسبق، وعدم توفر إحصائيات). ويستهدف هذا المؤشر النساء والرجال على حد سواء. ويقاس جانباً واحداً من الهدف، ألا وهو النفاذ إلى شبكة الطرقات. بالإضافة إلى أنه لا يعطي فكرة عن التقدم المحرز للحد من عدم المساواة لأن المؤشر مرتبط فقط بقياس تهيئة المسالك الريفية، التي تخص النساء والرجال على حد سواء.

ولم يقع أيضا ادراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية للبنية الأساسية للطرق، فهل يعود ذلك إلى عدم التفكير عند ضبط هذه السياسة وغاياتها في مراعاة المستفيدين منها والذين ليسوا كياناً مبهمًا ولكنهم أفراد لديهم

احتياجات مختلفة يجب أخذها بعين الاعتبار، إذا اعتبرنا تحقيق الأداء أمرًا ضروريًا. بالفعل، فإن الاستراتيجية والتشخيص والأهداف تتجاهل النوع الاجتماعي بصرف النظر عن المعالجة الموجزة لمشكلة المرأة الريفية وترجمتها على مستوى الهدف 1-2 والمؤشر 2-1-2. ويلاحظ كذلك عدم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في المجالات الأخرى لتدخل البرنامج الأول.

ويبرز من خلال تحليل بطاقة النوع الاجتماعي في جانبها المتعلق بالسياسة العمومية للبنية الأساسية للطرق أن هناك صعوبات واضحة في إعادة التفكير في هاته السياسة ومراعاة التفاوتات بين النساء والرجال، على الرغم من إبراز تأثيرات هذه السياسة العمومية في هذا المجال. علاوة على ذلك، لم يقع تحديد هدف أو مؤشر يراعي النوع الاجتماعي؛ والهدف والمؤشر المحددان يعتبران غير مرعيان للنوع الاجتماعي. لكن تم التخطيط لإجرائين مهمين غير مبررين وهما "طلب الحاجيات مفصلة حسب الجنس" و "حث مكاتب الدراسات على تضمين النوع الاجتماعي بدراساتهم من خلال تحيين دراسات الشروط".

III البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

أ : نتائج المقابلات وتحليل الوثائق

تم إجراء ثلاث مقابلات في إطار هذا البرنامج مع رئيسة البرنامج ورئيس البرنامج الفرعي المركزي وإطار من الإدارة العامة للبنى التحتية المدنية. كما شارك بعض الإطارات من البرامج في الاجتماعين الأول والثاني. كما أجريت مقابلات مع أربعة مديرين جهويين بحضور بعض من الإطارات الراجعة لهم بالنظر (بنزرت، باجة، القيروان وسوسة).

وقد مكنت المقابلات المجراة من الوقوف على النتائج التالية فيما يتعلق بإدماج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى وزارة التجهيز والإسكان وكذلك على مستوى البرنامج.

1 : معرفة مقارنة النوع الاجتماعي والمفاهيم المتصلة بها

لوحظ فيما يتعلق بمدى معرفة الإطارات التي تمت مقابلتها لمقاربة النوع الاجتماعي بشكل عام وكذلك المفاهيم المرتبطة بها، ولا سيما الالتزامات الدولية والوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي، ما يلي:

✚ عدم مشاركة غالبية المسؤولين والإطارات ورؤساء المشاريع على المستويين المركزي والجهوي في حلقات التكوين حول مقارنة النوع الاجتماعي.

✚ استفادة ثلاث إطارات فقط على مستوى البرنامج من تكوين أولي حول مقارنة النوع الاجتماعي سنة 2019 وهم يعتبرون هذا التكوين غير كافٍ ويستحق استكمالها لا سيما بالمحور المتعلق بأدوات التحليل.

✚ على الرغم من النقص الملاحظ في تكوين وتحسيس الإطارات فيما يتعلق بإدراج مقارنة النوع الاجتماعي بالوزارة، فقد لوحظ تحمسهم تجاه هذا الموضوع واستعدادهم لإدماج هذا التمشي في أنشطتهم.

✚ عدم اطلاع المسؤولين أو اطلاعهم بصفة سطحية على الالتزامات الدولية المختلفة لتونس في مجال النوع الاجتماعي، والالتزامات الدولية المرتبطة بالنوع الاجتماعي ذات العلاقة بمجالات نشاط وزارة التجهيز والإسكان وخصوصاً ببرنامج "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت"، كذلك التوجهات الوطنية والاستراتيجية لتونس في هذا المجال، وقد تم ذكر بعض الالتزامات من قبل بعض أعضاء الفريق مثل الدستور والقانون الأساسي للميزانية وأهداف التنمية المستدامة 5 و11 و13.

✚ بالنسبة للالتزامات الدولية المتعلقة بالنوع الاجتماعي لوزارة التجهيز والإسكان وخاصة ببرنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت، تم التأكيد على أن بعض المانحين (JICA وFSD والبنك الدولي) ليس لديهم متطلبات محددة فيما يتعلق بمجال النوع الاجتماعي، إلا أن البنك الدولي يطلب إلزامياً إجراء دراسات اجتماعية وبيئية متعلقة بتغيرات المناخ. كما أن الوكالة الفرنسية للتنمية تطلب دراسة النوع الاجتماعي بالنسبة لمشاريع البنى التحتية المدنية في مجال الصحة.

✚ عدم معرفة الإطارات بخطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي أو معرفتهم بصفة سطحية لهذه الخطة

ومع ذلك وبعد تقديم أهداف الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي المحددة في هذه الوثيقة والتي تتعلق على وجه الخصوص بما يلي:

✚ تمكين الفتيات والنساء (الحصول على شغل، والحصول على الخدمات الأساسية، والمشاركة في

الحياة السياسية، وما إلى ذلك)،

✚ الحد من مختلف أشكال التمييز والعنف ضدهم.

✚ دعم نفاذ المرأة إلى مواقع صنع القرار.

✚ تعزيز قدرتها على الصمود أمام الأزمات وتغيرات المناخ.

واعتبر جميع الإطارات أن وزارة التجهيز والإسكان (MEH) وبرنامج "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" يمكن أن يساهم في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

ويمكن أن تتحقق هذه المساهمة وفق الإطارات المذكورة أعلاه من خلال:

• تحسين أفضل لزيادة عدد النساء في الموانئ كزائرات وممثلات للوزارة في مجلس إدارة وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري خاصة وأن هذه البيئة تعتبر حاليًا معادية لوجود النساء (خاصة بسبب العنف اللفظي). ويمكن أن تتجسم مساهمة الوزارة في هذا المجال من خلال إضافة لافئات مناسبة، وإحداث دورات مياه للنساء، وتسهيل نفاذ النساء والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الميناء.

• التهيئة المناسبة للشريط الساحلي حتى يتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى الشاطئ.

• إدراج مقارنة النوع الاجتماعي ضمن كراسات الشروط الخاصة بالدراسات وخاصة أشغال الحماية من الفيضانات.

✚ وتتمثل أهم التحديات والصعوبات الرئيسية في مجال المساواة بين الجنسين في القطاع / البرنامج المشار إليها خلال الاجتماعات في:

• عدم توفر معطيات مصنفة حسب النوع الاجتماعي تمكن من تحديد تأثير الأنشطة المنجزة على الفئات المستهدفة.

• تغيير عقلية المتدخلين على مستوى الموانئ وهو ما يتطلب الكثير من الوقت.

• عدم الأخذ بعين الاعتبار مدى وعي المعنيين بالأمر بأهمية مقارنة النوع الاجتماعي عند

التعيين في المناصب العليا على مستوى الوزارة.

• تأثير إضافة دراسة النوع الاجتماعي على مستوى الكلفة والأجال بالنسبة للمشاريع الخاضعة للاستشارة.

2 : اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الوزارة والبرنامج

لوحظ في هذا المجال ما يلي:

أ / على مستوى استراتيجية المهمة

✚ عدم وجود استراتيجية مكتوبة خاصة بالنوع الاجتماعي على مستوى الوزارة تؤكد التزامها بالمساواة بين الجنسين.

عدم وجود خطة عمل عملياتية تتضمن تقسيمًا واضحًا للمسؤوليات وبرنامجًا لمتابعة وتقييم استراتيجية الوزارة

ب / على مستوى البرنامج

رداً على السؤال التالي "هل تتوفر لدى البرنامج وثيقة إستراتيجية تتناول مقارنة النوع الاجتماعي؟ يعتقد البعض أن ما يشار إليه على مستوى المشروع السنوي للأداء هو استراتيجية النوع الاجتماعي المكتوبة للبرنامج، ولكن هذه الإستراتيجية لا تعتمد خطة عمل عملياتية تتضمن تقسيمًا واضحًا للمسؤوليات وبرنامجًا لمتابعتها وتقييمها؛ بينما يرى آخرون أنه لا توجد بالفعل استراتيجية أو سياسة واضحة على مستوى البرنامج خاصة بالنوع الاجتماعي.

وتمت الإشارة إلى أن كراسات الشروط الخاصة بالمخطط الإداري لحماية الشريط الساحلي ستأخذ في الاعتبار جانب النوع الاجتماعي. مع العلم أن إدارة المياه العمرانية قد بدأت منذ سنة 2021 في إدخال مقارنة النوع الاجتماعي في بعض مشاريع الدراسات.

ليس لدى غالبية المسؤولين والإطارات على المستوى الجهوي أي فكرة عن مقارنة النوع الاجتماعي المعتمدة بالوزارة أو البرامج. كما لم يؤد إدراج النوع الاجتماعي في برامج البناءات المدنية إلى نتائج ملموسة حتى الآن. وفقا لمتطلبات المنشور الصادر عن رئاسة الحكومة، أرفق برنامج "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" بطاقة النوع الاجتماعي بالمشروع السنوي للأداء. إلا أن هذه البطاقة لم تتم مناقشتها في إطار حوار التصرف حسب البعض واعتبر النقاش ضعيفاً جداً عند البعض الآخر.

عدم توفر الإحصائيات اللازمة على مستوى الوزارة لإدماج مقارنة النوع الاجتماعي بشكل مناسب في استراتيجية البرنامج. ومع ذلك، يمكن الحصول على بعض الإحصائيات من وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري. ويمكن كذلك أن يؤدي تطوير دراسات النوع الاجتماعي إلى توفر الإحصائيات في السنوات القادمة.

الإجماع على إمكانية اعتماد مقارنة تشاركية وشاملة تجسد تجربة استخدام الفضاء الحضري والشريط الساحلي من جميع جهات النظر الخاصة بالفتيات والنساء والفتيان والرجال بكل تنوعهم.

ولتحقيق النجاح في هذا التمشي، يتعين:

- احكام تحديد احتياجات الوزارة في هذا المجال وحسن ترجمتها في كراسات شروط الدراسات الخاصة بالمشاريع والأخذ بعين الاعتبار تكلفة الدراسات الخاصة بالنوع الاجتماعي في تقدير التكلفة.
- فرض ادراج المعلومات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، على مستوى بطاقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية (Fiche CNAPP)
- اعتماد بطاقة رضا المستفيدين من المشاريع وتضمينها جانب يخص النوع الاجتماعي.
- المطالبة بواسطة نص قانوني أو تنظيمي بإعداد بطاقة النوع الاجتماعي ضمن كل مشاريع البناءات المدنية، على غرار ما تم القيام به في مجال المناخ.

• إدراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى جميع الوزارات المشاركة في المشاريع التي تنفذها وزارة التجهيز. حيث أن وزارة التجهيز ليست المتدخلة الوحيدة في تنفيذ بعض المشاريع. كما أن عملية تخطيط واعداد الخطط الوظيفية للمشاريع تعود إلى متدخلين آخرين في كثير من الحالات (مشاريع البنايات المدنية، على سبيل المثال).

• الاقتناع بأهمية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في المشاريع من قبل جميع الأطراف المشاركة في إنجاز البنية التحتية.

• الأخذ بعين الاعتبار عنصر تغير المناخ في مشاريع البنايات والمنشآت وكذلك في الدراسات الاستراتيجية مثل المخطط المديرى لحماية الشريط الساحلي الذي هو قيد الإنجاز.

✚ تتمحور المداخل (points d'entrée) للحد من عدم المساواة بين الجنسين في البرنامج، التي تمت إثارها خلال الاجتماعات، حول النقاط التالية:

• إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في النصوص المتعلقة بتهيئة الشريط الساحلي.

• إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في دراسات الشروط.

• التكوين والتحسيس.

• تنظيم اجتماعات لضمان تبادل الأفكار.

✚ عدم معرفة أغلبية الإطارات بمجلس النظراء، وبوجود ممثل عن الوزارة داخل هذا المجلس، وكذلك الصلاحيات والأعمال المناطة بعهدته.

✚ ليس لأحد علم بخطة العمل القطاعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي داخل الوزارة.

✚ رغم ابداء المديرين الجهويين وكذلك الإطارات الجهوية، تحمسهم تجاه مقارنة النوع الاجتماعي وقناعتهم بأهميتها بالنسبة للمشاريع المنجزة على مستوى الجهة فإنهم يرون أن مشاركتهم في إدراج هذا التمشي محدودة نظرا إلى أن تدخلاتهم هي بالأساس فنية من ناحية وأن تخطيط ودراسة المشاريع يتم من قبل المصالح المركزية للوزارة أو المتدخلين الآخرين من ناحية أخرى.

ج / الأهداف والمؤشرات والأنشطة

أبرزت المقابلات الملاحظات التالية

✚ عدم توفر أو عدم معرفة التقنيات الخاصة بتحديد حاجيات واهتمامات النساء والرجال والاختلافات بين النساء والرجال بصفة دقيقة حسب بعض الإطارات.

✚ الحاجة إلى قوانين خاصة تتعلق بمجال تغير المناخ.

✚ عدم تحديد الحاجيات، بما في ذلك تحليل أدوار ومسؤوليات المستفيدين حسب النوع الاجتماعي، داخل المجتمع أو المجموعة المستفيدة من البنية التحتية.

✚ عدم إدراج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي ضمن عملية الموافقة على المشاريع.

✚ عدم إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في أدلة الإجراءات والمذكرات الداخلية.

✚ يرى فريق البرنامج أنه من الملئم والضروري مراعاة النوع الاجتماعي في الأنشطة والمشاريع، خاصة مع تطور حجم

وتكلفة بعض المشاريع مثل مشاريع البنايات المدنية التي أصبحت مشاريع ضخمة.

د : نتائج تحليل وثائق الأداء

يتمثل تنزيل استراتيجية المهمة على مستوى هذه السياسة العمومية في حماية الناس والمباني والنظام البيئي بشكل عام والشريط الساحلي بشكل خاص. وهي بالفعل أولوية وطنية، خاصة وأن العامل البشري بتنوعه يأتي في صدارة الأولويات. وهذا يفترض أن تكون مقاربة النوع الاجتماعي في صميم أولويات هذه السياسة العمومية وهو ما تم بيانه بصفة واضحة عند تقديم السياق العام على المستوى الدولي.

ونصت استراتيجية البرنامج على الالتزامات الدولية الرئيسية دون الإشارة إلى الالتزامات الوطنية وخطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG). وأشارت إلى أهداف التنمية المستدامة عدد 5 و10 و14. ولوحظ عدم الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي على مستوى التشخيص في البرامج العملية. كما لوحظ عدم وجود محور استراتيجي يراعي النوع الاجتماعي.

ويتضح من بطاقة النوع الاجتماعي الخاصة بالسياسة العمومية "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت"، إجراء تشخيص شمل جميع مجالات السياسة العمومية، كما تم تحديد بعض القضايا التي تعتبر ذات أولوية. منها ما يلي:

- ◀ عدم مراعاة الحاجيات المتباينة للمرأة والرجل عند اعداد المخططات.
- ◀ عدم معرفة المعماريين والمهندسين بمقاربة النوع الاجتماعي.
- ◀ عدم وجود تشريعات تلزم صاحب المشروع بمراعاة النوع الاجتماعي من خلال توفير معطيات في الغرض منذ التعبير عن الحاجيات..

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات والأهداف التي تأخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي بالإضافة إلى رافعات العمل المقترحة يجب أن تكون مرتبطة بالإشكاليات المحددة في التشخيص.

IV البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

أ: نتائج المقابلات وتحليل الوثائق

تم إجراء أربع مقابلات، واحدة على مستوى الوزارة مع رئيس البرنامج، واثنان مع مسؤولين من وكالة التهذيب والتجديد العمراني (ARRU) والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية (SNIT) ومقابلة واحدة مع إطارات وكالة التعمير لتونس الكبرى (AUGT)، وحضر المقابلات العديد من الإطارات. كما أجريت مقابلات مع أربعة مديرين جهويين بحضور بعض من الإطارات الراجعة لهم بالنظر (بنزرت، باجة، القيروان وسوسة). وقد مكنت المقابلات المجرأة من الوقوف على النتائج التالية فيما يتعلق بإدماج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى وزارة التجهيز والإسكان.

1. معرفة مقارنة النوع الاجتماعي والمفاهيم المتصلة بها

لوحظ فيما يتعلق بمدى معرفة الإطارات التي تمت مقابلتها لمقاربة النوع الاجتماعي بشكل عام وكذلك المفاهيم المرتبطة بها، ولا سيما الالتزامات الدولية والوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، ما يلي:

✚ عدم مشاركة رئيس البرنامج وأغلبية المديرين الجهويين في أي تكوين حول النوع الاجتماعي، بينما استفادت مديرة البرنامج الفرعي على المستوى المركزي من حلقات تكوين بما في ذلك تكوين المكونين. وترى هذه الأخيرة أن التكوين الذي حصلت عليه يجب تعميجه، خاصة بالنسبة لموضوع الأدوات التحليلية، وبشكل أساسي تحليل النوع الاجتماعي في مجال الإسكان.

✚ عدم مشاركة الفريق المعني بتحديد استراتيجية البرنامج وإعداد وثائق الميزانية ومراقبة الأداء في حلقات تكوينية خاصة بالنوع الاجتماعي حسب تصريح رئيس البرنامج. ولوحظت نفس الوضعية بالنسبة للإطارات على مستوى الإدارات الجهوية.

✚ عدم تلقى إطارات المؤسساتين ARRU و SNIT أي تكوين حول النوع الاجتماعي علما أن هاذين الفاعلين العموميين ليست لهما أي معلومات حول الأشغال المنجزة على مستوى الوزارة حول إدراج النوع الاجتماعي.

✚ رغم النقص الملاحظ في تكوين وتحسيس الإطارات بأهمية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي بالوزارة، فقد لوحظ تحمس الإطارات لهذا الموضوع واستعدادهم لإدراج هذا التمشي في أنشطتهم.*

✚ تظل معرفة الالتزامات الدولية المختلفة لتونس فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي سطحية للغاية بالنسبة للمسؤولين على المستوى المركزي وكذلك على مستوى المؤسسات. إلا أن رئيسة البرنامج الفرعي أكدت اطلاعها على هذه الالتزامات حيث تطرقت إلى بعض جوانب من رزمة 2030 المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والسياسة الحضرية وأهداف التنمية المستدامة عدد 5-11.

✚ عدم معرفة أو معرفة محدودة للتوجهات الوطنية والاستراتيجية في تونس في مجال النوع الاجتماعي، وكذلك خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي. ومع ذلك، وبعد تقديم الأهداف الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي المحددة في هذه الوثيقة والتي تتعلق على وجه الخصوص بما يلي:

- تمكين الفتيات والنساء (الحصول على شغل والنفاد للخدمات الأساسية، والمشاركة في الحياة السياسية، وما إلى ذلك)،
 - الحد من مختلف أشكال التمييز والعنف ضدهم.
 - دعم نفاذ المرأة إلى مواقع صنع القرار.
 - تعزيز قدرتها على الصمود أمام الأزمات وتغير المناخ.
- يرى المسؤولون الذين تمت مقابلتهم أن وزارة التجهيز والإسكان والفاعلين العموميين يمكنهم المساهمة في تحقيق عدد معين من الأولويات المذكورة أعلاه دون ذكر أمثلة محددة للخدمات أو البنى التحتية التي توفرها الوزارة.
- إلا أنه تمت الإشارة إلى مراعاة التأثير الثالث على مستوى البرنامج والمؤسسات نظراً لوجود عدد كبير من الإطارات النسائية. ويرى رئيس البرنامج أنه بالنسبة للتأثير الرابع فلا يوجد تمييز حقيقي بين النساء والرجال.
- ✚ غياب إحصائيات مصنفة حسب النوع الاجتماعي، مما يشكل صعوبة كبيرة في مجال المساواة بين الجنسين على مستوى القطاع والبرنامج.

2. اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الوزارة والبرنامج

لوحظ في هذا المجال ما يلي:

أ: على مستوى استراتيجية المهمة

✚ يعتبر غالبية الإطارات أن ما تم تضمينه في المشروع السنوي للأداء يمثل استراتيجية النوع الاجتماعي المكتوبة للوزارة.

✚ إجماع على عدم وجود خطة عمل تتضمن تقسيماً واضحاً للمسؤوليات وبرنامجاً لمتابعة وتقييم استراتيجية الوزارة.

ب: على مستوى البرنامج

✚ يعتبر غالبية الإطارات أن ما تم تضمينه في المشروع السنوي للأداء يمثل استراتيجية النوع الاجتماعي المكتوبة للوزارة.

✚ ليس لدى غالبية المسؤولين والإطارات على المستوى الجهوي أي فكرة عن استراتيجية النوع الاجتماعي للوزارة أو تلك الخاصة بالبرامج.

✚ وفقاً لمتطلبات المنشور الصادر عن رئاسة الحكومة، أرفق برنامج " التهيئة الترابية والتعمير والإسكان " بطاقة النوع الاجتماعي للمشروع السنوي للأداء. إلا أنه، لوحظ عدم مناقشة ما ورد بهذه البطاقة في إطار حوار التصرف. وأشارت مديرة البرنامج الفرعي التي أعدت البطاقة المذكورة إلى أنها لم تتلق أي ملاحظات من إطارات البرنامج، بما في ذلك الفاعلين العموميين بعد توزيعها.

وأكد رئيس البرنامج على ضرورة مزيد من التحسيس في هذا الإطار.

✚ ليس لدى غالبية الإطارات علم بوجود مجلس النظراء، وممثل عن الوزارة داخل هذا المجلس، وكذلك الصلاحيات والأعمال المناطة بعهدته.

✚ رغم ابداء المديرين الجهويين وكذلك الإطارات على المستوى الجهوي تحمسهم تجاه مقارنة النوع الاجتماعي وقناعتهم بأهميتها بالنسبة للمشاريع المنجزة على المستوى الجهوي، فإنهم يرون أن مشاركتهم في إدراج هذا التمشي محدودة نظرا إلى أن تدخلاتهم هي بالأساس فنية من ناحية وأن تخطيط ودراسة المشاريع يتم من قبل المصالح المركزية للوزارة أو المتدخلين الآخرين من ناحية أخرى.

✚ تتمثل الصعوبات التي تحول دون إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في:

- عدم توفر أو وجود نقص في الإحصائيات المحينة والضرورية لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي بطريقة مناسبة في استراتيجية البرنامج.
- عدم مراعاة النوع الاجتماعي في النصوص الترتيبية والقانونية.

✚ يمكن أن يؤثر اعتماد النوع الاجتماعي في الممارسات (les pratiques) ويتيح التنمية المتوازنة للجهات من خلال تخطيط وإنشاء مساحات تتكيف مع حاجيات النساء والرجال، مما يؤدي لاحقا إلى الاستخدام الأفضل لهذه المساحات.

ويتطلب هذا التمشي:

- فرض انجاز تحليل حول النوع الاجتماعي ضمن الدراسات الخاصة بالمشاريع.
- نشر نتائج الدراسات التي تتناول النوع الاجتماعي لتشمل الإفادة هيكل الوزارة الأخرى وتمكنها من أخذ هذه الدراسات كمثال.
- مساهمة مختلف الوزارات والمجتمع المدني في مشاريع التخطيط العمراني وتنمية السكن.

ج : الأهداف والمؤشرات والأنشطة

لوحظ في هذا المجال ما يلي:

✚ عدم بروز مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى أهداف البرنامج. حيث يوجد مؤشر وحيد يتعلق بـ " النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية" على مستوى الهدف الثالث للبرنامج " النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر"

✚ عدم إدراج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي ضمن عملية الموافقة على المشاريع.

✚ يرى إطارات البرنامج أنه من الملائم والضروري مراعاة النوع الاجتماعي في الأنشطة والمشاريع المتعلقة بالتهيئة الترابية والتخطيط العمراني.

✚ ضرورة إشراك جميع الإدارات وخاصة إدارة الدراسات لإحراز تقدم في إدراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى البرنامج والوزارة.

3. اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الفاعلين العموميين

عدم اطلاع المسؤولين الذين تمت مقابلتهم على الخطوات التي اتخذتها الوزارة لإدماج مقارنة النوع الاجتماعي في إعداد الميزانية وتنفيذها. وبالتالي لا توجد أهداف مراعية للنوع الاجتماعي في ميزانية الفاعلين العموميين.

أ / على مستوى الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية (SNIT)

تتمثل نتائج اللقاء مع مسؤولي المؤسسة فيما يلي:

✚ على الرغم من أن الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية SNIT هي المسؤولة على بناء وتسويق المساكن الاجتماعية في إطار صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء "الفوبرولوس FOPROLOS"، إلا أنه لا علم لها بوجود مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي مرتبط بالسكن الاجتماعي حتى تتمكن من متابعته في إطار نشاطها. علما أنه لا يتوفر لدى المؤسسة إحصائيات مصنفة حسب النوع الاجتماعي. مع الملاحظة أن تدخل FOPROLOS يمثل 70% من نشاط شركة SNIT .

✚ عدم وجود معايير بالنسبة لبيع المساكن يمكن أن تؤثر على المساواة بين الرجل والمرأة حسب المسؤولين. حيث أن المعايير تعتبر محايدة (على سبيل المثال توفر سعر المساكن والحد الأقصى للرواتب لمشاريع (FOPROLOS). وقد لاحظ المسؤولون المذكورين أعلاه توقيع العقود من قبل الزوجين معا منذ عدة سنوات.

✚ استعداد المسؤولين لإدراج النوع الاجتماعي على مستوى الدراسات الخاصة بالتقسيمات والدراسات المعمارية لمشاريع SNIT المستقبلية مع التأكيد على أنه يتم حاليا الأخذ بعين الاعتبار حاجيات واهتمامات المرأة في المشاريع المنجزة وذلك من خلال:

- حضور المرأة في اللجان الداخلية مثل الهيئة الفنية التي تبدي رأيا في المشاريع وبالتالي تناقش حاجيات المرأة.
- جميع المهندسين المعماريين المسؤولين عن مشاريع التقسيم هم حصريا من النساء.
- إدارة الدراسات تترأسها امرأة.

✚ تمثل النساء 40% من أعوان شركة SNIT بما في ذلك الأعوان العاملين في حضائر البناء. علما أن النساء العاملات في حضائر البناء ترجع بالنظر لشركة SNIT وكذلك المقاولات.

ب / على مستوى وكالة التهذيب والتجديد العمراني ARRU

تعتبر مقارنة النوع الاجتماعي في وكالة التهذيب والتجديد العمراني مطلبا من الجهات المانحة وليست استراتيجية وطنية وقطاعية حيث لم تتم مناقشة هذا الموضوع مع الوزارة. وتتمثل نتائج المقابلات المجراة مع المسؤولين بالمؤسسة في:

✚ عدم وجود أي تمييز بين النساء والرجال في التعيين في الخطط الوظيفية طالما أنهم يستوفون المعايير المطلوبة. بالنسبة للمناصب الأخرى، تمت الإشارة إلى وجود تجربة أولى تتمثل في تعيين امرأة كحارسة بالنهار، وكانت هذه تجربة ناجحة. إلا أنه، لا يتم إلى حد الآن تعيين النساء كمشرفات على الحضائر وذلك بالخصوص لحمايةهن من العنف، وخاصة العنف اللفظي.

✚ إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في دراسات شروط الدراسات الخاصة بالتقسيمات بالنسبة للمشاريع الممولة من جهات مانحة أجنبية مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، والاتحاد الأوروبي. ويتم في هذا الإطار دعوة مكاتب الدراسات لاحترام مقارنة النوع الاجتماعي في المسار التشاركي.

✚ إدراج أيضا مقارنة النوع الاجتماعي في إطار برنامج إعادة تأهيل ودمج الأحياء السكنية (مشاريع التجهيزات الاجتماعية والثقافية أو الاقتصادية) خاصة مع أحداث الوكالة الفرنسية للتنمية للمحاضن الحضرية قبل الشروع في البرنامج وأثناء التنفيذ وبعد إنجازه وذلك في إطار المشروع. ولا يتم تنفيذ برامج الوكالة إلا بعد انجاز استشارة اجتماعية. ويتم تمويل المحاضن الحضرية من قبل المانح.

ومكنت هذه التجربة التي أظهرت استعمال وإشغال النساء للحيز الحضري ووجود العديد من الجمعيات النشطة التي تترأسها نساء في الأحياء من:

- إبداء النساء آراءهن حول المشاريع قبل تنفيذها.
- تحسين مشاريع الوكالة بإضافة مكونات معينة ممولة من المحضنة أو موارد أخرى (مشربة، مكتبات، إلخ)؛
- تكوين المرأة في عدة محاور منها النوع الاجتماعي.
- إعداد تقارير دورية للجهة المانحة متضمنة مؤشرات النوع الاجتماعي للأهداف الثلاثة: تحسين التشغيل، والمتابعة الاجتماعية للمشروع، والمتابعة المادية للبرنامج.
- العمل على استدامة المشاريع الممولة في إطار المحاضن الحضرية من قبل الوكالة والجهات المانحة من خلال إحداث لجان تصرف.

وتمت الإشارة إلى أنه بالنظر إلى الأثر الإيجابي للتجارب المذكورة أعلاه، سيتم تعميم النهج التشاركي للمشاريع المبرمجة، أي 160 حي والمرافق الاجتماعية والثقافية الأخرى لضمان التنشيط الحضري. علما أن الوكالة تعمل على إحداث محضنة حضرية في منطقة باجة.

✚ إدراج معايير لتحديد أولويات وترتيب المستفيدين من مكون "المقاسم ذات الأسعار الميسرة" في إطار مشروع برنامج إعادة تأهيل ودمج المناطق السكنية" لإعطاء الأولوية للنساء الأرمال أو المطلقات اللاتي يعتنين بأطفالهن.

ج: نتائج تحليل وثائق الأداء

بتمثل تنزيل استراتيجية المهمة على مستوى هذه السياسة العمومية في التوزيع العادل للسكان والأنشطة الاقتصادية على التراب التونسي من أجل تحقيق تنمية متكاملة عادلة ومستدامة ومتوازنة.

ويقترض أن تساهم الوظائف الرئيسية الثلاث للسياسة العمومية المذكورة، وهي: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في الحد من عدم المساواة بين الجنسين. هذا الافتراض تؤكد طبيعة هذه الوظائف، خاصة فيما يتعلق بالالتزام على المستوى الدولي، الذي يؤكد على البعدين الاجتماعي والاقتصادي وهما بعدان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالعدالة والمساواة بشكل عام والمساواة بين الجنسين بشكل خاص. إلا أنه لم يقع التطرق بصفة صريحة للمساواة بين الجنسين أو مكافحة العنف والقضاء على جميع أشكال التمييز.

كما لم يقع التطرق للالتزامات الوطنية ولا إلى المساواة بين الجنسين ولا خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي وكذلك لم يقع اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي في مجال السكن على الرغم من أن حق المرأة في السكن اللائق معترف به ويعود هذا لعدم الأخذ في الاعتبار هذه المقاربة طوال عملية بناء المساكن وفي تحديد الشروط الفنية والمالية المعمول بها وكذلك صعوبات الحصول على التمويل. لم يتم تحديد الإشكالية بصفة واضحة كما لم يتم تبريرها بالإحصائيات.

ويهدف مؤشر الأداء: "النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية"، إلى قياس تكريس المساواة بين الجنسين في الانتفاع ببرامج السكن، ولا سيما الحصول على مسكن ومقسم اجتماعي. لم تتطرق المجالات الأخرى للسياسة العمومية الخاصة بالتهيئة الترابية والتعمير والإسكان إلى المساواة بين الجنسين.

وتم على مستوى بطاقة النوع الاجتماعي للسياسة العمومية الخاصة بالتهيئة الترابية والتعمير والإسكان، تقديم عرض جيد حول السياق العام للنوع الاجتماعي مع تشخيص متسق (conséquent) على الرغم من أن التحليل لم يتبع نهجاً علمياً على غرار السياسات العمومية الأخرى وقد تم تحديد ثلاث قضايا رئيسية:

- ◀ سياسة التهيئة الترابية والعمرانية والسكنية لا تأخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي.
- ◀ عدم المساواة في الحصول على قروض الإسكان.
- ◀ قلة وعي النساء بحقوقهن والإرث الثقافي المبني على التفرقة الجنسية.

وتتدرج المسألتان الأولى والثانية ضمن نطاق السياسة العمومية، إلا أن المسألة الأخيرة عامة إلى حد ما. وقد تم بذل مجهود لتوضيح التوجهات الاستراتيجية للبرنامج وربطها مع خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG)، علاوة على ذلك تم تنزيل جميع آثار هذه الخطة على مستوى البرنامج. تم تحديد ثلاثة أهداف ومؤشرات وأنشطة ورافعات عمل وتبريرها بالاعتماد أساساً على تحاليل وأرقام حول القضايا التي سيتم تناولها. كما تم ضبط خطة عمل على المدى المتوسط تعبر أساساً عن الطموحات فقط حيث لم تقع دراسة طرق إنجازها بصفة جيدة بسبب عدم تحديد أولويات بالنسبة للإجراءات التي يتعين اتخاذها.

V البرنامج 9: القيادة والمساندة

أ: نتائج المقابلات وتحليل الوثائق

تم إجراء ست مقابلات مع رئيس البرنامج ورئيسي البرامج الفرعية ومديرة الشؤون القانونية والعقارية والنزاعات وممثلي الوزارة في مجلس النظراء (القديم والجديد). وتجدر الإشارة إلى أن إطارات أخرى من البرنامج حضروا المقابلات خاصة في اللقاء مع رئيس البرنامج.

كما أجريت مقابلات مع أربعة مديرين جهويين بحضور بعض الإطارات الراجعة لهم بالنظر (بنزرت، باجة، القيروان وسوسة).

ومكنت هذه المقابلات من الوقوف على النتائج التالية فيما يتعلق بإدماج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى وزارة التجهيز والإسكان.

1. معرفة مقارنة النوع الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة بها

لوحظ فيما يتعلق بمدى معرفة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بالنوع الاجتماعي بشكل عام وكذلك المفاهيم المرتبطة به، ما يلي:

✚ عدم مشاركة غالبية الإطارات على المستوى المركزي والجهوي في دورات تكوينية حول النوع الاجتماعي. وقد أشارت إحدى الحاضرات إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تسمع فيها عن النوع الاجتماعي في الوزارة. وتلقى إطارين تكوينيا حول مقارنة النوع الاجتماعي، إحداهما في إطار مهمتها كممثلة للوزارة في مجلس النظراء والأخرى في إطار تدريب في المدرسة الوطنية للإدارة (ENA). وتطرق بصفة عرضية لهذا الموضوع إطار آخر وأشار إلى أنه تلقى تكوينيا جزئيا في هذا المجال. وأفاد هؤلاء أن التكوين المقدم كان غير كاف ويجب استكمالها بمحاور أخرى وأن يشمل مثلا تاريخ مقارنة النوع الاجتماعي وطرق وملاءمته مع البيئة التونسية وطرق اعتماده وتنفيذه.

وتم تفسير عدم المشاركة في الدورات التكوينية جزئيا بالالتزامات المهنية وعدم توفر الوقت لذلك. شارك بعض أعضاء الفريق المساهمين في تحديد استراتيجية البرنامج وإعداد وثائق الميزانية ومراقبة الأداء على المستوى المركزي في دورات تكوينية حول النوع الاجتماعي. وقد أفادوا بما يلي:

- يعود التكوين إلى أكثر من عامين في بعض الحالات.
 - إن حلقات التكوين لم تكن كافية لأنها ركزت على العموميات.
 - التكوين نظري ولا يشمل التمشي العملي.
 - يجب استكمال التكوين بشكل أساسي بتكوين خاص حول أدوات التحليل.
- ✚ رغم النقص الملاحظ في تكوين وتحسيس الإطارات بأهمية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي، فقد لوحظ تحمس لهذا الموضوع واستعدادهم لإدراج هذا التمشي في أنشطتهم.

لم ينطرق أي مسؤول باستثناء الممثل السابق للوزارة في مجلس النظراء بصفة صريحة إلى مختلف التزامات تونس الدولية في مجال النوع الاجتماعي. وصرح البعض أنه ليس لديهم أي فكرة عن هذه الالتزامات، أو لديهم فكرة سطحية للغاية.

عدم معرفة إطارات البرنامج بالالتزامات الدولية المتعلقة بالنوع الاجتماعي لوزارة التجهيز والإسكان والمتعلقة خصوصاً ببرنامج القيادة والمساندة وكذلك التوجهات الوطنية والاستراتيجية في تونس الخاصة بالنوع الاجتماعي أو لديهم معرفة قليلة من خلال مجهودات شخصية. وأشار مسؤولان إلى الدراسات الاجتماعية المطلوبة في إطار المشاريع الممولة من موارد خارجية وأثارها التي يتم تناول عنصر النوع الاجتماعي فيها بصفة جزئية. وتجدر الإشارة إلى أن البعض من هذه الالتزامات معروفة لدى الإطارات الذين تلقوا تكويناً حول مقاربة النوع الاجتماعي.

اطلاع الممثلة السابقة للوزارة في مجلس النظراء فقط على خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG). ومع ذلك، وبعد تقديم أهداف هذه الخطة، يرى المسؤولون الذين تمت مقابلتهم أن وزارة التجهيز والإسكان (MEH) يمكن أن تساهم في تحقيق عدد معين من الأولويات المذكورة فيها من خلال الحرص على تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء:

- في إطار الانتدابات المختلفة التي تقوم بها الوزارة، والتربصات والمهمات بالخارج والتكوين.
- في النفاذ إلى مواقع صنع القرار من خلال تعيين النساء في الخطط الوظيفية بالوزارة، والمؤسسات والمنشآت العمومية كمسؤولة أولى بالمؤسسة أو عضو مجلس إدارة. وتجدر الإشارة أن الأرقام في 2022/12/31 لا تبرز التزام الوزارة بهذا النهج، لا سيما من حيث:

✓ **التعيين في الخطط الوظيفية:** حيث توجد 10 مديرات عامة من إجمالي 26 خطة مدير عام و25 مديرة من إجمالي 97 خطة مدير، كما هو مبين في الجدول التالي. مع العلم أنه كان بالوزارة مديرة عامة واحدة فقط سنة 2015:

المجموع	عدد النساء	عدد الرجال	الخطط الوظيفية
1		1	رئيس ديوان
26	10	16	مدير عام
97	25	72	مدير
160	59	101	كاهية مدير
283	122	161	رئيس مصلحة

المصدر : وزارة التجهيز والإسكان

✓ التكوين: شاركت 1618 امرأة من إجمالي 4248 عوناً في دورات تكوينية خلال سنة 2022 وهو ما يمثل نسبة 38% مقابل 35% سنة 2021

✓ تعيين ممثلين عن الوزارة في مجالس إدارة الشركات: يوجد حالياً 18 امرأة ممثلة للوزارة بمجالس إدارة المؤسسات من جملة 58 شخص. وقد تم تعيين 8 نساء منهن من قبل الوزيرة الحالية.

✓ على مستوى اللجان: إن نسبة تمثيلية المرأة على مستوى اللجان المتناصفة الخاصة بالأعوان والإطارات متقاربة إجمالاً مع نسبة تمثيلية الرجال. وترتفع هذه النسبة إلى 36.6% فقط بالنسبة للجان المناظرات. إلا أنه لوحظ عدم تأمين النساء رئاسة اللجان المذكورة إلا في 19% من الحالات.

● في اسناد الامتيازات العينية (السكن الوظيفي والسيارات)، من خلال وضع معايير موضوعية. ويتطلب تحقيق أهداف خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG)، بذل جهد أكبر لزيادة الوعي حسب البعض.

✚ وتتمثل أهم التحديات والصعوبات في مجال المساواة بين الجنسين في القطاع والبرنامج المثارة خلال الاجتماعات في:

- ضرورة إجراء تحاليل معمقة حول بعض المواضيع قصد التمكن لاحقاً من تحديد الأهداف التي ترمي إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، مثل موضوع عطل المرض، والعنف ضد المرأة في حضائر البناء، وما إلى ذلك.
- ضرورة إحكام التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية التابعة للبرنامج.
- عدم توفر معلومات حول مجلس النظراء ومخرجاته. علماً أن العديد من الأطارات ليس لهم دراية بوجود هذا المجلس.
- تأثير الجانب السياسي لبعض التعيينات في مناصب صنع القرار والترقية والسلطة التقديرية للإدارة في هذا المجال تجعل من الصعب تحديد أهداف في هذا المجال.
- تدخل رئاسة الحكومة في النصوص المتعلقة بالانتدابات وعدم قبولها بعض التعديلات المقترحة من قبل مصالح وزارة التجهيز الهادفة إلى المساواة بين الرجل والمرأة.
- عدم توفر إحصائيات مصنفة حسب النوع الاجتماعي تساعد على تحديد حاجيات الرجال والنساء وعدم إمكانية الوصول إلى هذه الإحصائيات عند وجودها.
- صعوبة فرض مقارنة النوع الاجتماعي فيما يخص العلاقة مع المزدودين وعدم ملاءمة هذا المسار حيث أن اختيار المزدودين يتم وفقاً لمعايير الجودة أساساً.

2. إدراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الوزارة والبرنامج

لوحظ في هذا المجال ما يلي:

أ / على مستوى استراتيجية المهمة

✚ إجماع على عدم وجود استراتيجية مكتوبة خاصة بالنوع الاجتماعي على مستوى الوزارة تؤكد التزامها بالمساواة بين الجنسين. إن استراتيجية الوزارة لسنة 2035 هي وثيقة تتضمن أرقاماً تخص القطاع ويجب أن تحدد الإستراتيجية بوضوح توجه الوزارة نحو تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في جميع المجالات وخاصة إدراج هذا التمشي في النصوص الترتيبية والقانونية حتى يتم تنزيل هذا التوجه بشكل جيد على مستوى البرامج بطريقة فعالة وعملياتية وبالتالي تجنب اعتماد النوع الاجتماعي بصفة صورية.

ب / على مستوى البرنامج

✚ رداً على السؤال التالي: هل لبرنامج "القيادة والمساندة" وثيقة إستراتيجية تتناول مقارنة النوع الاجتماعي؟ وهل تتوافق هذه الوثيقة مع استراتيجية النوع الاجتماعي الخاصة بالوزارة؟ أفاد معظم المسؤولين بعدم وجود وثيقة إستراتيجية تتناول مقارنة النوع الاجتماعي. ولكن لوحظ فارق بسيط في الردود، مثل "المشروع السنوي للأداء يعالج هذه المسألة ويتم اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي بشكل فعال على مستوى البرنامج الفرعي بالنسبة للتكوين والتعيين في الخطط الوظيفية والتربصات بالخارج"، "نحن نقتصر على البطاقة المتعلقة بالنوع الاجتماعي".

✚ بالنسبة لمسؤول آخر، تم تطوير إستراتيجية النوع الاجتماعي على مستوى المشروع السنوي للأداء وخاصة المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 على اثر إصدار مرسوم رئاسة الحكومة المتعلق بإعداد الميزانية وإدراج الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي BSG.

✚ ليس لدى غالبية المسؤولين والإطارات على المستوى الجهوي أي فكرة عن استراتيجية النوع الاجتماعي للوزارة أو عن تلك الخاصة بالبرامج.

✚ وفقاً لمتطلبات المنشور الصادر عن رئاسة الحكومة، أرفق برنامج القيادة والمساندة للمشروع السنوي للأداء بطاقة تتعلق بمقارنة النوع الاجتماعي. إلا أنه لوحظ أن بعض المسؤولين ليس لديهم فكرة محددة عن هذه البطاقة، التي علاوة على ذلك لم تتم مناقشتها في إطار حوار التصرف ولم تكن موضوع تكوين. حتى أنها لم تتم مراجعتها من قبل بعض المسؤولين.

✚ وجود بعض الإحصائيات المصنفة حسب النوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة والمساندة، مثل العدد الإجمالي للموظفين، وتوزيعه بين المصالح المركزية والجهوية، وحسب الرتب والخطط الوظيفية، والتكوين والتمثيلية على مستوى مجالس الإدارة إلا أنه لا توجد إحصائيات حول لانتدابيات.

ولوحظ أيضاً أن بعض الإحصائيات مبعثرة ولا يمكن الوصول إليها بسهولة أو هي غير متوفرة، خاصة بالنسبة للإحصائيات المتعلقة بالبرامج الأخرى أو الإحصائيات العامة ويبدل بعض الإطارات جهوداً لجمع المعطيات.

كما تمت الإشارة إلى عدم وجود نظام معلوماتي خاص بالنوع الاجتماعي وخطة عمل وكذلك عدم تثمين المبادرات المختلفة التي أخذت من قبل بعض الهياكل مثل المعهد الوطني للإحصاء والمجلس الوطني للإحصاء ومونل الأمم المتحدة

وغيرها.

تتمحور المداخل للحد من عدم المساواة بين الجنسين في البرنامج، والتي تمت إثارتها خلال الاجتماعات، حول النقاط التالية:

- إصدار قانون أساسي يتعلق بمقاربة النوع الاجتماعي لضمان تطبيقه من قبل جميع المتدخلين.
 - مراجعة النصوص القانونية لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي. يجب أن تتم هذه المراجعة حسب توجهات البلاد وأن يواكبها تحيين لأدلة الاجراءات على مستوى الوزارة، وتم ذكر بالخصوص النصوص التالية:
 - ✓ النظام الأساسي لأعوان الوظيفة العمومية وكذلك الأنظمة الخصوصية (إسناد منحة الأجر الوحيد للرجال والنساء بدون تمييز، إعادة النظر في التوقيت الإداري لملائمته مع حاجيات الأسرة).
 - ✓ الأمر الخاص بالصفقات العمومية بالأساس الفصول الإلزامية التي يتعين ادراجها في كراسات الشروط لتشجيع النساء على المشاركة في المناقصات.
 - دمج مقاربة النوع الاجتماعي في الإستراتيجية والتخطيط.
 - تعديل إجراءات التعيين في الخطط الوظيفية واعتماد طريقة طلبات الترشيح.
 - اجراء تحليل نقدي لمقاربة النوع الاجتماعي على مستوى الوزارة، وكذلك على مستوى المتعاملين والمزودين.
 - إظهار حجم الأجر المسند للنساء.
 - التكوين والتوعية.
 - مراجعة طرق إعداد التقارير.
 - اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى مختلف أصناف النفقات (التصرف والاستثمار والتدخلات) وإبراز مخصصات الميزانية التي يمكن تصنيفها حسب النوع الاجتماعي على مستوى الاعتمادات (التكوين، الاتفاقيات الطبية، ملابس الشغل والأنشطة الرياضية والثقافية، دور الحضانة، رياض الأطفال).
- وتمت إثارة مسألتين تتعلق الأولى بالتحسيس حول العنف بجميع أشكاله، بما في ذلك العنف اللفظي والعنف على شبكات التواصل الاجتماعي والثانية بتربية وتعليم الأطفال.
- ونظرا إلى أن العنف الجسدي والمعنوي ضد المرأة، وخاصة الإطارات، يمكن أن يكون سبباً لعدم قبولهن شغل مناصب صنع القرار، فإنه من الضروري، لمعالجة هذا الوضع، جمع الإحصائيات وكذلك تحليل أسباب العطل طويلة الأمد والملفات التأديبية.

تتمثل أهم العقبات التي تحد من المساواة بين الجنسين في البرنامج، حسب البعض، في عدم وجود نظام معلوماتي ملائم، ونقص التكوين وتصدي رئاسة الحكومة لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى الإنتدابات رغم أن بعض الانتدابات مفتوحة ضمناً للرجال فقط (قطاع تقني، أمين مخزن، حراسة، إلخ.) أو للنساء فقط (عون نظافة)، ويرى بعض الإطارات أنه لا توجد عقبات حقيقية أمام إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بالوزارة.

عدم معرفة أغلب الإطارات بوجود مجلس النظراء، وممثل عن الوزارة داخل هذا المجلس، وكذلك الصلاحيات والأعمال المناطة بعهدته.

ليس لأحد علم بالخطة القطاعية المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي داخل الوزارة.

رغم ابداء المديرين الجهويين وكذلك الإطارات الجهوية، تمسهم تجاه مقاربة النوع الاجتماعي وقناعتهم

بأهميتها بالنسبة للمشاريع المنجزة على المستوى الجهوي فإنهم يرون أن مشاركتهم في إدراج هذا التمشي محدودة نظرا إلى أن تدخلاتهم هي فنية بالأساس من ناحية وأن تخطيط ودراسة المشاريع يتم من قبل المصالح المركزية للوزارة أو المتدخلين الآخرين من ناحية أخرى.

ج / الأهداف والمؤشرات والأنشطة

لوحظ في هذا المجال ما يلي:

✚ لم يتم تحديد الهدف الخاص بتكافؤ الفرص على مستوى البرنامج 9 انطلاقا من تقييم لوضع المرأة والرجل وتحديد اهتماماتهم وحاجياتهم وأولوياتهم، بل تم الاعتماد على توفر الإحصائيات حسب البعض ويأتي استجابة لأهداف خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي PANIIG حسب البعض الآخر.

✚ عدم توفر أو عدم معرفة تقنيات معينة لتحديد حاجيات واهتمامات النساء والرجال والفوارق بين النساء والرجال حسب بعض الإطارات.

✚ ضبط المحاور التي سيتم تطويرها في إطار مقارنة النوع الاجتماعي في بطاقة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي BSG، إلا أنه لا توجد معلومات رسمية تتعلق بترتيب الأولويات لهذه المحاور من ناحية ولا معطيات بخصوص البعض منها من ناحية أخرى.

✚ تمثل المحاور المتعلقة بالإعاقة والمجال الصحي والعنف ضد المرأة التحديات التي سيعمل عليها البرنامج في المستقبل.

✚ ضرورة إجراء دراسات معمقة لتحديد حاجيات النساء والرجال في عدة مجالات. ويمكن تمويل هذه الدراسات في إطار التعاون الدولي.

✚ ضرورة إصدار مذكرة داخلية لتسهيل تداول المعلومات وضمان توفر البيانات.

✚ يتابع البرنامج 9 بعض المؤشرات دون تظمينها رسمياً في المشروع السنوي للأداء، مثل المؤشرات المتعلقة بالتكوين والمهمات بالخارج.

✚ عدم اتخاذ أي تدابير لضمان تمثيلية النساء والرجال ضمن المجموعات التي يستهدفها البرنامج على قدم المساواة. وبالفعل لم يقع التنصيص على مستوى كراسات الشروط والصفقات وعلى مستوى النصوص القانونية على مقتضيات لضمان هذه المساواة.

✚ لا تميز النصوص القانونية المتعلقة ببرنامج القيادة والمساندة بين المرأة والرجل في معظم الحالات، الأمر الذي يتطلب مراجعتها من خلال التركيز على مقارنة النوع الاجتماعي.

✚ تأخذ إدارة الموارد البشرية بعين الاعتبار النوع الاجتماعي في بعض الجوانب مثل التعيين في الخطط الوظيفية والتكوين وتمثيل الوزارة في مجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية والمهمات بالخارج، ولكن يوجد أحيانا رفض من قبل النساء لقبول بعض الخطط الوظيفية والعمل في الحضائر والمشاركة في التكوين.

✚ عدم إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في أدلة الإجراءات والمذكرات الداخلية.

د / ملاحظات خاصة بممثل وزارة التجهيز والإسكان في مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل:

تم تعيين الممثل الحالي لوزارة التجهيز والإسكان في مجلس النظراء لتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في جوان 2022 وحضر اجتماع واحدا فقط للمجلس المذكور أعلاه وتم تبرير عدم الحضور في الاجتماعات بكثرة الالتزامات المهنية.

ونظراً لقصر مدة ممارسة هذه المهمة من قبل الممثل الحالي للوزارة في مجلس النظراء، والذي لم يشارك بعد في أعمال المجلس ولم يكن لديه إمكانية الاطلاع على محاضره وتقريره، فإن المكتب عقد اجتماعا مع الممثلة السابقة للوزارة التي تسلمت هذه المهام خلال الفترة 2016-2020.

تتمثل أهم الملاحظات في:

- ✚ الاستفادة من برامج تكوين حول مواضيع تتعلق بمقاربة النوع الاجتماعي.
- ✚ المشاركة الفعالة لممثل الوزارة في مجلس النظراء لتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في اعداد خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي PANIG خلال الفترة 2016-2020 والتقارير السنوية للمجلس.
- ✚ وتمت الإشارة إلى أن الالتزامات المهنية داخل الوزارة يمكن أن تؤثر على المساهمة في أعمال المجلس (ضيق الوقت).
- ✚ عدم إطلاع رؤساء البرامج على نتائج وتوصيات المجلس.
- ✚ عدم توضيح الدور الذي يجب أن يلعبه ممثل الوزارة في مجلس النظراء على مستوى الوزارة بمذكرة داخلية من أجل تعزيز إدراج مقاربة النوع الاجتماعي وخلق حوار داخلي حول هذه المقاربة.
- ✚ تمت الإشارة إلى بعض المقترحات التي من شأنها تحسين عملية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى الوزارة نذكر منها:
- ✚ وضع أهداف واقعية مراعية للنوع الاجتماعي تتماشى وإمكانيات الوزارة.
- ✚ تحديد حاجيات النساء والرجال من خلال الدراسات الميدانية.
- ✚ تعزيز التكوين والثقافة الاجتماعية.
- ✚ تطوير إحصائيات مصنفة حسب النوع الاجتماعي.

ب : نتائج تحليل وثائق الأداء

لم تأخذ استراتيجية البرنامج مقاربة النوع الاجتماعي بعين الاعتبار، كما لم يقع تنزيل استراتيجية المهمة في مجال المساواة بين الجنسين على مستوى البرنامج، باستثناء ذكر بعض التزامات تونس الدولية والوطنية مثل الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (ODD5)، والقانون الأساسي للميزانية والمرسوم الخاص بإعداد ميزانية للدولة.

ولم تتم الإشارة إلى خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي. PANIG

كما لم يتم تحليل وضع الموظفين في الوزارة ولم يتم ذكر أو تحليل أي من الإشكاليات.

يهدف المؤشر عدد 3.2.9 " تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية " إلى ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل. ويسعى إلى تقليص الفوارق بين الجنسين بخصوص الانتفاع بالامتيازات من خلال وضع معايير محددة لإسناد

الخطط الوظيفية. ومع ذلك لم يتم تقديم أي مبرر لاختيار هذا المؤشر.

تقدم بطاقة النوع الاجتماعي المتعلقة ببرنامج القيادة والمساندة تشخيصا لواقع المرأة بشكل عام، وفي القطاع وفي الوزارة بشكل خاص. كما تم التطرق الى الإشكاليات وأسبابها ولكن دون ترتيبها. وتبرر الإحصائيات الإشكاليات المثارة وتصف السياق بموضوعية. ويعتبر التمثيل المنخفض للمرأة في الخطط الوظيفية المختلفة وفي مختلف مواقع صنع القرار مشكلة ذات أولوية بالنسبة للبرنامج.

تم تحديد الأسباب، ومنها ما هو غير راجع بالنظر للبرنامج وحتى للمهمة. ويعتبر الهدف المحدد والمؤشرات المعتمدة به ذات أهمية وتتلاءم مع الأشكال المحدد. وتستند إلى التأثير الثاني من خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG) ومع ذلك، فإن الالتزام بتقليص الآثار الأخرى المذكورة قد تم على أساس الالتزام بأنشطة يتعين القيام بها تم تضمينها بخطة عمل طموحة.

VI الخاتمة

أبرز التشخيص الإجراءات الإيجابية التي تم اتخاذها وكذلك محدودية تعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين في القطاع، ولا سيما:

« ضعف الحساسية للنوع الاجتماعي في تخطيط وتنفيذ السياسات العمومية في وزارة التجهيز والإسكان. وتعزى هذه الحساسية المنخفضة للنوع الاجتماعي في نظام التخطيط إلى غياب توجه استراتيجي واضح فيما يتعلق بإدراج النوع الاجتماعي ضمن آليات وأدوات تدخل وزارة التجهيز والإسكان، والافتقار إلى مهارات مختصة في النوع الاجتماعي في القطاع وندرة المعطيات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والمؤشرات التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

« ضعف حساسية النظام المؤسسي للنوع الاجتماعي. ويتأكد ذلك من خلال عدم التنصيص على النوع الاجتماعي في القوانين والنصوص المنظمة لوزارة التجهيز والإسكان.

« ضعف معرفة التزامات تونس الدولية والوطنية المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين من قبل غالبية مسؤولي وزارة التجهيز والإسكان. وإذا كان فهم بعض الإطارات لمسألة المساواة بين الجنسين واضح فإن معظم الأعوان لا يزالون في الحاجة إلى مزيد التكوين حول الموضوع.

« حساسية منخفضة للنوع الاجتماعي في إدارة الموارد البشرية. ويعود ذلك على وجه الخصوص لغياب النوع الاجتماعي في تسيير شؤون الموظفين. حيث إن تخطيط الحاجيات من الموظفين وتكوينهم وترقيتهم وتطور حياتهم المهنية خاضعة لمعايير تستند فقط إلى مستوى التأهيل والكفاءة الفنية.

« ضعف ترجمة وثائق الأداء للالتزامات تونس الدولية والوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

« عدم إشراك الفاعلين العموميين والإدارات الجهوية في عملية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية.

في الواقع لا يُنظر إلى إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية لوزارة التجهيز على أنها تمشي منهجي ينطبق على جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم. علما أن التثبت من الآثار المختلفة والمحتملة على النساء والرجال لأي إجراء أو مشروع يجب أن يتم في الواقع بصفة آلية تلقائية تلتزم بها كل جهة فاعلة تشارك في العمليات المختلفة

**المحور الثاني: تحليل النوع الاجتماعي واعتماده في
استراتيجية وبرامج وزارة التجهيز والإسكان**

الجزء الأول

ملخص نتائج التشخيص

أفضى التشخيص الذي أجري خلال المرحلة الأولى من الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

I : وثائق أداء يتعين تعديلها أ: المشروع السنوي للأداء

تمت محاولة إدراج النوع الاجتماعي ضمن المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 من خلال معالجته في جميع مكونات إطار أداء المهمة. لكن تم إدراج هذا التمشي بصفة عرضية إلى حد ما ولم يعكس الدعم الفعال لتعزيز المساواة بين الجنسين من قبل المهمة. ومن ثم، نلاحظ أنه تم ذكر الالتزامات الدولية أو الوطنية في تقديم الاستراتيجية بطريقة آلية ووصفية بحتة.

ولا يعكس تقديم الاستراتيجية بشكل كاف التزام المهمة بالحد من أوجه عدم المساواة بين المرأة والرجل، لا سيما أنها لا تبين بشكل فعلي الجهود التي يتعين بذلها في مجال المساواة بين الجنسين.

كما أن العناصر المذكورة أعلاه أثرت بشكل مباشر على اختيار الأهداف والمؤشرات. ولم تعكس الأهداف المقترحة أولويات البرامج في علاقة بالمساواة بين الجنسين، مثل مكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة ودعمها حتى تكون أكثر مرونة في مواجهة الأزمات والتغيرات المناخية.

ولوحظ أن مساهمات المؤسسات العمومية تحت الإشراف في السياسات العمومية لم تراعي النوع الاجتماعي. وبالفعل، لم يتم ذكر النوع الاجتماعي لا في بطاقة الفاعل العمومي ولا في عرض مساهمته في السياسات العمومية.

تعتبر بطاقة النوع الاجتماعي المرفقة بالمشروع السنوي للأداء خطوة هامة في عملية إدراج النوع الاجتماعي في مهمة التجهيز والإسكان. لكن بدى من الواضح أن هذا التمشي لم يتم تنفيذه بشكل جيد. لم يقع إدراج النوع الاجتماعي فعلياً في كامل مسار تخطيط وتنفيذ السياسات العمومية للمهمة. إذ تمت معالجة النوع الاجتماعي جنباً إلى جنب مع عملية تحديد إطار الأداء، دون أن يكون مدمجاً فيه. ولا يبدو استخدام أدوات تحليل الإشكاليات والتسلسل بين المراحل المختلفة للتنزيل من الاستراتيجي إلى العملياتي. حيث تم ذكر الأهداف والإجراءات التي سيتم تنفيذها دون تسلسل ودون تحديد الأولويات فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي المحددة وأسبابها.

ولوحظ أيضاً أن هذه البطاقة لم يتم اعدادها بطريقة تشاركية على مستوى البرامج، ولم تكن في غالب الأحيان موضوعاً للمناقشة في إطار حوار التصرف.

وتجدر الإشارة إلى أن المشروع السنوي للأداء يعكس بشكل عام حالة التمكن وإتقان مقارنة النوع الاجتماعي.

ب: التقرير السنوي للأداء

تم إبراز التزام وزارة التجهيز والإسكان بالمساواة بين الجنسين في التقرير السنوي للأداء لسنة 2021 على مستوى تقديم الإنجازات الاستراتيجية والإشارة إلى تحديد أهداف ومؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي في المشروع السنوي للأداء. وتم التذكير بالمؤشر المتعلق بالمسالك الريفية والمؤشر المتعلق بحصة نفقات الاستثمار المخصصة للنساء في برنامج البنية الأساسية للطرق. كما تمت الإشارة إلى الالتزام بتعديل النصوص المنظمة لبرنامج السكن الاجتماعي بما يسمح للنساء من الاستفادة منه. وكذلك، على مستوى إدارة الموارد البشرية، أكدت وزارة التجهيز والإسكان التزامها بدعم تمشي نفاذ المرأة إلى مناصب صنع القرار والخطط الوظيفية.

تم تقديم الهدف الاستراتيجي 1.1.2 "تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات المرقمة" عند عرض إنجازات البرامج مع التأكيد على تأثير تهيئة المسالك الريفية على النساء والرجال بشكل عام مع التركيز على النساء، إلا أنه لم يتم تقديم أي مبرر كمي أو نوعي. كما أن البيانات المقدمة لم تكن مصنفة حسب النوع الاجتماعي. وحتى بالنسبة للمؤشر الثاني "نسبة نفقات استثمار البرنامج عددًا لفائدة النساء الريفيات" والذي يراعي فعليًا النوع الاجتماعي، فإن عرضه وغياب المبررات الكمية بخصوصه يعكس الصعوبات في تنفيذه. كما إن التفسير المقدم لعدم تحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر لا علاقة له بالنوع الاجتماعي.

على مستوى برنامج القيادة والمساندة، فإن تفسير الفوارق الملحوظة بين التوقعات والإنجازات بالنسبة للمؤشرين المرعابين للنوع الاجتماعي المحددين في سياق التصرف في الموارد البشرية بقي موجزا إلى حد ما. ولا يعطي التقرير السنوي للأداء لمهمة التجهيز والإسكان لسنة 2021 فكرة دقيقة وواضحة عن كيفية التعامل مع الاشكاليات المحددة في المشروع السنوي للأداء الذي يبقى هو أيضا موجزا مثل المشروع السنوي للأداء.

II : حساسية وتحمس إطارات الوزارة بخصوص مقارنة النوع الاجتماعي

لا يزال تكوين الإطارات في مجال مقارنة النوع الاجتماعي غير كاف إلى حد كبير. حيث إن عمليات التكوين المنجزة، والتي كانت في مجملها نظرية شملت عددا محدود جدًا من إطارات الوزارة على المستوى المركزي. وبالتالي فإن الغالبية العظمى من إطارات البرامج والبرامج الفرعية والوحدات العمليات لم تستفد من أي دورة أو عملية تكوين في الغرض. ويبرز نقص التكوين حول مقارنة النوع الاجتماعي بشكل أكبر على مستوى الإدارات الجهوية للوزارة والفاعلين العموميين. وهذا الوضع لا يسمح بمشاركة كافة الأطراف المعنية ونجاح خطة الوزارة في إدراج مقارنة النوع الاجتماعي. لكن ورغم النقص الملاحظ في تكوين الإطارات وتحسيسهم بأهمية إدماج النوع الاجتماعي بالوزارة، لوحظ تحمس المسؤولين والإطارات لهذا الموضوع واستعدادهم لإدماج هذا التمشي في أنشطتهم.

III : مساهمة الوزارة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لتونس في مجال النوع الاجتماعي

رغم تطرق بعض الإطارات خلال المقابلات التي أجريت معهم إلى التزامات تونس الوطنية والدولية فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي أو التنصيص عليها في وثائق الأداء أو ذكرها في بطاقة النوع الاجتماعي المرفقة بالمشروع السنوي للأداء، فإن المعلومات المكتسبة بشأن هذه الالتزامات تظل محدودة للغاية. إن خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي "PANIIG" للفترة 2016-2020 وكذلك الاستراتيجيات الوطنية المختلفة المتعلقة بالنوع الاجتماعي بقيت غير معروفة لدى غالبية الإطارات. وقد كان لهذا الوضع تأثير سلبي على تحديد المحاور الرئيسية لاستراتيجية النوع الاجتماعي للمهمة وللبرامج وعلى تنزيلها في إطار الأداء على مستوى الأهداف والمؤشرات. لكن معظم المسؤولين الذين التقيناهم خلال المرحلة الأولى من التشخيص يعتبرون أن مهمة التجهيز والإسكان (MEH) وكذلك الفاعلين العموميين يمكنهم المساهمة في تحقيق عدد من الأولويات التي حددتها الحكومة في هذا المجال بالإضافة إلى تعزيز بعض مكتسبات الوزارة.

وبالفعل أخذت الوزارة بعين الاعتبار على مستوى الموارد البشرية بعض الأولويات مثل نفاذ المرأة إلى مناصب صنع القرار (تعيين 10 مديرات عامات من إجمالي 26 منصب متاحا إلى حدود 2022/12/31 و25 مديرة من إجمالي 97)، والتكوين (حيث مثلت النساء اللاتي استفدن من التكوين 38٪ ممن تلقوا تكوينا في سنة 2022 مقارنة بمعدل 36٪ في سنة 2021) ونفاذ النساء إلى منصب متصرف ممثل للدولة في مجالس الإدارة (18 سيدة من أصل 58)، منهن 8 سيدات عينتهن الوزيرة الحالية.

ويمكن تعزيز هذا التوجه من خلال تسهيل نفاذ المرأة إلى مناصب صنع القرار على المستويين المركزي والجهوي (3 مديرات جهويات فقط من أصل 24) وعلى مستوى مناصب الرؤساء المديرين العاملين للمنشآت العمومية وكذلك من خلال الإجراءات الأخرى التي تخص الانتداب ومنح الامتيازات العينية (السكن الوظيفي والسيارات)، والمشاركة في التكوين والمهام بالخارج، الخ.

كما يمكن لمهمة التجهيز والإسكان أن تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لتونس فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين من خلال مشاريع البنية التحتية التي تنجزها مثل الطرقات والمسالك الريفية والتهيئة الترابية وحماية الشريط الساحلي وحماية المدن من الفيضانات والبنائيات المدنية التي لها جميعا تأثيرا على النساء وكذلك الرجال من خلال تيسير الحصول على شغل وبالتالي تمكين المرأة والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات.

IV : عدم إعداد خطة قطاعية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي

وضع مجلس النظراء خطة عمل وطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي "PANIIG" للفترة 2016-2020 يتعين تنزيلها من قبل جميع الوزارات في شكل خطة عمل قطاعية. إلا أنه لم يتم وضع أي خطة قطاعية من قبل وزارة التجهيز والإسكان إلى حد هذا التاريخ، ويعود ذلك بشكل خاص إلى عدم تحديد الدور الذي يتعين أن يلعبه على مستوى الوزارة ممثلها داخل مجلس النظراء. مما أدى إلى غياب المعلومات لدى الغالبية العظمى من الإطارات

← حول مجلس النظراء أو ممثل الوزارة فيه.

← حول خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG) ولا على الزامية تنزيلها وتفعيلها على المستوى القطاعي.

ولا تسمح هذه الوضعية بتركيز تمشي واضح لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى البرامج المختلفة في آجال مضبوطة ووفق مسؤوليات محددة.

V : ضرورة تحديد وصياغة أفضل للأهداف والمؤشرات المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل

حددت ثلاثة من ضمن البرامج الأربعة للمهمة هدفاً مرادفاً للنوع الاجتماعي. إلا أن هذه الأهداف لم تكن نتيجة للتعرف على وضعية المرأة والرجل وتحديد اهتماماتهم وأولوياتهم باستثناء برنامج "القيادة والمساندة" الذي اعتمد على بعض الإحصائيات المتاحة وبرنامج البنية الأساسية للطرق الذي أشار إلى بعض الأولويات التي تم أخذها من تقارير البنك الدولي.

ولا تبرز مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى أهداف برنامج "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان". ويوجد مؤشرا واحدا يتعلق بالعدد التراكمي للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية في الهدف الثالث من البرنامج "النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر".

VI : إدراج محدود لمقاربة النوع الاجتماعي على مستوى المشاريع

تم ادراج النوع الاجتماعي على مستوى بعض مشاريع وزارة التجهيز والإسكان مثل مشاريع البنية الأساسية للطرق والتهيئة الترابية (برنامج إعادة تأهيل ودمج المناطق السكنية الكبيرة ومشاريع المقاسم تحت إشراف وكالة التهذيب والتجديد العمراني)؛ إلا أن هذا التمشي لم يكن نابعا من استراتيجية الوزارة، بل نتيجة طلب من الجهات المانحة. لذا تم ادراج النوع الاجتماعي جزئيا في كراسات الشروط الخاصة بالمشاريع المذكورة أعلاه، وذلك من خلال إدراج الدراسات الاجتماعية والاقتصادية واعتماد المقاربة التشاركية. وقد أظهرت هذه التجارب فائدة إدراج النوع الاجتماعي وتأثيرها على تصميم واستغلال البنى التحتية. وتبعاً للتأثير الإيجابي لتجربة وكالة التهذيب والتجديد العمراني، تمت الإشارة إلى أنه سيتم تعميم المقاربة التشاركية على كل المشاريع المخطط لها، أي 160 حيا ومنشأة اجتماعية وثقافية لضمان التنشيط الحضري.

بشكل عام، وعلى الرغم من عدم تضمين معايير خاصة بالنوع الاجتماعي في عملية الموافقة على المشاريع داخل الوزارة، وعدم تضمين مقارنة النوع الاجتماعي في الوثائق وأدلة الإجراءات، فإن إطارات مختلف البرامج ترى أنه من المناسب والضروري أخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار في الأنشطة والمشاريع التي تديرها الوزارة (مخططات التهيئة، الإسكان، البنايات المدنية، الطرقات، المسالك الريفية). كما نرى أنه يمكن اعتماد مسار تشاركي وشامل بالنسبة لهذه المشاريع للأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع المستعملين وبالتالي ضمان الاستخدام السليم للبنية التحتية والمنشآت من قبل النساء والرجال والفتيات والفتيان.

VII : تحديات وصعوبات ادراج مقارنة النوع الاجتماعي

تتمثل أهم التحديات والصعوبات التي تواجه إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في:

أ: الجانب القانوني والترتيبي

إن عدم مراعاة النوع الاجتماعي على مستوى غالبية النصوص القانونية والترتيبية العامة (الصفقات، وما إلى ذلك) وكذلك على مستوى مختلف السياسات العمومية الخاصة بمهمة التجهيز والإسكان لا تشجع على إدراج مقارنة النوع الاجتماعي بطريقة منهجية في تخطيط وتنفيذ المشاريع. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون مجلة التهيئة الترابية والتعمير أخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي في العديد من فصوله.

ب: نظم المعلومات والإحصائيات

لا تأخذ نظم المعلومات المركزة في وزارة التجهيز والإسكان وكذلك عند الفاعلين العموميين بعين الاعتبار النوع الاجتماعي. كما لم تتم معالجة للبيانات مع مراعاة النوع الاجتماعي. علما أن البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي المتوفرة على مستوى الوزارة هي نتيجة جهود فردية لإعادة معالجة المعطيات الموجودة باعتماد برنامج EXCEL. ولوحظ أيضا عدم توفر إحصائيات مصنفة حسب النوع الاجتماعي في مختلف مجالات نشاط الوزارة تسمح بتحديد احتياجات النساء والرجال، ولوحظ هذا النقص أيضا على مستوى الفاعلين العموميين. كما تمت الإشارة إلى عدم وجود خبير إحصائي بالوزارة.

ج: الثقافة التسييرية

ان إدراج قضايا النوع الاجتماعي في الثقافة التسييرية لوزارة التجهيز والإسكان غير ملموس. حيث لا توجد مبادرات حقيقية لإبراز والتعريف بقضايا الإنصاف والمساواة بين الجنسين. وتتمثل أهم الإجراءات المتخذة على هذا المستوى في تعيين ممثل للوزارة داخل مجلس النظراء وإنشاء لجنة قيادة لمتابعة تركيز ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي BSG. ويلاحظ أيضًا غياب رؤية حول قضايا النوع الاجتماعي في التواصل الداخلي والخارجي للوزارة باستثناء المذكرة المتعلقة بمهمة تشخيص النوع الاجتماعي.

د: التغيير في العقليات

أدى التغيير الكبير في العقليات على مدى السنوات الثلاثين الماضية إلى إدراك أن بعض المهن التي كانت حكرًا على الرجال تشغلها حالياً النساء أيضاً. بالفعل فقد لوحظ تطور مشاركة المرأة في مواقع البناء من جانب الوزارة. علاوة على ذلك، نجد من بين الشركات المشاركة تلك التي تدار من قبل النساء، كما سجلنا وجود سيدات في مكاتب التصميم، وسائقات، ونساء في المختبرات وأيضاً في إطار مهمات المتابعة، وفي محطات الاستخلاص على الطرقات السيارة.

إلا أن مهناً أخرى ظلت حكرًا على الرجال مثل الحراسة والأعمال الخرسانية وصيانة الطرقات وأخرى حكرًا على النساء مثل التنظيف.

الجزء الثاني تحليل وتقييم النوع الاجتماعي

I : على مستوى المهمة

أ- السياق العام

تلعب البنية التحتية والتجهيز والإسكان دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ويؤثر الافتقار إلى البنية التحتية على الإنتاجية ويزيد من تكاليف الإنتاج والتبادل التجاري، مما يعيق النمو من خلال الحد من القدرة التنافسية للشركات وقدرة الدولة على تنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والتوجه العام في هذا المجال يهدف إلى تصميم سياسات عمومية في إطار رؤية تستهدف إنشاء بنية تحتية وتجهيز وإسكان شاملة ومجدية اقتصادياً ومستدامة تقنياً من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفين 9 و11 من أهداف التنمية المستدامة وجميع الأهداف الأخرى المرتبطة بها.

ويشمل الإدماج الاجتماعي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع. ويتم تناوله عمومًا من زوايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتمكين النساء والفتيات (النفاد للتمويل والتعليم والحماية الاجتماعية والتشغيل) والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وبالفعل وفي سياق عالمي يتسم بعدم المساواة والتفاوت بين الأشخاص، وبين المناطق، وبين الأشخاص في نفس الجهة، تجد الرؤية الشاملة معناها الكامل. ويتسم السياق الوطني بفوارق جهوية واضحة للغاية في جميع المجالات.

كما أن خصوصية سوق الشغل التونسية تكمن في حجم البطالة على المستوى الجهوي. وتختلف نسب البطالة بشكل كبير بين الجهات. ويظهر التوزيع الجهوي لنسبة البطالة أن معدلات نسبة البطالة في مناطق الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي والجنوب الشرقي تفوق نسبة البطالة على المستوى الوطني. حيث سجلت 18 ولاية معدلات نسبة بطالة تزيد عن 15.3% في عام 2019.

وتفوق نسبة بطالة النساء عموماً النسبة الخاصة بالرجال بـ 8 نقاط، كما أن نسبة البطالة بالنسبة للشباب حاملي الشهادات فهي ترتفع إلى حوالي ضعف المعدل الإجمالي لنسبة البطالة في تونس.

ولا تعود الفوارق الجهوية بالنسبة لنسب البطالة لعوامل داخلية تتعلق بسوق الشغل المحلية فحسب، بل أيضاً إلى عوامل خارجية أخرى. حيث تفسر خصوصيات كل منطقة من حيث الموقع الجغرافي والبنية التحتية الأساسية والاستثمار إلى حد كبير التفاوت بين المناطق في نسبة البطالة.

وفقاً للمعهد الوطني للإحصاء INS، تبيّن أحدث الأرقام الصادرة عن السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2019 ارتفاع عدد المؤسسات في تونس إلى 782.115 وتتواجد أغلبية المؤسسات الخاصة في ولاية تونس، أي 18% من إجمالي عدد المؤسسات. وفي المرتبة الثانية نجد ولاية صفاقس بنسبة 9.7% تليها ولاية سوسة ونابل وأريانة وولاية بن عروس. وترتفع حصة الولايات الأخرى من المؤسسات الخاصة إلى معدل 4%.

وأدى تمركز المؤسسات الخاصة في ولايات تونس الكبرى ونابل وسوسة وصفاقس بالتأكيد إلى تمركز فرص الشغل في هذه المناطق وهو ما شجع سكان بقية الولايات على الهجرة إلى الولايات التي توفر فيها فرص التشغيل أكثر، وخاصة ولاية تونس الكبرى. وتجدر الإشارة إلى أن عمليات التنقل تكون أسهل بالنسبة للرجال منه بالنسبة للنساء.

يتوفر في تونس 2161 مركزاً للرعاية الصحية الأساسية و110 مستشفى محلي ومركز توليد و35 مستشفى جهوي. علماً أن ولاية تونس توجد بها بنى تحتية صحية أكثر من الولايات الأخرى تليها صفاقس وسوسة.

وينجر عن هذا التفاوت في عدد المستشفيات الجهوية تفاوتاً في القدرة على الاستشفاء وتتمركز الولايات التي تتمتع بقدرة استشفائية أكبر في ولايات تونس ونابل وسوسة وصفاقس أما الولايات التي لديها أقل عدد من الأسرة بالمستشفيات فهي الولايات الداخلية.

ويبرز تحليل التوقع الجغرافي للأطباء تفاوتاً كبيراً لصالح المناطق الساحلية (تقريباً نصف الأطباء يتواجدون في ولاية تونس) وذلك على حساب المناطق الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، تتميز الولايات الكبرى (تونس، سوسة، صفاقس) بوجود عدد كبير جداً من أطباء القطاع الخاص والمختصين، بينما تواجه الولايات الداخلية نقصاً هاماً في هذا المجال. تجدر الإشارة إلى أن هناك تمركزاً عالياً للفقر في الوسط الغربي والشمال الغربي لتونس. وتعتبر ولايات القصرين والكاف والقيروان من أفقر المناطق. حيث ترتفع نسبة الفقر سنة 2019 على التوالي إلى 32.8% و 34.9% و 34.2%.

ويجدر التذكير على هذا المستوى أن الفقر وصعوبات النفاذ إلى الخدمات العامة يؤثر على النساء أكثر من الرجال بسبب التقاليد المجتمعية القائمة. ومن الواضح أن المساواة بين الرجل والمرأة تمثل جانبا مهما ولكنها مهمة إلى حد كبير في تخطيط البنية التحتية والانتفاع بها. ويؤثر هذا النقص بشكل كبير على التفاوت بين الرجال والنساء مع اختلاف خصوصياتهم.

يمكن للبنية التحتية وتخطيط المدن والإسكان والبنى التحتية وحماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي أن تعزز مشاركة المرأة ويفيدها كعامل أثناء الانجاز وكمستفيدة من المشروع أو ما توفره الانجازات. وتمثل هذه المشاريع أدوات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة في خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG) والمعبر عنها في العديد من الاستراتيجيات الوطنية والبرامج الوطنية والتي من المفترض أن تترجم في التخطيط وفي خطط العمل الخاصة بمهمة التجهيز والإسكان.

ب - التخطيط

تعتبر مرحلة التخطيط مدخلا هاما لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي، إلا أن هذه الفرصة وقع تفويتها من قبل مختلف البرامج التابعة لوزارة التجهيز.

بالفعل ورغم أن منشور رئيس الحكومة عدد 15 المؤرخ في 16 جويلية 2021 المتعلق بإدراج مقارنة النوع الاجتماعي في إعداد مخطط التنمية 2021-2025 والدليل الذي أعدته وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي فيما يتعلق بإعداد التقارير الخاصة بتحديد الأفاق والاستراتيجيات والأهداف القطاعية للفترة 2023-2025، نصا على وجوب إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في الوثائق المذكورة، لوحظ من خلال فحص الوثائق المتعلقة بعمل اللجان الفرعية المنبثقة عن لجنة التجهيز الأساسي والسكن والتهيئة الترابية (أي اللجان الفرعية المعنية بالجسور والطرق، بالسكن والتهيئة العمرانية، بالتهيئة الترابية، بالموانئ الجوية والبحرية والمياه العمرانية)، غياب مقارنة النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات المذكورة في هذه الوثائق بالنسبة لثلاثة سياسات عمومية.

بالنسبة لقطاع الجسور والطرق، لم يتم ذكر مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الأهداف الإستراتيجية، لكن تم ذكر تأثير البنى التحتية المزمع إنشاؤها في إطار المسالك الريفية على النوع الاجتماعي، أي "إنجاز شبكة طرق خاصة بالمسالك الريفية يربط التجمعات السكنية بشبكة الطرق المرقمة مما يمكن من ربط أفضل مع مراكز الولايات والخدمات العمومية (الصحة، التعليم، سوق الشغل...) كما يمكن من فك العزلة عن هذه المناطق والتقليص من التفاوت بين الجهات والتفاوت بين النساء والرجال فيما يتعلق بممارسة الحياة المدرسية والاجتماعية والاقتصادية".

واقترنت معالجة جانب النوع الاجتماعي على مستوى التقرير الموجز لمخطط المهمة على تعداد نسبة مشاركة المرأة في اجتماعات اللجان الفرعية (حيث تراوحت هذه النسبة بين 25% و 56% حسب الاجتماعات) وهو ما لا يستجيب لما تطلبه السلطات العمومية في اعداد المخطط.

كما لوحظ عدم ذكر النوع الاجتماعي على مستوى العرض الموجز لاستراتيجية الوزارة إلا في عنوان الهدف الثاني لبرنامج "البنية الأساسية للطرق"، والمتمثل في "تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة الى شبكة الطرق".

ج : خطة العمل القطاعية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG)

يحتل مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل مكانة هامة في النظام المؤسساتي في تونس. وهو مسؤول عن إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم وإعداد الميزانية، من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل وتحقيق المساواة بينهما في الحقوق والواجبات. ويتولى هذا المجلس بوجه خاص:

« الموافقة على خطط العمل القطاعية السنوية لتنفيذ خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي ومتابعة تنفيذها وتقييمها،

« ملاحظة الصعوبات التي تمت مواجهتها فيما يتعلق بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي وتقديم مقترحات للإصلاحات التشريعية والتنظيمية والإجراءات الإدارية للتغلب على الصعوبات المذكورة.

ويضم مجلس النظراء ممثلين عن مختلف الوزارات بالإضافة إلى أعضاء من المجتمع المدني. تهدف خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي بالنسبة للفترة 2016-2020 إلى تحقيق هدف عام يتمثل في إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة وإعداد الميزانية للقضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية وحقوق وواجبات المواطنين في سنة 2020. وتمت المصادقة على هذه الخطة من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 2018/6/21.

تتمثل الآثار العملية لهذه الخطة فيما يلي:

1. منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات في غضون سنة 2020.
 2. الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.
 3. سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل.
 4. سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي في غضون سنة 2020.
 5. مخطط اتصالي وطني في مجال مقاربة النوع الاجتماعي.
- وتمت إضافة أثر سادس للخطة الوطنية المذكورة أعلاه يتعلق بالمرأة في مواجهة الأزمات والتغيرات المناخية والمصادقة على الخطة الوطنية حول المرأة والتغيرات المناخية التي اعتمدها الحكومة في أوت 2022.

لم يتم تنزيل آثار خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG) على مستوى خطة عملية قطاعية سنوية تسمح لوزارة التجهيز والإسكان بالشروع في اعتماد الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالنوع الاجتماعي في التخطيط وإعداد الميزانية والسياسات العمومية التي تتولى تنفيذها.

II: على مستوى البرامج

أ : تحليل وتقييم النوع الاجتماعي على مستوى برنامج "البنية الأساسية للطرق"

أ-1: السياق والتحديات

بينت الأشغال المنجزة خلال المرحلة الأولى من هذه الدراسة التشخيصية أن مقارنة النوع الاجتماعي غير مدرجة في السياسة العمومية "البنية الأساسية للطرق" وأن أغلب المستجوبين يعتبرون أن هذه السياسة العمومية محايدة بالنسبة للنوع الاجتماعي. في الواقع، تم التطرق للنوع الاجتماعي بصفة مقتضبة في مشاريع البنية التحتية الممولة من قبل بعض المانحين الدوليين، في حين أن هذه السياسة العمومية تساهم من المفروض بشكل مباشر وغير مباشر في الحد من عدم المساواة بين المرأة والرجل في عدة مجالات. وتتوفر لدى هذه السياسة العمومية آليات ورافعات هامة لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء. وبالفعل فإن عدم إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في مشاريع البنية التحتية يحد من قدرة النساء على النفاذ إلى الخدمات العامة المختلفة ويؤدي إلى عدم تمتعهن بحقوقهن ومواطنتهن. لذا فإن النساء في الوسط الريفي يتكبدن ثمنا باهضا بشكل خاص نتيجة النقص في البنية التحتية، في ظل إضاعة الوقت للحصول على المياه للاستخدام المنزلي أو الزراعي، وتحويل المواد الغذائية وغيرها من المنتجات الفلاحية وغير الفلاحية، وجمع الحطب لإشعال النار والوصول إلى المراكز الصحية وما إلى ذلك سوى لهن أو لأفراد عائلتهن ويحد فقر الوقت هذا من قدرتهن على تطوير مصادر رزق إضافية أو الوصول إليها.

أ-2 : واقع ادراج مقارنة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية "البنية الأساسية للطرق"

على الرغم من أهمية المساواة بين الرجال والنساء إلا أنها مهملة وغير معتمدة في التخطيط وفي اعداد ميزانية برنامج "البنية الأساسية للطرق". ورغم أن هذه السياسة العمومية تشير إلى الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها لم تركز مقارنة النوع الاجتماعي. ولم تتعرض الوثيقة الاستراتيجية المتمثلة في المشروع السنوي للأداء إلى الالتزامات الوطنية التي صيغت أساسا على مستوى الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي والتي تتمحور حول الآثار التالية:

- ◀ منظومة مساهمة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات.
- ◀ الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.
- ◀ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل.
- ◀ المرأة والسلام والقدرة على مواجهة تغير المناخ.

إن تحديد الإشكالية المتعلقة بالمرأة الريفية وصياغة هدف "مراعي للنوع الاجتماعي"، "تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرق المرقمة وضمان سلامتهم" يكشف عن عدم فهم الأثر الفعلي لتهيئة المسالك الريفية على واقع المرأة تحديداً وكذلك على الرجل. في الواقع، فإن التصور السائد هو أن البنية الأساسية للطرق محايدة إلى حد ما وتفيد النساء والرجال على حد سواء. ولا يسمح هذا التصور بإنشاء بنية تحتية شاملة ومجدية اقتصاديا ومستدامة تقنيا لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

كما أن المؤشر المعتمد "المؤشر 1.2.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء " ليس مناسباً لأنه لا يتيح بأي حال من الأحوال تقييم التأثير الحقيقي للسياسة العمومية على التقليل من عدم المساواة بين الجنسين في الوسط الريفي.

علاوة على ذلك، فإن الشروط التي وضعها المانحون في إطار تمويل المشاريع، كاعتماد دراسة الأثر الاجتماعي والبيئي كعنصر من عناصر المشروع، لم يتم استيعابها بشكل جيد من قبل مختلف المتدخلين، وبالتالي لم يتم تنفيذها بشكل فعال. كما أن الدراسات المطلوب إنجازها لم يتم إجراؤها إلا استجابة للشروط المنصوص عليها وفقاً للمعايير الداخلية للمانحين.

إن إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في مسار المشروع يعني طرح الأسئلة التالية في كل مرحلة من مراحل المشروع، بدءاً من الاتصالات والدراسات الأولية حتى تقييم المشروع، حول:

- ◀ مشاركة ودور ومكانة المرأة والرجل في المشروع والعلاقات المتبادلة بينهما؛
- ◀ مؤثرات المشروع على أوضاعهم وعلى عدم المساواة بين النساء والرجال، وكذلك تحول العلاقات الاجتماعية بين النساء والرجال.

لذلك، فإن اعتبار النساء كصاحبات مصلحة في المشروع على مستوى التصميم والتنفيذ والتقييم ولكن أيضاً كمستفيدات من المشروع أمراً ضرورياً لمراعاة التأثير على النوع الاجتماعي. وتضمن هذه المشاركة جزئياً فعالية المشروع وكفاءته (الانخراط، والالتزام بالمواعيد النهائية، وخفض التكاليف، وما إلى ذلك) بالإضافة إلى حسن إدارته (المشاركة، والتواصل، والشفافية، وما إلى ذلك)، وهو تمشي نصت عليه النصوص القانونية والترتيبية في تونس. وبالتالي يمكن تكريس مشاركة المرأة كصاحبة مصلحة في عدة أشكال؛ مباشرة كعنصر فاعل في المشروع أو ممثلة من قبل المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، وما إلى ذلك.

3- تأثيرات إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية "البنية الأساسية للطرق" :

يمكن لسياسة "البنية التحتية للطرق" أن تساهم في تنفيذ خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG) على المستوى القطاعي من خلال وضع خطة عمل تسمح بما يلي:

◀ احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين النساء والفتيات (الحصول على التمويل والتعليم والحماية الاجتماعية والشغل) والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

◀ إزالة الفوارق بين الأشخاص وبين المناطق وبين الأشخاص في نفس المنطقة.

◀ الحد من نسبة البطالة التي تختلف بشكل كبير حسب المناطق والجنس. وتفسر خصوصيات كل منطقة من حيث الموقع الجغرافي والبنية التحتية الأساسية والاستثمار إلى حد كبير الفوارق المذكورة أعلاه.

◀ تشجيع الاستثمارات وتركيز الشركات الخاصة لتعزيز تنمية المناطق تبعاً لما لها من آثار الاقتصادية والاجتماعية على النساء والرجال (فرص العمل، والتنقل، والحصول على الرعاية الصحية والحد من الفقر...) علماً أن الفقر وصعوبات الوصول إلى الخدمات العامة تؤثر على النساء أكثر من الرجال، وذلك بسبب الموروث الاجتماعي السائد.

ولتحقيق الأهداف المذكورة لا بد من العمل على ضمان ما يلي:

• الأخذ بعين الاعتبار، عند تصميم وتنفيذ وتقييم سياسة البنية التحتية للطرق، المساواة بين الجنسين والأولويات المحددة على المستوى الوطني.

• ضبط استراتيجية السياسة العمومية وفقاً للالتزامات الوطنية والدولية في مجال المساواة بين الجنسين.

• تحليل النفقات المخصصة لتحقيق المحاور الاستراتيجية وهي تطوير شبكة الطرق السيارة والطرق والمسالك الريفية في جميع أنحاء البلاد وصيانة البنية التحتية القائمة من الطرق والمسالك الريفية ووظائفها وفقا لتأثيرها على المرأة طبقا للأولويات المذكورة أعلاه.

• الأخذ في الاعتبار، عند تصميم المشاريع وتنفيذها، مسألة المساواة بين الجنسين في التشخيص الأولي للفوارق بين الجنسين في المنطقة المنتفعة بالمشروع وتركيبه المستفيدين المباشرين وغير المباشرين وفقا للنوع الاجتماعي، مع مراعاة العوامل الأخرى التي قد تزيد من التمييز. وينبغي أن يتم الأخذ بهذا الاعتبار من حيث:

- الوصول إلى الموارد والتحكم فيها.

- التدابير المزمع اتخاذها في إطار تنفيذ المشروع لتغيير هذه الفوارق نحو مزيد من العدالة (توزيع أكثر عدالة لفوائد وموارد

المشروع، سواء التكوين، المعدات، سلطة صنع القرار، وما إلى ذلك) والمساواة.

- نظام المراقبة أو الخبرة المعتمد لتوثيق التغيير الملاحظ ودعمه.

- مشاركة النساء الفاعلات في القرارات الرئيسية ودور المنظمات النسائية في المشاريع.

ب : تحليل وتقييم النوع الاجتماعي على مستوى برنامج "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت"

ب-1 : السياق العام

لوحظ خلال المرحلة الأولى من هذه الدراسة التشخيصية أن المساواة مكفولة في الوصول إلى الخدمات التي تأمنها السياسة العمومية "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت". ومع ذلك، فإن الهشاشة الكبيرة التي يعاني منها الساحل التونسي بسبب التمركز الكبير للسكان ولأغلبية الأنشطة التنموية ستعرض، في غياب اتخاذ تدابير التأقلم الضرورية، ما يقارب من 80 ألف تونسي سنويًا لمخاطر ارتفاع منسوب سطح البحر والفيضانات وذلك بين سنتي 2070 و2100 (تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2018). وحسب سيناريو ارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة فإن تزايد مخاطر الفيضانات في المناطق الحضرية ليست بحاجة لإثبات. يضاف إلى ذلك ضعف القدرات التنظيمية والعملية لإدارة الأحداث المناخية القوية، التي تسبب الفيضانات والانهيارات الأرضية وموجات الحر والجفاف والعواصف، وحتى الأعاصير الصغيرة والأضرار الاقتصادية والاجتماعية الهائلة. إن التحليل المفصل إلى حد ما للأضرار والضحايا يسلط الضوء على ضعف المرأة في مواجهة هذه الظواهر الطبيعية التي تفاقمت بسبب عدم المساواة الناتجة عن النظام الاجتماعي.

علاوة على ذلك، فإن تنظيم المهن المتعلقة بالبنائات المدنية ومراقبة أنشطة أولئك الذين يمارسون هذه المهن لا يراعي الفوارق بين الجنسين على الإطلاق. وللتأكد من ذلك، يكفي التعمق في تفاصيل تأنيث القطاع. حيث تظل النساء بشكل رئيسي إطارات وعاملات في المكاتب، وتأثر القوالب النمطية على وجود المرأة في بعض المهن في القطاعات المصنفة على أنها "ذكورية"، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة نجاح المرأة في التعليم العالي في الاختصاصات المتعلقة بالبنائات المدنية متوازنة مع المعدل الوطني، إلا أن المشكلة تكمن في مستوى تمثيلهم في بعض الاختصاصات. يتم تسجيل نفس الملاحظة فيما يتعلق بالتكوين المهني. فالشركات التي يرتبط نشاطها بالبناء يديرها في أغلب الحالات الرجال، خاصة وأن 80% من الشركات في قطاع البناء هي شركات فردية. تتواجد المرأة اليوم في جميع المهن، إلا أن المقاومة والكلبشيات المرتبطة بالتصور النمطي لأدوار ومسؤوليات كلا الجنسين لا تزال قائمة.

علاوة على ذلك، ورغم التأنيث النسبي للقطاع، فإن طريقة التفكير لا تزال ذكورية بشكل عام، كما أن التجاوب لمراعاة الحاجيات الخصوصية للنساء في تصميم المشاريع لا يزال ضعيفًا للغاية.

ب-2 : التحديات

1 : تحديات مقارنة النوع الاجتماعي في قطاع التحكم في المنشآت

بعض الميادين المعنية بالتدخل المباشر للبرنامج عدد 2 يهيمن عليها الذكور، والتنظيم العام للمباني وأماكن العمل ينجز وفقًا لذلك. لذا، فإن بناء موانئ الصيد البحري والبنائات المدنية كصاحب منشأة مفوض دون ادراج مقارنة النوع الاجتماعي يعزز التمييز وانتشار القوالب النمطية، الأمر الذي من شأنه أن يقلص من النفاذ العادل إلى البنائات المدنية مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب لمتنع المرأة بحقوقها المدنية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك أيضًا

إمكانية حصولها على العمل في هذه الأماكن، الأمر الذي من الطبيعي أن يؤثر على استقلالها الاقتصادي والاجتماعي. ففي الواقع، يتعلق الأمر بإجبار النساء على العمل في بيئة يهيمن عليها الذكور، الأمر الذي من الطبيعي أن يحبط عزائمهن ويحد من حقوقهن في ظروف تؤثر فيها البطالة على النساء أكثر من الرجال.

ولا ينبغي الاستهانة بمقاربة النوع الاجتماعي في مجال الأنشطة البحرية والساحلية. فبالنسبة للصيد البحري، يمكن تشريك النساء على مستويات مختلفة: في مصانع المعالجة أو مصانع التعليب؛ على الشواطئ أو الأسواق حيث يقومون بجمع منتجات الصيد وفرزها وبيعها.

لا يمكن تعزيز البنية التحتية الحالية للموانئ وإنشاء بنية تحتية حديثة للموانئ تلبي متطلبات التغييرات المتجددة في قطاع النقل البحري والتي تم التفكير فيها في سياق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال ادراج النوع الاجتماعي؛ واعتبار النساء كجهات فاعلة مباشرة وغير مباشرة ومستفيدة من هذه البنى التحتية.

2 : تحديات مقاربة النوع الاجتماعي في مجال حماية المناطق العمرانية من الفيضانات والشريط الساحلي من الانجراف البحري

إن عدم تشريك المرأة في مشاريع حماية الشريط الساحلي وحماية المدن من الفيضانات يؤدي إلى إقصاء حلول قوة اقتراح من قبل الأشخاص الأكثر تضررا من هذه الظواهر وهو ما يؤدي إلى تنفيذ مقترحات لا يمكن أن تكون فعالة، والأهم مقترحات يمكن أن تعمق عدم المساواة بين الجنسين. من المؤكد أن النساء هن الأكثر عرضة لهاتين الظاهرتين البيئيتين الناتجتين عن التغيرات المناخية.

يعاني الرجال والنساء العاملون في قطاع الموارد الطبيعية، مثل الفلاحة، من آثار تغيرات المناخ، ولكن بدرجات متفاوتة. من الواضح أن النساء هن الأكثر عرضة للخطر من الرجال، يعود ذلك إلى حد كبير إلى أنهن يمثلن غالبية فقراء العالم وأكثر اعتمادا على الموارد الطبيعية المهدة.

يجب أن يتم ادراج مقاربة النوع الاجتماعي في المشاريع ذات الصلة على عدة مستويات. مما سيسهم في تحقيق القبول الاجتماعي واستدامة المشاريع والحد من عدم المساواة. ويجب اعتماد نهج تشاركي نشط يأخذ في الاعتبار الحاجيات المختلفة لجميع المتدخلين والمنتفعين حيث تكون المرأة ممثلة بشكل كامل.

يدعو الدور الذي تلعبه المرأة في التصرف في الموارد الطبيعية وإدارة الأزمات بشكل عام إلى تحليل مميزات لتأثير الحلول المتوخاة، في حالة تدهور البيئة البحرية والفيضانات، على النساء والرجال.

ان مواصلة اعتبار أن تدخل البرنامج عدد2 في حماية المدن من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإنشاء موانئ الصيد البحري والبنائيات المدنية كصاحب منشأة مفوض محايد في علاقة بمقاربة النوع الاجتماعي، يساهم في توسيع الفوارق بين الجنسين وفي الفشل في عدم الالتزام بالتعهدات التي يجب على وزارة التجهيز والإسكان احترامها فيما يتعلق بالحد من هذه الفوارق.

ب-3 : واقع ادراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

تتمحور السياسات العمومية حول الإنسان بتنوعه ويتم وضعه في مركز أولوياتها. ومن المفارقة أن النوع الاجتماعي لم يتم ادراجه بطريقة أفقية؛ على الرغم من وجود إشارة في استراتيجية البرنامج المقدمة في المشروع

السنوي للأداء إلى الالتزامات الوطنية، وإلى أهداف التنمية المستدامة عدد5 و عدد10 و عدد14 وإلى خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG)، إلا أنه لم يقع تنزيل آثار الخطة المذكورة في جميع مكونات السياسة العمومية "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت".

من الواضح أن التشخيص المقدم في بطاقة النوع الاجتماعي الملحقة بالمشروع السنوي للأداء (PAP) قد حدد بعض الأسباب التي تعتبر هامة وهي:

- ◀ عدم مراعاة الحاجيات المتباينة للنساء والرجال على مستوى التخطيط.
- ◀ عدم معرفة مقارنة النوع الاجتماعي من قبل المعمارين والمهندسين.
- ◀ عدم وجود نص تشريعي يلزم صاحب المشروع بمراعاة النوع الاجتماعي.

تمت الإشارة في البطاقة المذكورة أعلاه إلى الأهداف التي تأخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي بالإضافة إلى ارتفاعات العمل المخطط لها التي لها علاقة بالإشكاليات المحددة في التشخيص. لكن، في غياب التمشي العلمي لتحليل القضايا التي تم تحديدها على أساس ارتباطها بالتأثيرات وعلاقتها مع إطار أداء البرنامج، يظل إدراج النوع الاجتماعي غير مكتمل أو حتى مغلوطا.

من المؤكد أنه تم ادراج النوع الاجتماعي في بعض كراسات الشروط، وفي بعض الدراسات استجابة لمتطلبات الجهات المانحة، ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذا يعتبر مؤشرا على وعي معين بقضايا النوع الاجتماعي في السياسات العمومية إلا أن الأسباب المعلنة تعكس في الحقيقة النقص في إتقان التمشي المعتمد.

وبالفعل فإن ادراج النوع الاجتماعي اقتصر على إضافة نشاط واحد أو أكثر ضمن الأنشطة العملية، في حين أن الأمر يتعلق بتحديد التغييرات المستوجبة في السياسة العمومية (إطار الأداء وخطة العمل) لضمان تلبية احتياجات ومصالح المرأة.

لم يحدد البرنامج الفئة المستهدفة للمشاريع والتدخلات، ولم يسلط الضوء على التغييرات في السلوك وأنشطة المجموعات المستفيدة من تنفيذ المشاريع، وقبل كل شيء، لم يتم تحديد الفوارق بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالحقوق في الوصول إلى المرافق (الصحة، التعليم، الضمان الاجتماعي، العمل، الأنشطة الرياضية، الأنشطة الثقافية، إلخ).

ب-4 : تأثيرات ادراج مقارنة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية " حماية المناطق العمرانية

والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت "

من الواضح أنه لدى السياسة العمومية "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" إمكانات كبيرة ورافعات للحد من الفوارق الملاحظة بين النساء والرجال وفقا للأولويات المضبوطة على المستوى الوطني، كما أنه توجد بعض المحاولات لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي. لكن غياب رؤية وخطة عمل جعل من تعميم مراعاة النوع الاجتماعي والتفكير فيها يقع تقديمها كإضافة وليس كمقاربة عملية، في حين أن هذه السياسة العمومية يجب أن تساهم بشكل كبير في:

- ◀ احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين النساء والفتيات (الحصول على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والشغل، وما إلى ذلك) والحد من العنف على أساس الجنس.
- ◀ زيادة قدرة المرأة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية.
- ◀ نفاذ المرأة إلى مناصب صنع القرار.

ج : تحليل وتقييم النوع الاجتماعي على مستوى برنامج "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان"

ج-1 : السياق والتحديات

التهيئة الترابية والتعمير والإسكان قطاعات مترابطة ويُنظر إلى السكن باعتباره أحد العلامات الأساسية للتعمير. كما يشكل التعمير والتهيئة الترابية بيئتنا التي تحدد أنماط حياتنا و عملنا، وأوقات فراغنا وتقلاتنا وترفيهنا. ويرتبط الحق في السكن بالكرامة الإنسانية. وهو جزء من الحقوق الاجتماعية والثقافية، مثل الحق في الغذاء، والحق في التعليم، والحق في الصحة، والحق في الحياة والكرامة الإنسانية. وهناك عدد من القيود الثقافية والاقتصادية والسياسية والبيئية التي تعيق التمتع الكامل بهذا الحق للجميع نساء ورجالاً. وعلى الدولة واجب ضمان الحق في السكن اللائق والقابل للحياة للجميع. علماً أن ضمان السكن اللائق والأمن وبأسعار معقولة له آثار إيجابية على المجتمع لأنه الركيزة التي تتيح الوصول بشكل أفضل إلى العمل والتعليم والصحة والأمن والاستقرار الاجتماعي للأسر وللجماعات السكنية والبلاد.

ولا يزال الرجال يهيمنون على قطاع الإسكان. والتمثيل المنخفض للمرأة في هذا المجال المهني له آثار على طريقة التفكير في السكن. ومع ذلك، فإن هذا لا يبدو واضحاً للوهلة الأولى نظراً لترسيخ نماذج السكن المعتادة ويجب مراعاة الفوارق بين هذا الواقع العالمي والوضع في تونس، حيث أن عدد المهندسات المعماريات اللاتي زاد عددهن في المهنة على مدى العشرين عاماً الماضية يساهم في إعادة التوازن لنسبة النساء مقارنة بنسبة الرجال في هذا المجال. ويتم التأييد المستمر للمهنة بشكل رئيسي من قبل الأجيال الشابة، ففي عام 2013، مثلت هذه النسبة 44.1% بين أولئك الذين تقل أعمارهم عن 34 عاماً.

من الناحية العملية، قد يكون استخدام التجهيزات أو الخدمة موجهاً أكثر نحو النساء أو نحو الرجال. في الواقع، تختلف استخدامات الأماكن العامة اعتماداً على ما إذا كنت رجلاً أو امرأة أو ما إذا كنت تعاني من إعاقة أم لا. على مر العصور تم تصميم المدن وتطويرها دائماً لمستعملين هم ضمناً من الرجال، وبالتالي لا تأخذ في الاعتبار حاجيات واهتمامات وعادات النساء والفتيات اللاتي يعشن بها. حيث تميل إلى عكس الأدوار المخصصة تقليدياً لكلا الجنسين. ولم يتم إدراج النساء والفتيات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية كمجموعة مستفيدة إلا مؤخراً. ويعكس هذا المفهوم الحديث "المدينة للجميع" هذا التطور النسبي ولا يمكن أن يرى النور بشكل فعال إلا من خلال سياسة تهيئة ترابية وعمرانية تراعي الفوارق بين الجنسين.

وفي عالم يستمر في التحضر بحلول سنة 2050، يقدر عدد السكان الذين يعيشون في المدن بنحو 70% من سكان العالم مقارنة بما كان عليه سنة 1960 أي ما يزيد قليلاً عن 30%.

كما استمر عدد سكان الذين يعيشون في المدن في النمو ويعيش 7.5% من هؤلاء السكان في أحياء فقيرة أو أحياء فوضوية في سنة 2021 وفقاً للبنك الدولي في حين يرتفع عدد السكان الذين يعيشون في المدن على المستوى العربي إلى 31% سنة 2020 حسب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

ولا يمكن لأحد أن يتجاهل تأثير هذا التطور الفوضوي في التخطيط العمراني على الفئات الضعيفة وخاصة على النساء. حيث تعاني النساء وطأة الافتقار إلى البنية التحتية الاجتماعية والحيوية. وتؤدي أعمال البناء الفوضوي

والأحياء الفقيرة إلى تعزيز عدم إمكانية وصول النساء والفتيات إلى المرافق العامة (الصحة والتعليم وما إلى ذلك)، وتعيق تمكينهن وتزيد من تعرضهن لجميع أنواع العنف.

لا ينبغي للتوسع العمراني السريع الذي تشهده تونس أن يستمر في التطور دون أخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار. في الواقع، يجب بذل الجهود لتصور وتنفيذ سياسة عمرانية من شأنها أن تساهم في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة "مدن ومجتمعات مستدامة". في سنة 2021، يقيم أكثر من اثنين من كل ثلاثة تونسيين في المدن، وعلى الأقل واحد من ثلاثة في مدينة ساحلية كبيرة. وقد تضاعف عدد سكان المدن بأكثر من 5 مرات، حيث ارتفع من 1.6 مليون سنة 1956 (معدل التحضر 40%)، إلى 8.4 مليون نسمة سنة 2020.

وتتطلب هذه التطورات الديموغرافية إعادة التفكير في احتياجات سكان المدن والاستراتيجيات لمواجهتها. وهي تمثل قضايا وتحديات مهمة بالنسبة للسياسات العمرانية الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بتيسير الوصول إلى الأماكن العامة والخدمات الحضرية لكبار السن وذوي الاحتياجات الخصوصية، وكذلك مراعاة احتياجات التكامل الاقتصادي للشباب الموجودين فعلياً في سوق الشغل والنساء اللاتي يبلغ معدل البطالة لديهن ضعف معدل البطالة بين الرجال على الرغم من ارتفاع معدل نجاح الإناث في امتحانات البكالوريا وفي التخرج من الجامعات.

يمكن أن يكون لهذه السياسة تأثيراً كبيراً على التماسك الاجتماعي وعلى الفوارق الاجتماعية بشكل عام وعلى الفوارق بين النساء/الفتيات والرجال/الفتيات بشكل خاص. في الواقع يجب أن تسمح السياسة العمرانية الوطنية الجيدة بالحرّك الاجتماعي للنساء بسبب تسهيل التنقل المكاني والحد من العنف وجميع أشكال التمييز من خلال تصميم فضاءات عامة تأخذ في الاعتبار خصوصيات المرأة. وأكدت الدراسة التي أجراها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف CREDIF) بخصوص العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاءات العامة أن هذا الفضاء "مليء بالعنف الرمزي الصامت الذي يدفع النساء إلى تبني استراتيجية التنازل (أو الغياب من هذا الفضاء). فهم يستبطنون منعهم الضمني من استعمال هذا الفضاء، ويستوعبونه، ويراقبون أنفسهم ويعاقبون أنفسهم من خلال تجنب المساحات التي تعتبر مناطق ذكورية وكذلك أي مواجهة أو ردة فعل على الاعتداء اللفظي والجسدي وحتى الجنسي".

يمكن لسياسة التخطيط العمراني التي تراعي النوع الاجتماعي مع التنسيق والتصرف المناسبين، أن تساهم في تحقيق تأثيرات خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي، وكذلك في التنمية الاقتصادية الشاملة والعدالة والمستدامة.

ج-2 : واقع ادراج مقارنة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

1 : على المستوى الاستراتيجي

1.1 : في ميدان السكن

يجب الاعتراف بأن الحق في السكن يعيشه الرجال والنساء بشكل مختلف، وهو واقع لم يؤخذ بعين الاعتبار بشكل صحيح على مستوى البرنامج؛ كما تمت ملاحظته في المرحلة الأولى من هذه الدراسة. ففي الواقع، لم يتم ادراج المساواة بين الجنسين في المسار العملياتي لهياكل البرنامج. إن الجهد الذي تم بذله على مستوى بطاقة النوع الاجتماعي يعكس التزاماً جديراً بالثناء، ولكن تعترضه صعوبة في التنفيذ. حيث يتم تحديد الأولويات بالنسبة للإجراءات التي سيتم

اتخاذها في ضوء المحاولة الأولى لتحليل النوع الاجتماعي التي تم إجراؤها والتي أدت إلى تحديد قضيتين مهمتين تتعلقان بالنوع الاجتماعي تم تنزيلهما من آثار خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG).

ويتعلق الأمر بعدم المساواة بين الجنسين في قانون التملك للأراضي والعقارات، وكذلك الصعوبات في الحصول على التمويل؛ وهما عائقان يحولان دون تمتع المرأة بهذا الحق ويؤثران على اندماجها الكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبالفعل لا يلبي البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي دائماً طلبات الفئات الضعيفة، وخاصة النساء. حيث تم تسجيل عدد كبير من حالات الرفض لمطالب النساء للحصول على مسكن في إطار هذا البرنامج، دون أن تتم ملاحظة أي ردة فعل.

ويعيق استنفاد احتياطات الأراضي العمومية في المناطق العمرانية بناء المساكن وبالتالي يسبب الزيادة في أسعار الأراضي، وهي تحديات استراتيجية كبيرة يتعين على البرنامج مواجهتها ومعالجتها. ولهذه الصعوبات تأثير أكبر على الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفاً وخاصة على النساء.

ومن الناحية المالية، فإن نظام تمويل السكن الاقتصادي تستفيد منه بشكل رئيسي الأسر ذات الدخل المتوسط والمرتفع، في حين يكاد يكون الدخل المنخفض مستبعداً بسبب عدم ملائمة شروط الاستحقاق، بالإضافة إلى سوء توزيع القروض بين الفئات حسب الدخل. إن تحليل إحصائيات حصول المرأة على قروض السكن جد معبرة وتبرز الصعوبات التي تواجهها النساء، وخاصة ذوات الدخل المنخفض، في الحصول على السكن اللائق. وقد تمت تلبية 23.5% فقط من طلبات قروض السكن التي قدمتها النساء، مقارنة بـ 76.5% التي قدمها الرجال في سنة 2015.

بالإضافة إلى ذلك، لم تتم توعية الفاعلين العموميين العاملين في مجال السكن بشكل كاف ولم يشاركوا في إدراج مقاربة النوع الاجتماعي، مثل الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية (SNIT)، المسؤولة عن بناء وتسويق السكن الاجتماعي في إطار صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (FOPROLOS).

علاوة على ذلك فإننا لا نرى من الوهلة الأولى اختلافات داخل المسكن، في حين أن النساء ما زلن يقضين اليوم وقتاً أطول في المنزل مقارنة بالرجال. ولذلك فإن تحسين نوعية السكن يمكن أن يكون جزءاً من استراتيجية تهدف إلى تحقيق المزيد من المساواة في هذا المجال ويعكس المسكن الحالي التوزيع الحالي للأدوار؛ وفي الواقع، فإن المعطيات المتعلقة بتوزيع المهام لا تؤخذ في الاعتبار، أو تؤخذ بصفة ضئيلة، في التصميم الحالي للمسكن، في سياق تكون فيه مشاركة المرأة في تصميم المسكن منخفضة.

2.1: في ميدان التهيئة الترابية والتعمير

وضعت تونس منذ الستينيات تشريعات قوية وترسانة رائعة من أدوات التخطيط وإدارة التهيئة الترابية والتعمير؛ إلا أن هذا الإطار التشريعي ظل حتى وقت قريب غير مراعي للنوع الاجتماعي. وقد تم تسجيل توجه متواضع إلى حد ما في المشاريع الحالية مثل مجلة التهيئة الترابية والتعمير والسياسة الحضرية الوطنية لأخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار. وبالفعل، فإن فحص وثائق التهيئة الترابية من منظور النوع الاجتماعي يظهر جهداً طفيفاً لمراعاة هذه المسألة في مسودة مجلة التهيئة الترابية والتعمير.

وينبغي التأكيد على أن سياسة التهيئة الترابية التي تراعي النوع الاجتماعي يجب ألا تنظر إلى النساء فقط

كمجموعة مستهدفة، أو فئة إضافية ذات احتياجات خصوصية، بل كعنصر فاعل تعتبر مساهمته أساسية في جميع مراحل عملية التهيئة الترابية لا فقط للنساء ولل مساواة، ولكن أيضا لحماية المحيط وتعزيز صمود المرأة أمام المخاطر الطبيعية والمناخية.

لسوء الحظ، رغم وجود محاولة لمعالجة النوع الاجتماعي في السكن على مستوى بطاقة النوع الاجتماعي الملحقة بالمشروع السنوي للأداء لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان، لم تتم الإشارة إلى النوع الاجتماعي على مستوى التهيئة الترابية باستثناء الاعتراف بأنه لم يقع أخذه بعين الاعتبار.

وتعد مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الفاعل العمومي وكالة التهذيب والتجديد العمراني (ARRU)، أحد مطالب الجهات المانحة وليست جزءا من الاستراتيجية القطاعية. وإدراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى كراسات الشروط الخاصة بالمشاريع الممولة من قبل مانحين أجانب مثل الوكالة الفرنسية للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي تمت استجابة لهذا المطلب وليس تنفيذًا لتوجه متفق عليه بالتنسيق مع رئيس البرنامج. من السهل أن ندرك أن مقارنة النوع الاجتماعي لم تؤخذ بعين الاعتبار في مختلف مراحل انجاز المشاريع (تحديد المشاريع وبرمجتها وتنفيذها). حيث لا يتم طرح الأسئلة المتعلقة بالنوع الاجتماعي (توزيع المهام، الوصول إلى الموارد، السيطرة عليها، وما إلى ذلك) بشكل خاص:

- ✓ ما هي احتياجات الرجال والنساء التي تم تحديدها والتي يعكسها المشروع؟
- ✓ هل تصميم المشروع ثم تنفيذه ومراقبته وتقييمه، وما إلى ذلك، يأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين الجنسين في المجموعة المستهدفة، لا سيما من حيث المشاركة؟
- ✓ هل تم أخذ التغيرات المحتملة في الواقع الذي يعيشه النساء والرجال في الاعتبار، لا سيما فيما يتعلق بالشغل، والوصول للصحة، وتقاسم السلطة والمسؤوليات، والاستقلالية الاجتماعية والسياسية؟

2: على المستوى العملي

تم على هذا المستوى تحليل مسألتين وهما تكوين اللجان ونظام المعلومات.

1-2 : تكوين اللجان

مكننت دراسة القرارات المتعلقة بهيئة قيادة برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (قرار مؤرخ في 18 جوان 2019 ومشروع القرار الحالي) من الوقوف على أن تمثيلية المرأة ضمن هذه اللجنة ترتفع إلى 44.4% من جملة الأعضاء، أو 12 سيدة من أصل 27 عضو. إلا أنه يلاحظ أن وزارة التجهيز ليس لديها "امرأة" تمثلها في التركيبة الجديدة للجنة حسب مشروع القرار رغم أنها ممثلة بثلاثة أعضاء خلافا للقرار السابق حيث كانت هناك امرأة ورجلين يمثلون الوزارة.

وتتكون اللجنة الاستشارية للبعث العقاري من 18 عضوًا، 44.5% منهم من النساء. لكن من بين ممثلي وزارة التجهيز السبعة ضمن هذه اللجنة هناك خمسة رجال، أي أن النساء لا يمثلن سوى 28.5% من الأعضاء الذين يمثلون الوزارة.

ويعتبر الوضع أفضل على مستوى لجنة القيادة المكلفة بمتابعة وتنفيذ "برنامج تأهيل المراكز القديمة بتونس" حيث تشغل النساء 10 مقاعد من إجمالي 19 أي بنسبة 52,6%. مع وجود تناصف بين المرأة والرجل بالنسبة لممثلي الوزارة داخل هذه اللجنة.

2-2: نظام المعلومات والتطبيقات الاعلامية

تولى مكتب الدراسات فحص البيانات المتوفرة بمرصد السكن والعقار وتطبيق FNAH (الصندوق الوطني لتحسين السكن).

يرجع المرصد بالنظر إلى برنامج "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" ويحتوي على عدة بيانات تتعلق بـ:

- تراخيص البناء الممنوحة للأفراد والباعثين العقاريين من القطاعين العام والخاص.
- السكن حسب المناطق الرئيسية وحسب الولايات.
- البناءات العمودية.
- صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء (FOPROLOS): التقسيمات والمصادقات على التقسيمات والمساكن والتوزيع الجغرافي للمشاريع وتطور عدد المساكن.
- الباعثين العقاريين الخواص.

وللأسف، فإن المعطيات المتاحة بالمرصد غير مصنفة حسب النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تتعلق العديد من المعطيات بالتقديرات وليس بالنتائج الفعلية، مما قد يحد من نجاعة المعطيات المتاحة ويؤثر على القرارات التي يتم اتخاذها بناءً على هذه المعطيات. ولذلك يوصي مكتب الدراسات بمراجعة المعطيات التي تم جمعها من خلال هذا المرصد من أجل ملاءمتها مع الاحتياجات الحقيقية للبرنامج في مكونه الخاص بالسكن، مع ضمان توفير بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي.

ومن الضروري أيضاً إشراك جميع المتدخلين في هذا المجال من أجل إعادة هيكلة المرصد بنجاح وضمان توفر البيانات المناسبة والمحينة.

إن التطبيق المتعلقة بالصندوق الوطني لتحسين السكن هي الأخرى غير مصنفة حسب النوع الاجتماعي، إلا أنه يمكن بسهولة ادراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى هذه التطبيق مما سيوفر معلومات وبيانات ذات أهمية وتتلاءم مع الحاجيات تتعلق بما يلي:

• عدد المستفيدين من القروض والمنح حسب النوع الاجتماعي وحسب المنطقة مما يمكن من تحديد الفوارق المحتملة بين النساء والرجال.

• أسباب رفض طلبات القروض والمنح حسب النوع الاجتماعي، مما يتيح التعرف على خصوصيات كل فئة (الرفض بسبب عدم توافق مستوى الأجر مع الشروط المطلوبة، أو عدم ملكية السكن، وغيرها).

علماً أن تحليل نشاط الصندوق الوطني لتحسين السكن (FNAH) حسب مقارنة النوع الاجتماعي سيجعل من الممكن تحديد تأثير هذه الأداة التي تهدف إلى تحسين السكن، على النساء والرجال وتقييم مستوى إستجابتها للاحتياجات المحددة لمختلف المستفيدين منها.

وسيسمح التحليل المذكور أعلاه، اعتماداً على النتائج المحصلة، بتحديد التحويرات التي يتعين إدخالها على النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بهذه الأداة، وخاصة القانون عدد 77 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004 المتعلق بالصندوق الوطني لتحسين السكن والأمر عدد 534 لسنة 2007 المؤرخ في 12 مارس 2007 والمتعلق بضبط شروط إسناد القروض والمنح من الصندوق الوطني لتحسين السكن لملائمتها مع سياسة الدولة في مجال النوع الاجتماعي ومراعاة التزامات الدولة في هذا المجال.

ج-3 : تأثيرات ادراج مقارنة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان"

من الواضح إن المجالات الثلاث للسياسات العمومية: التهيئة الترابية، والتعمير، والإسكان تشكل رافعات للحد من الفوارق بين الجنسين وذلك تبعا للجوانب التي تغطيها التهيئة الترابية والتعمير والإسكان والمتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي، وهي:

1. النفاذ: استخدام الخدمات والمساحات الموجودة في المجال العام دون قيود أو حواجز.
2. التنقل: التنقل في جميع أنحاء المدينة بأمان وسهولة وبتكلفة معقولة.
3. السلامة وغياب العنف: الأمان من الخطر الحقيقي أو المتصور في المجالين العام والخاص.
4. الصحة والنظافة: التمتع بحياة نشطة دون التعرض لمخاطر صحية في البيئة المبنية.
5. القدرة على التكيف مع تغيرات المناخ: توقع الآثار الفورية والطويلة الأجل للكوارث، والاستجابة لها والتغلب عليها.
6. الحق في التملك: شغل أو امتلاك الأرض والسكن للعيش والعمل والإثراء والحصول على الاستقلالية الذاتية. وبالفعل فإن الكثافة السكانية ومكوناتها وتهيئة الطرقات والأمن ومواقع البناء المدنية لها تأثير مباشر على تحقيق التوجهات الاستراتيجية المحددة في خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي.

د : تحليل وتقييم النوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة والمساندة

د-1 : السياق العام

انخرطت المرأة اليوم في جميع المهن، إلا أن المقاومة والكلبشيات المرتبطة بالتصور النمطي لأدوار ومسؤوليات كلا الجنسين لا تزال قائمة. وتشغل النساء ابضا مهام ومسؤوليات عليا في الوظيفة العمومية، إلا أن عددهن لا يزال منخفضا. علما أن نفاذ المرأة إلى المناصب الإدارية ليس جديدا ولا يقتصر على الوظيفة العمومية. إن نسبة النساء في أعلى المناصب، في الشركات كما في الإدارة، لم يرتفع بصفة ملحوظة، كما أن التمييز على مستوى التطور الوظيفي بين الرجال والنساء في الخطط الوظيفية العليا يمثل مشكلة عالمية. وإذا كانت تونس قد أحرزت تقدما نسبيا في هذا المجال، فإن المساواة في النفاذ إلى مناصب صنع القرار تشكل هدفا استراتيجيا في " خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي". وليست النساء في وزارة التجهيز والإسكان استثناءً من هذا الواقع، بل إنهن في الواقع أقل تمثيلاً على مستوى بعض الوظائف العليا.

د-2 : واقع ادراج مقارنة النوع الاجتماعي في برنامج القيادة والمساندة

1 : ملاحظات عامة

يمكن تغيير الوضع فيما يتعلق بالفوارق بين الرجال والنساء من حيث التطور الوظيفي والنفاذ إلى مناصب صنع القرار من خلال إدارة أفضل للموارد البشرية، وهو المجال الذي حدده برنامج القيادة والمساندة باعتباره نقطة دخول لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي، خاصة أنه كما تمت الإشارة إليه في المرحلة الأولى من هذه الدراسة، فإن تخطيط احتياجات الموظفين وتحسين قدراتهم وترقيتهم وتسميتهم في الخطط الوظيفية يعتمد على معايير محددة تخص فقط مستوى التعليم والكفاءة التقنية.

لكن لا يمكن اعتبار إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين على أنه تمشي يخص مجموعة محددة. كما لا يقتصر الأمر على زيادة عدد النساء أو الرجال، أو وجود عدد متساو من النساء والرجال في الخطط الوظيفية، بل يتعلق الأمر بإدراج النوع الاجتماعي ومأسسته في المجالات المختلفة كالتواصل، والنصوص القانونية والتنظيمية التي تنظم مجالات تدخل المهمة، ونظم المعلومات، والإحصائيات، الخ.

وتقع مسؤولية قيادة ودعم عملية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي ضمن مجال تدخل برنامج القيادة والمساندة، وهو الجانب الذي لم يشهد تطورا كبيرا على الرغم من التزام جميع المتدخلين به. حيث اقتصر التزام هؤلاء في اعداد بعض الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي الضرورية لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي، ولا سيما تصنيف العدد الجملي للموظفين، وتوزيعهم مركزيا وجهويا، وحسب الرتبة وحسب الخطة الوظيفية والتكوين وكذلك التمثيلية على مستوى مجالس الإدارات حسب النوع الاجتماعي.

ومن شأن الادراج الناجح لمقاربة النوع الاجتماعي على مستوى إدارة الموارد البشرية أن يكتسب قوة مع التزاما أكثر وضوحا من جانب الهياكل المعنية، لا سيما من خلال مراجعة النصوص التنظيمية وإنشاء نظام معلومات يأخذ بعين الاعتبار التصنيف حسب النوع الاجتماعي. ومع ذلك، تظل وزارة التجهيز والإسكان قوة استباقية في هذا المجال.

علاوة على ذلك، لا يجب أن يقتصر ادراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة والمساندة على جانب الموارد البشرية، بل يجب أن يشمل جوانب أخرى مثل إدارة المشاريع، والتصرف في الممتلكات المنقولة والعقارية، والتصرف في الشراءات، وما إلى ذلك.

2 : تحليل وتقييم جوانب معينة

1-2 : التكوين

شهد تطور عدد الإطارات الذين استفادوا من التكوين بين سنتي 2020 و2022 بنسبة 79.2%، حيث ارتفع هذا العدد من 2370 إلى 4248 خلال الفترة المذكورة. إلا أن هذا الارتفاع كان أكثر أهمية بالنسبة للرجال (81.4%) منه بالنسبة للنساء 75.8%، أي 60.55% على المستوى المركزي و97.6% على المستوى الجهوي. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة النساء اللاتي شاركن في التكوين انخفضت من 39% سنة 2020 إلى 36% سنة 2021 لتصل إلى 38% سنة 2022.

وقد تم إجراء 11 عملية تكوين في مجال النوع الاجتماعي خلال الفترة 2020-2022 حسب إدارة تكوين الإطارات. وقد استفاد من هذه الدورات التدريبية 297 مشاركاً، موزعين بالتساوي تقريباً بين الرجال (149) والنساء (148). وقد شملت نسبة كبيرة من الأعوان على المستوى الجهوي (66% من النساء و82.5% من الرجال، المستفيدين من التكوين) وتعلقت بالمحاور التالية:

* مقارنة النوع الاجتماعي: دورتي تكوين خلال سنة 2020 وكذلك دورتان خلال سنة 2021

* القانون الأساسي للميزانية: 6 حلقات تكوين خلال سنة 2020

* الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي: حلقة تكوينية واحدة سنة 2022

لكن إذا لم نأخذ بعين الاعتبار الموضوع المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية والذي يشكل مدخلا لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي، فإن التكوين المتعلق بهذا الموضوع اقتصر على 6 دورات تكوينية فقط خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ويبلغ عدد المستفيدين 124 شخصاً، 57% منهم نساء، وهو رقم غير كاف بالنسبة لأهمية توعية وتكوين الإطارات في هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج التكوين لسنة 2023 يتضمن، بالإضافة إلى التكوين الذي سيتم تقديمه كجزء من هذه الدراسة، على ثلاث حلقات تكوين أخرى مفصلة على النحو التالي:

العدد	المستفيدين	موضوع التكوين
20	ممثلي البرامج، أعضاء لجنة قيادة ارساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي	أدوات التحليل
20	المسؤولين على المستوى الجهوي	مفهوم النوع الاجتماعي
20	المتدخلين في اعداد الميزانية على مستوى الفاعلين العموميين	الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي

مع العلم أن الموضوعين التكوينيين الأخيرين كان من المقرر إجرائهما خلال سنة 2022 ولكن لم يتم ذلك. وشارك 7 إطارات من الوزارة بينهم 4 سيدات في التكوين الذي نظّمته المدرسة الوطنية للإدارة خلال الفترة 2021-2023.

وتبرز الإحصائيات المذكورة أعلاه مشاركة كبيرة للمرأة في الحلقات التكوينية. علما أن المنشور الذي أصدرته سنة 2022 الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطار وإدارة تحديد وإعداد القوائم المقترحة للمشاركة في حلقات التكوين، نص بوضوح على ضرورة مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في إعداد القوائم المقترحة للمشاركة في حلقات التكوين.

2-2 : حضور المرأة في مواقع صنع القرار

لوحظ فعلا تحسن في عدد النساء الذين تم تعيينهم في مختلف الخطط الوظيفية كما ورد في التقرير التشخيصي الأول. ويلاحظ التغيير الأبرز على مستوى خطة "مديرة عامة" حيث تشير إحصاءات الوزارة إلى أن هناك حاليا 12 مديرة عامة مقابل 15 مديرا عاما، بالإضافة إلى 5 رجال تم تعيينهم سابقا في خطة مدير عام ويشغلون حاليا خطة مكلف بمهمة بالديوان. وبحسب الإحصائيات المذكورة تبلغ نسبة المديرات العامات 44.4% من جملة الخطط المشغولة مقابل 55.6% بالنسبة للرجال وذلك إذا لم نأخذ في الاعتبار المكلفين بمهمة و37.5% مقابل 62.5% إذا أخذناهم في الاعتبار. مع العلم أنه لم يكن هناك سوى مديرة عامة وحيدة سنة 2015.

ويمكن أن يبرز التحليل المعمق للوضع بصفة أكثر وضوحا وبدقة أكبر الفوارق الموجودة بين النساء والرجال من حيث فرص التعيين في مناصب صنع القرار ويوجهنا نحو التدابير التصحيحية التي يتعين اتخاذها. إن إعداد مصالح الوزارة لإحصائيات أكثر دقة، بناء على طلب مكتب الدراسات فيما يتعلق بالتسمية في الخطط الوظيفية للرجال والنساء داخل الوزارة لشغل منصب مدير عام، مكنتنا من معرفة أن النساء يشغلن 44.4% من خطط المديرين العامين مقابل 55.6% للرجال، كما أن 33.3% من النساء الاتي تتوفر فيهم شروط التسمية يتم تعيينهن في هذه الخطة مقابل 21.7% للرجال كما هو مبين في الجدول التالي:

ماي 2003					المجموع
النساء		الرجال			
العدد	%	العدد	%		
69	65,7	36	34,3	105	الإطارات الذين تتوفر فيهم شروط التعيين في خطة "مدير عام"
15	55,6	12	44,4	27	الإطارات الذين تم تعيينهم في خطة "مدير عام"
5	100	0	0	5	إطارات معينة في خطة مكلفة بمهمة فقط
49	67,1	24	32,9	73	إطارات غير معينة بخطة "مدير عام" وغير مكلفة بمهمة
21,7%		33, 3%			نسبة الإطارات الذين تمت تسميتهم في خطة "مدير عام" أو "مكلف بمهمة" مقارنة بعدد الإطارات الذين تتوفر فيهم شروط التعيين

لذا فإن إجراء تحليل أكثر دقة لبقية الخطط الوظيفية وغيرها من مناصب صنع القرار (رئيس مدير عام لشركة أو مؤسسة عمومية، عضو مجلس إدارة ممثل للوزارة في هذه الهياكل) وكذلك بالنسبة لمجالات أخرى (المهمات بالخارج، الملفات التأديبية، عطل المرض طويل الأمد) ستمكن من تحديد الفوارق الموجودة بين النساء والرجال ومن ضبط الأهداف والمؤشرات المناسبة التي يجب اعتمادها.

3-2 : اسناد الامتيازات العينية

بالنسبة للهدف المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل داخل الوزارة، طلب مكتب الدراسات إحصاءات تتعلق بإسناد السيارات والسكن الوظيفي. وأبرز تحليل البيانات المتعلقة بالسيارات ما يلي:

✓ 77 % من النساء اللاتي يشغلن خطة رئيس مصلحة لهن سيارة إدارية مقابل 85.7% للرجال.

الخطة الوظيفية	عدد الرجال	عدد النساء	المجموع
رئيس(ة) مصلحة	161	122	283
رئيس(ة) مصلحة أو مكلف بمصلحة له (ا) سيارة	138	94	229
النسبة المئوية	85,7%	77%	81%

◀ 86 % من النساء اللاتي يشغلن خطة كاهية مدير لهم سيارة إدارية مقابل 88% للرجال.

الخطة الوظيفية	عدد الرجال	عدد النساء	المجموع
كاهية مدير	101	59	160
كاهية مدير له (ا) سيارة	89	51	140
النسبة المئوية	88%	86%	88%

◀ يرتفع عدد السيارات الإدارية الممنوحة للإطارات بدون خطة وظيفية إلى 151 سيارة لفائدة الرجال مقابل 24 للنساء. تبرز التحاليل السابقة المتعلقة بالتسمية في خطة مدير عام وإسناد السيارات لإطارات الوزارة أهمية تحديد الفوارق الموجودة وعدم المساواة بين النساء والرجال للتمكن من تحديد أهداف ومؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي تتلاءم مع الوضع، مما يسمح بتقليص أو بالقضاء على أوجه عدم المساواة الملاحظة.

4-2 : نظام المعلومات والتطبيقات الإعلامية

قام مكتب الدراسات بفحص تطبيقين اعلاميين من بين التطبيقات المستخدمة على مستوى البرنامج عدد 9، وهما التطبيقات المتعلقة بما يلي:

• منظومة التصرف في أسطول السيارات

• منظومة التصرف في الممتلكات العقارية

ولوحظ أن هاتان التطبيقان اللتان تم تصميمهما على التوالي من قبل المركز الوطني للإعلامية ووزارة التجهيز والإسكان لا تتوفر بهما معطيات مصنفة حسب النوع الاجتماعي على الرغم من أنهما يتضمنان بيانات تتعلق بالمستفيدين على المستوى المركزي والجهوي.

3-3 : تأثيرات ادراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة والمساندة

تتوفر لدى وزارة التجهيز والإسكان فرصا كبيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين ويمكنهما جعل السياسات العمومية الراجعة لها بالنظر رافعات للقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، وتمكين المرأة، وتعزيز وصولها إلى مواقع صنع القرار ودعم قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات وتغيير المناخ.

علاوة على ذلك لبرنامج القيادة والمساندة دورا هاما في إدراج وترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى المهمة. حيث ان ادراج أسلوب تصرف جديد يأخذ في الاعتبار المساواة بين المرأة والرجل يقع ضمن نطاق أنشطة القيادة والمساندة ولا يتعلق بإدارة الموارد البشرية فحسب، بل بجميع جوانب التصرف الأخرى.

وبالفعل يمكن لبرنامج القيادة والمساندة من خلال التصرف في الموارد البشرية الداخلية والتصرف الإداري،

أن يؤثر على الرجال والنساء بطرق مختلفة، كما يمكنه أن يساهم في:

- تعزيز حقوق المرأة،
- تعزيز تكوين المرأة،
- تعزيز تمكين المرأة،
- تعزيز القيادة النسائية،
- مكافحة القوالب النمطية للنوع الاجتماعي ونشر ثقافة المساواة،
- تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار،

الجزء الثالث التوصيات

إن نجاح ادراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى وزارة التجهيز والإسكان وتركيز ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي يتطلب استغلال نقاط الدخول المختلفة لتحقيق ذلك:

- ◀ على مستوى التخطيط
- ◀ على مستوى إعداد الميزانية
- ◀ على مستوى تنفيذ الميزانية
- ◀ وكذلك على مستوى المتابعة والتقييم

وتبعاً لنتائج التشخيص والتحليل المقدمة سابقاً، فإن مأسسة مقارنة النوع الاجتماعي بوزارة التجهيز والإسكان يجب أن تكون مبنية على التوجهات التالية:

I : تعزيز حوكمة وقيادة إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في وزارة التجهيز والإسكان

تستدعي الحوكمة الجيدة لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي بالوزارة وضع الآليات والمسارات الصحيحة للإشراف على الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتنسيقها، وتقييمها، وضمان التماسك، والمسؤولية. وتواصل الجهود المبذولة. ولذلك يقترح:

- ◀ إعلان التزام واضح من المسؤولين بمبدأ المساواة بين الجنسين وأخذ المشعل وقيادة الجهود المبذولة لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي. علماً أن التزام المسؤولين بالوزارة بالمساواة بين الجنسين وإدراج مقارنة النوع الاجتماعي أمر أساسي لإعطاء الأولوية لهذه المسألة والتأثير على الثقافة التنظيمية.
- ◀ وضع نظام قيادة استراتيجية وعملياتية لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي بالوزارة وذلك بإحداث، علاوة على لجنة قيادة استراتيجية، لجان عملياتية بكل برنامج وتعميم التجربة على الجهات وكذلك الفاعلين العموميين، من أجل متابعة وتقييم التقدم المحرز في إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج ومشاريع الوزارة.
- ◀ تعزيز أجهزة القيادة الحالية ومنها "ممثل" الوزارة في مجلس النظراء ولجنة قيادة وإرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي وذلك بتحديد مهامها وصلاحياتها وطريقة عملها.
- ◀ مراجعة تركيبة لجنة قيادة وإرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي (Copil BSG) المحدثة بمقرر من وزيرة التجهيز والإسكان بتاريخ 14 فيفري 2022 قصد دعم تأثيرها الفعلي على إدراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الوزارة وذلك من خلال تعيين ممثل الوزارة في مجلس النظراء وكذلك رؤساء البرامج صلب هذه اللجنة.
- ◀ إعداد دليل إجراءات إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في المشاريع والبرامج أو تحيين أدلة الإجراءات الموجودة لإدراج هذا التمشي بها ويتعين تحديد الخطوط التوجيهية الخاصة بطريقة ادراج مقارنة النوع الاجتماعي في جميع الأنشطة الوزارية بوضوح.

◀ وضع آلية لإعداد التقارير والمسائلة في علاقة بالترويج للنوع الاجتماعي. ويقترح إعداد بطاقات متابعة لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانية (متابعة عدد الأشخاص الذين أدرجوا مقارنة النوع الاجتماعي في مجال تدخلهم).

II : تحسين مراعاة النوع الاجتماعي على مستوى الاستراتيجية والتخطيط والميزانية

تمثل الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي وجميع الاستراتيجيات والبرامج الوطنية التي تم اعدادها لتعزيز المساواة إطارًا مرجعيًا للتخطيط القطاعي في مجال النوع الاجتماعي. لذا، يجب على المسؤولين ولجنة قيادة إرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي معرفة أن هذا الإطار جيداً والعمل على تنزيله على مستوى السياسات العمومية المختلفة. ويقترح في هذا المجال:

◀ تعزيز التخطيط المراعي للنوع الاجتماعي في وزارة التجهيز والإسكان، وذلك بتنزيل الآثار الستة للخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي على المستوى القطاعي مع الحرص على ادراجه بمخطط التنمية.

◀ وضع خطة عملية سنوية قطاعية منزلة من الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي. ويمكن أن تتولى وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف الوزارية أو لجنة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي قيادة هذه الخطة ومتابعة تنفيذها. علماً أن المساهمة الفعالة لجميع البرامج ضرورية في هذا المجال. وتعتبر هذه التوصية ذات أهمية كبيرة رغم أن فترة انجاز الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي تبدو وكأنها انقضت (2016-2020)، حيث أن المحاور الإستراتيجية المضمنة بهذه الخطة تبقى قائمة وذات أهمية نظراً لكونيتها.

ويمثل إعداد خطة العمل القطاعية فرصة لإطارات البرامج لتحديد إمكانية كل برنامج في المساهمة في تحقيق الآثار المرسومة على مستوى الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها. ويتعين أيضاً تحديد المسؤولين عن تحقيق كل إجراء والمدة الزمنية اللازمة لذلك. مع التأكيد على أن الأنشطة المدرجة في هذه الخطة تشكل نقاط دخول مهمة للتأكيد على إدراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى الوزارة.

لكن، يجب التأكيد على أن نجاح تنفيذ الخطة القطاعية يبقى مرتبطاً بفاعلية آلية المتابعة التي يتم وضعها ودرجة المشاركة والتنسيق بين مختلف المتدخلين، خاصة أن العديد من الأنشطة تستوجب مساهمة العديد من الأطراف.

لتسهيل إعداد خطة العمل القطاعية لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي، قام مكتب الدراسات بإعداد جدول ملخص لآثار الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي وكذلك للأنشطة التي يعود انجازها إلى مختلف الوزارات للمساهمة في تحقيق الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي. هذا الجدول وقع تقديمه لوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وإلى كل برامج الوزارة للشروع في إعداد الخطة القطاعية ومد مجلس النظراء بنسخة منها.

- ◀ تحسين مراعاة النوع الاجتماعي في الميزانية ووثائق الأداء بتحديد سلسلة النتائج المناسبة لتنزيل كل أثر من الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي على السياسات العمومية للوزارة وذلك من خلال:
- تحديد المحاور الإستراتيجية للسياسات العمومية القطاعية وضبط الأولويات بالتوافق مع الالتزامات الوطنية والدولية من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدائمة للبلاد.
- وضع حوار تصرف مكثف بين جميع المتدخلين للتمكن من تحديد سلسلة النتائج حول إشكاليات النوع الاجتماعي المنزلة على مستوى السياسة العمومية لوزارة التجهيز والإسكان وعلى مستوى الميزانية.
- تحديد الأهداف لتقليص أو القضاء على الفوارق الملاحظة بين النساء والرجال المستهدفين من السياسات العمومية، علماً أن العلاقة بين السياسات الوطنية والقطاعية والأهداف الاستراتيجية والمؤشرات يجب أن تكون واضحة ومتينة.
- تحديد الأنشطة التي تسمح بتحقيق الأهداف المحددة وسبل تمويلها.
- ◀ دعم إدراج النوع الاجتماعي في جميع الدراسات وفي جميع التقارير القطاعية.
- ◀ الحرص على الاستماع إلى مشاغل النساء والرجال وخاصة المستفيدين الذين يتأثرون بشكل غير مباشر من السياسات العمومية والمشاريع لفهم أولوياتهم وتحدياتهم والتأكد من إمكانية مشاركتهم في المناقشات والقرارات المتعلقة بالسياسات والمشاريع.

III : الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي ضمن الإطار القانوني المنظم للقطاع

في هذا السياق لا بد من:

- ◀ تكوين لجنة قيادة وفرق متخصصة لضمان تناسق النصوص المنظمة للقطاع على مستوى كل برنامج مع التوجهات والسياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- ◀ إجراء جرد للنصوص المنظمة للقطاع والغير مطابقة من حيث النوع الاجتماعي، للدستور، والنصوص التنظيمية والاتفاقيات.
- ◀ اقتراح التعديلات اللازمة (التأثير 1 من PANIIG). ويمكن تقديم مقترحات التعديل من قبل الفرق المذكورة أو مكاتب متخصصة وفقاً للاختيارات الداخلية للبرامج.
- ◀ اقتراح مشاريع نصوص تأخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي، وتقرض في جانب منها تمثيل المرأة في الهياكل الانتخابية وهيئات الإدارة.

IV : تعزيز القدرات

يهدف تعزيز القدرات إلى تمكين موظفي الوزارة من المعرفة والمهارات اللازمة لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي بشكل فعال. إذ يشكل التكوين مدخلاً مهماً جداً لنجاح المقاربة على مستوى وزارة التجهيز والإسكان. ولذلك نقدم التوصيات التالية:

- ◀ تحديد الاحتياجات في مجال التكوين على مستوى كافة البرامج. ويجب أن تشمل عمليات ودورات التكوين والتوعية مختلف المتدخلين على المستويين المركزي والجهوي. ويجب أن تكون متناسقة مع استراتيجية النوع الاجتماعي للوزارة وأهداف كل برنامج لحسن تحديد المواضيع التي سيتم تناولها ومستوى التكوين والتوعية الذي سيتم تقديمه من ناحية والمشاركين في البرامج التكوينية من ناحية أخرى.
- ◀ وضع خطة تكوين مدتها ثلاث سنوات لنشر مقارنة النوع الاجتماعي في مختلف الهياكل المسؤولة عن تحديد استراتيجية الوزارة والبرامج وإعداد وثائق الميزانية ومتابعة الأداء والتخطيط والدراسات وإعداد الوثائق التعاقدية للمشاريع ومتابعة تنفيذها. ويتعين وضع هذه الخطة بالتنسيق مع جميع رؤساء البرامج. يجب أن تمكن خطة التكوين من تعزيز المعرفة المكتسبة وتعزيز قدرات عدد كبير من الإطارات.
- ◀ رفع مستوى الوعي بين الوحدات العملية والفاعلين العموميين حول أهمية التكوين والحاجة إلى تطوير برامج التكوين حول النوع الاجتماعي للسنوات الثلاث القادمة.
- ◀ الحرص على تنظيم عمليات تكوين المكونين ليصبحوا قادرين على تكوين موظفي الوزارة على المستوى المركزي والجهوي، فضلا عن موظفي المؤسسات لتسهيل إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في الإدارة على المدى القصير والمتوسط.
- ◀ اعداد تقارير دورية لمتابعة وتقييم نتائج التكوين.

V : تطوير نظم المعلومات وتطبيقات إعلامية تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي.

- يرتبط نجاح إدراج مقارنة النوع الاجتماعي بتوفر بيانات مراعية للنوع الاجتماعي حديثة وموثوقة. ولذلك، يجب بذل جهد لضمان توفر هذه البيانات. وللقيام بذلك يجب:
- ◀ إجراء جرد على مستوى كل برنامج لأنظمة المعلومات والتطبيقات المستخدمة وتحديد التعديلات التي يجب إدخالها و/أو المعلومات التي يستوجب جمعها من أجل الحصول على إحصائيات مراعية للنوع الاجتماعي. ويجب تعيين فرق على مستوى كل برنامج لتنفيذ هذه المهمة.
- ◀ تحويل الاحتياجات المحددة إلى المصالح المعنية على مستوى الوزارة بالنسبة للتطبيقات التي تم تطويرها على مستوى هذه الأخيرة لإجراء التعديلات اللازمة مع تحديد آجال ذلك.
- ◀ تجميع الاحتياجات التي تم تحديدها فيما يتعلق بالتطبيقات المنجزة من أطراف خارجية (رئاسة الحكومة، المركز الوطني للإعلامية، وما إلى ذلك) وإرسالها إلى الهياكل المعنية مع إعلام مجلس النظراء المسؤول عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمساواة وتكافؤ الفرص.
- ◀ تحديد البيانات المراعية للنوع الاجتماعي التي يمكن اعتمادها في إطار منظومات أو تطبيقات إعلامية جديدة.

VI : تمثيلية المرأة في اللجان والهيئات

- لتعزيز تمثيلية المرأة داخل اللجان على المستوى المركزي والجهوي، من الضروري:
- ◀ إجراء جرد اللجان المركزة داخل الوزارة وتقييم مدى تمثيل المرأة داخلها لتحديد الفوارق الملاحظة بين النساء والرجال.

- ◀ تعزيز تمثيلية المرأة داخل اللجان المذكورة أعلاه، وكذلك أيضا داخل اللجان الأخرى التي تكون الوزارة ممثلة فيها وتجدر الإشارة إلى أن اعداد مذكرة داخلية من الوزارة بهذا الشأن يمكن أن تساهم في تحقيق هذا الهدف.
- ◀ العمل على مراجعة الفصول المتعلقة باللجان الواردة في النصوص القانونية والترتيبية المنظمة لنشاط الوزارة مثل تلك المتعلقة بالبنائيات المدنية والتعمير والإسكان وغيرها والتي تنص على تشكيل لجان مختلفة وذلك قصد التأكد من مبدأ التناسف.

VII : الاتصال والتواصل

يلعب التواصل دورًا مهمًا جدًا في رفع مستوى الوعي بين إطارات الوزارة والمتعاملين معها وإعلامهم بانتظام بالجهود والنتائج والدروس المستفادة فيما يتعلق بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي داخل الوزارة. ولذلك فمن الضروري وضع استراتيجية اتصال مفصلة لرفع مستوى الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين وشرح كيفية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في أنشطة الوزارة.

ويساعد رفع مستوى الوعي بهذه القضايا على تهيئة بيئة ملائمة للمساواة بين الجنسين وعلى مراعاة قضايا النوع الاجتماعي.

**المحور الثالث: خطة العمل والتوصيات
الخاصة بالتوجهات الإستراتيجية**

الجزء الأول

تحليل SWOT وخطة العمل

I. تحليل SWOT

مصطلح SWOT هو اختصار من اللغة الانجليزية ويعني القوة Strengths والضعف weaknesses والفرص opportunities والتهديدات threats، ويتيح لنا اعتماد هذا النوع من التحليل تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات المحيطة بإدماج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى وزارة التجهيز والإسكان.

ينقسم تحليل SWOT إلى قسمين:

1. يتعلق الأول بتحليل البيئة الداخلية للوزارة لتحديد نقاط القوة والضعف.
 2. ويتعلق الثاني بتحليل البيئة الخارجية، من أجل تحديد التهديدات والفرص.
- وتبرز مصفوفة SWOT المتعلقة بإدماج مقارنة النوع الاجتماعي داخل وزارة التجهيز النتائج التالية:

تحليل SWOT إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في وزارة التجهيز	
العوامل السلبية	العوامل الإيجابية
نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> • ضعف إدارة الحوكمة في مجال إدراج مقارنة النوع الاجتماعي بالوزارة وهو ما يبرز من خلال: <ul style="list-style-type: none"> - تركيبة لجنة قيادة إرساء مقارنة النوع الاجتماعي ليست مثالية كما أن قواعد عملها ليست محددة. - ممثل الوزارة في مجلس النظراء غير متمكن من قضايا النوع الاجتماعي ولا يشارك في العمل المتعلق بإدراج النوع الاجتماعي في وزارة التجهيز والإسكان. - ضعف الإدراك والمعرفة بالنوع الاجتماعي والميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي من قبل غالبية الموظفين. - عدم وجود نظام للمتابعة والإبلاغ. - غياب البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي. • نقص التخطيط المراعي للنوع الاجتماعي. • ضعف إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في إطار أداء البرامج. • غياب تنزيل خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي على المستوى القطاعي. • عدم مراعاة التشريعات التي تحكم هذا القطاع للنوع الاجتماعي. • غياب سياسة اتصالية تراعي النوع الاجتماعي. • ضعف التنسيق بين مختلف الجهات المتدخلة. 	<ul style="list-style-type: none"> • الدعم السياسي والرغبة على مستوى وزارة التجهيز والإسكان في مراعاة النوع الاجتماعي الذي يبرز من خلال: <ul style="list-style-type: none"> إحداث لجنة قيادة لإرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي، - تعيين ممثل عن الوزارة لتنسيق النوع الاجتماعي (ممثل الوزارة في مجلس النظراء) وللتشخيص التنظيمي لعملية إعداد الميزانية واقتراح خطة لتحسيس والتكوين حول النوع الاجتماعي. - إجراء دراسة حول إدراج الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي بوزارة التجهيز والإسكان (2018-2019). • وجود تحمس تجاه النوع الاجتماعي بين موظفي وزارة التجهيز والإسكان بالإضافة إلى استعداد كبير لدمجه في مسارات عملهم. • التأنيث النسبي لوزارة التجهيز والإسكان (نفاذ الإطار النسائية إلى معظم مناصب صنع القرار). • إدراج النوع الاجتماعي في وثائق الأداء. • إدراج النوع الاجتماعي في مجموعة من كراسات الشروط. • إدراج النوع الاجتماعي في مشروع مجلة التهيئة الترابية والتعمير. • تكوين العديد من الإطار من المجال النوع الاجتماعي والميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي.

تشخيص داخلي

التحديات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> • الضغوط الحالية على الميزانية يمكن أن تحد من المبادرات المتعلقة بإدراج النوع الاجتماعي في غياب حملة مناصرة قوية. • تعدد الجهات الفاعلة خارج وزارة التجهيز والإسكان قد يؤدي إلى تعقيد ادماج ومأسسة النوع الاجتماعي داخل الوزارة. • عدم تحيين خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG). • عدم إدراج النوع الاجتماعي بشكل واضح في مخطط التنمية المقبل. • عدم إدراج النوع الاجتماعي في التعداد العام القادم للسكان. • حصول تغيير في السياق الوطني (القانوني والمؤسساتي). 	<ul style="list-style-type: none"> • المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنوع الاجتماعي. • وجود إطار تشريعي لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي (الدستور، القانون الأساسي للميزانية، مناشير إعداد الميزانيات وإعداد المخطط). • وجود إطار مؤسساتي وطني لتعميم مراعاة النوع الاجتماعي: (خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG)، وزارة المالية (الوحدة المركزية للتصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة) ... • التزام تونس بالتخفيف والتكيف مع تغيرات المناخ. • تنفيذ إصلاح المالية العمومية الذي يستوجب إدراج مقارنة النوع الاجتماعي وأي قضية أخرى ذات صبغة شمولية في الميزانية. • اشتراط مراعاة النوع الاجتماعي في المشاريع من قبل بعض الجهات المانحة. • توفر متطلبات الجهات المانحة فرصة لبناء قدرات المتدخلين في مجال المعدات والأشغال العامة بالإضافة إلى إدراج النوع الاجتماعي في جميع مكونات المشروع؛ • بعض المعطيات القطاعية يمكن بسهولة تصنيفها حسب النوع الاجتماعي. • وجود بعض الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى المعهد الوطني للإحصاء.

ان النقاط المثارة على مستوى نقاط القوة والضعف وكذلك على مستوى الفرص تم التطرق لها في الجزء الأول والثاني من هذا التقرير المتعلقين بتشخيص وتحليل النوع الاجتماعي. وتم تضمين التدابير الرئيسية التي يتعين اتخاذها للحد من المخاطر المرتبطة بنقاط الضعف المحددة في مصفوفة SWOT في خطة العمل المقترحة في هذا التقرير.

وفيما يلي بعض العناصر المتعلقة بالتحديات.

أ: الضغوط الموجودة على مستوى الميزانية

من المؤكد أن الضغوط الحالية الموجودة على مستوى الميزانية يمكن أن تقلل من المبادرات المتعلقة بالإجراءات الخاصة بالنوع الاجتماعي في غياب حملات توعوية قوية. ومع ذلك، فإن التحديد الصحيح للاحتياجات وضبط أولويات بالنسبة للإجراءات التي سيتم اتخاذها سيكون من تحقيق الأهداف بالوسائل المتاحة. كما أن استكشاف فرص الشراكة مع المنظمات الخارجية ومصادر التمويل، مثل الجهات الدولية المانحة، التي تشترك في أهداف مماثلة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتشجع تطوير مقارنة النوع الاجتماعي في السياسات والتدخلات العمومية، يسمح بتمويل إضافي يدعم ميزانية الوزارة.

ب: عدم تحيين خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG).

إن عدم تحيين خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG) يمكن أن يعد بمثابة تهديد لعملية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى الوزارة. لكننا نعتبر أن هذا الخطر ضعيف للغاية على الأقل خلال السنوات الخمس القادمة للأسباب التالية:

- بالرغم من انقضاء فترة تنفيذ خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG) فإن الإجراءات الواردة بها لا تزال ذات أهمية وهي ضرورية للتقدم في إدراج مقاربة النوع الاجتماعي.
 - تبقى إجراءات تنزيل هذه الخطة على مستوى وزارة التجهيز والإسكان محدودة جداً من جهة، كما أن تحقيق الإجراءات الواردة بها يتطلب فترة زمنية أطول في بعض الحالات من جهة أخرى.
- وبالتالي، ستجد الوزارة سهولة أكبر للمضي قدماً في تنفيذ خطة العمل القطاعية التي يجب أن تستند إلى خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG)، وتعزيز إدماج النوع الاجتماعي في السياسات العمومية تحت مسؤوليتها وفي الميزانية في انتظار التحيين المحتمل للخطة الوطنية. مع العلم أن تطوير الخطة القطاعية وتنفيذها جزء لا يتجزأ من خطة العمل المقترحة في هذا التقرير لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي.

ج: عدم إدراج النوع الاجتماعي في التعداد العام القادم للسكان

يعود الحد من هذا الخطر جزئياً على عاتق المسؤولين عن البرامج المختلفة المكونة للمهمة الذين يتعين عليهم تحديد المؤشرات الرئيسية التي سيتم تضمينها في التعداد العام القادم للسكان وإبلاغها إلى المعهد الوطني للإحصاء. ويتطلب هذا جهداً تنسيقياً بين الوزارة والمعهد الوطني للإحصاء من جهة وكذلك حملة توعوية على مستوى مجلس النظراء بخصوص أهمية جمع المعطيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

د: تغيير السياق الوطني (القانوني والمؤسسي)

يمكن للوزارة تعزيز مرونة نهجها المتعلق بالنوع الاجتماعي في مواجهة التغيرات في السياق الوطني (القانوني والمؤسسي) من خلال العديد من الإجراءات التي تم ذكرها أيضاً في خطة العمل المقترحة مثل تحديد استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي، ومراجعة النصوص الخاصة بالقطاع قصد إدراج مبدأ المساواة بين الجنسين وإقامة شراكات مع المنظمات الخارجية التي تشترك في أهداف مماثلة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والخطة الاتصالية. ويمكن أيضاً الحد من هذا الخطر على وجه الخصوص من خلال:

- التكوين والتحسيس المستمر وزيادة الوعي للإطارات للحفاظ على ثقافة تنظيمية واعية بالمساواة بين الجنسين، حتى في صورة وجود تغييرات على مستوى السياق الوطني.
- التقييم الدوري للمبادرات المتخذة وأثر مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات القطاعية والميزانية من أجل توفير معطيات ملموسة عن فوائد إدراج النوع الاجتماعي داخل الوزارة.
- دعم وتشجيع الموظفين المشاركين في إدراج هذا النهج داخل الوزارة من أجل الحفاظ على القوى العاملة المشاركة بالرغم من تغيرات السياق الوطني.

II. خطة العمل لإدماج النوع الاجتماعي في وزارة التجهيز والإسكان

إن دمج أو مأسسة مقارنة النوع الاجتماعي داخل الوزارة يعني الأخذ بعين الاعتبار بصفة منهجية وشاملة لمقاربة النوع الاجتماعي على مستوى كل البرامج والخدمات المنجزة من قبل الوزارة وكذلك على مستوى هيكلتها الداخلية

ويتعين أن تكون مأسسة النوع الاجتماعي على مستوى الوزارة فعالة وأن تأخذ بعين الاعتبار بصفة عادلة الاحتياجات المتباينة للجهات الفاعلة والمستفيدين من تدخلاتها وسياساتها العمومية.

ولا يمكن أن تتحقق مأسسة النوع الاجتماعي وأن تكون مستدامة إلا من خلال حوكمة مناسبة وتطور متواصل لقدرات ومهارات جميع المتدخلين لضمان التمكين المناسب لمقاربة النوع الاجتماعي من قبل الإطارات وجميع المتدخلين العاملين في مجالات تدخل وزارة التجهيز والإسكان.

وستمكن مأسسة النوع الاجتماعي في وزارة التجهيز والإسكان من إحداث تغييرات كبيرة استنادا إلى نقاط الضعف التي لوحظت من خلال التشخيص والتحليل للنوع الاجتماعي للمهمة والبرامج ومن تعزيز تنفيذ التوصيات المقترحة.

وستؤدي هذه التغييرات إلى النتائج التالية:

✚ **حوكمة فعالة لمأسسة النوع الاجتماعي على مستوى وزارة التجهيز والإسكان؛**

✚ **تمتع الجهات الفاعلة بوزارة التجهيز والإسكان بدراية وتكوين حول النوع الاجتماعي وبمعرفة لتأثيرات السياسات العمومية على المساواة بين الجنسين وتنفيذ خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG).**

✚ **تصميم السياسات العامة لوزارة التجهيز والإسكان وتخطيطها ووضع ميزانيتها ومتابعتها وتقييمها من منظور النوع الاجتماعي.**

ويقترح فيما يلي خطة العمل لمأسسة وإدراج مقارنة النوع الاجتماعي في وزارة التجهيز والإسكان علما أنه تم الاعتماد في تطويرها على الأدوات التالية: الإطار المنطقي وسلسلة النتائج.

خطة عمل لمأسسة النوع الاجتماعي في وزارة التجهيز والإسكان

النتيجة المرحلية عدد 1: حوكمة فعالة لمأسسة النوع الاجتماعي على مستوى وزارة التجهيز والإسكان

درجة الأولوية	المؤشرات	الأنشطة	مسؤولي الأنشطة	الأهداف
+++ (1)	<ul style="list-style-type: none"> * نسبة التأخير في التنفيذ * معدل تطور عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة القيادة * تطور عدد القرارات المتخذة والمنفذة * معدل القرارات المنفذة 	<p>إرساء نظام حوكمة لإدراج ومأسسة النوع الاجتماعي من خلال تنفيذ الأنشطة الفرعية التالية على وجه الخصوص:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مراجعة تركيبة لجنة قيادة إرساء الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي قصد تعيين ممثل الوزارة بمجلس النظراء كعضو بهذه اللجنة وتوضيح مهامها وطريقة عملها وذلك في مدة زمنية تقدر بأربعة أشهر ابتداء من المصادقة على خطة العمل هذه. - تعيين مقررات أحداث لجان القيادة للبرامج والبرامج الفرعية والجهوية لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي. - تعيين بمقرر ممثلي النوع الاجتماعي بكل برنامج وسلسلة المسؤولية ذات الصلة لإنشاء شبكة النوع الاجتماعي وذلك في مدة زمنية تقدر بشهرين ابتداء من المصادقة على خطة العمل هذه. - إصدار قرار يحدد دور عضو مجلس النظراء وذلك في مدة زمنية تقدر بشهرين ابتداء من المصادقة على خطة العمل هذه. 	الديوان، وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، رؤساء البرامج	الهدف 1: تحسين القيادة الإستراتيجية والعملياتية لإدراج النوع الاجتماعي على مستوى وزارة التجهيز والإسكان
	<ul style="list-style-type: none"> * نسبة التأخير في التنفيذ 	<ul style="list-style-type: none"> - إصدار قرار يحدد دور عضو مجلس النظراء وذلك في مدة زمنية تقدر بشهرين ابتداء من المصادقة على خطة العمل هذه. 		
	<ul style="list-style-type: none"> * نسبة التأخير في التنفيذ 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع آلية تنسيق واضحة بالوزارة لتوضيح دور كل شخص في عملية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي وتجنب تداخل الأدوار وذلك في مدة زمنية تقدر بشهرين ابتداء من المصادقة على خطة العمل هذه وخاصة من خلال تنفيذ الأنشطة الفرعية التالية: - وضع ميثاق يحدد أدوار أعضاء لجنة القيادة بالإضافة إلى جدول زمني للتنفيذ وذلك خلال أربعة أشهر من تاريخ المصادقة على خطة العمل. 		
	<ul style="list-style-type: none"> * نسبة التأخير في التنفيذ 	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء نظام لإعداد التقارير استنادا على بطاقة النوع الاجتماعي خلال أربعة أشهر من تاريخ المصادقة على خطة العمل 		

الأهداف	مسؤولي الأنشطة	الأنشطة	المؤشرات	درجة الأولوية
الهدف 2: تعزيز إدراج النوع الاجتماعي في الإطار القانوني القطاعي	برنامج القيادة والمساندة، الشؤون القانونية، رؤساء البرامج، والبرامج الفرعية والوحدات العملياتية ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.	مراجعة النصوص القانونية المنظمة للقطاع وذلك بدمج النوع الاجتماعي من خلال تنفيذ الأنشطة الفرعية التالية على وجه الخصوص:	* نسبة تطور عدد النصوص القانونية المحينة	++
		-إنشاء لجنة قيادة تشمل الكفاءات التقنية والقانونية وذات العلاقة بالنوع الاجتماعي لتحديد النصوص القانونية الخاصة بوزارة التجهيز والاسكان والتي تتطلب ادراج مقارنة النوع الاجتماعي في غضون أربعة أشهر من تاريخ المصادقة على خطة العمل	* معدل التأخير في التنفيذ	
		- تحديد قائمة في النصوص القانونية ذات الأولوية والجدول الزمني لإصدار جميع النصوص في غضون خمسة أشهر من تاريخ المصادقة على خطة العمل	* معدل التأخير في التنفيذ	
		- إعداد مشاريع النصوص القانونية متضمنة لمقاربة النوع الاجتماعي والعمل على نشرها.	* نسبة تطور عدد النصوص القانونية المحينة	
الهدف 3: تعزيز تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل داخل الوزارة وفيما بين الوزارات	الديوان، وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، رؤساء البرامج، برنامج القيادة والمساندة، الشؤون القانونية	إعادة النظر في تمثيلية المرأة في كافة مناصب صنع القرار والمسؤولية من خلال تنفيذ الأنشطة الفرعية التالية على وجه الخصوص:	معدل تطور تمثيلية المرأة داخل اللجان والهيئات وعلى مستوى مناصب المسؤولية	++
		- تحديث تركيبة اللجان والهيئات لتحقيق تمثيلية هامة للمرأة خلال 18 شهراً من تاريخ المصادقة على خطة العمل.	معدل التأخير في التنفيذ	
		- مراجعة شروط مشاركة المرأة في مناظرات الترقية خلال 8 أشهر من تاريخ المصادقة على خطة العمل.	معدل التأخير في التنفيذ	
		- اقتراح تحديث النصوص القانونية الخاصة بالترقيات لتعزيز إدماج النوع الاجتماعي ومناصرة هذه النصوص	معدل المقترحات التي تم تطويرها	
		- تحديد الفجوات بين المرأة والرجل في مختلف المجالات والتأكد من تقليصها (المهمات بالخارج، وغيرها...) خلال 8 أشهر.	معدل التأخير في التنفيذ	

درجة الأولوية	المؤشرات	الأنشطة	مسؤولي الأنشطة	الأهداف
++	* معدل التأخير في التنفيذ * نسبة التقدم في اعداد استراتيجية وخطة العمل في مجال الاتصال	-تحديد رؤية وخطة عمل اتصالية داخلية وخارجية لرفع مستوى الوعي بالنوع الاجتماعي في علاقة مع مجالات تدخل وزارة التجهيز والإسكان والسهر على تنفيذها خلال 16 شهر.	برنامج القيادة والمساندة (خلية الإعلام والاتصال)، رؤساء البرامج ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.	الهدف 4: تعزيز التواصل المراعي للنوع الاجتماعي
	* معدل التأخير في التنفيذ	إنشاء أدوات اتصال للتعريف بالنوع الاجتماعي (نشریات/كتيبات) خلال 8 أشهر من تاريخ المصادقة على خطة العمل.		
	* نسبة المشاركة في أعمال التوعية	تنظيم عمليات وفعاليات اتصالية لتعزيز المساواة بين الجنسين		

النتيجة المرحلية عدد 2: تمتع الجهات الفاعلة بوزارة التجهيز والإسكان بديارية وتكوين حول النوع الاجتماعي وبمعرفة جيدة لتأثيرات السياسات العمومية على المساواة بين الجنسين وتنفيذ خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG).

الأهداف	مسؤولي الأنشطة	الأنشطة	المؤشرات	درجة الأولوية
الهدف 1: تعزيز مهارات الجهات الفاعلة في وزارة التجهيز والإسكان في مجال الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي	برنامج القيادة والمساندة (إدارة التكوين)، وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ورؤساء البرامج	إعداد مخطط تكوين على مدى ثلاث سنوات حول النوع الاجتماعي متناسق مع خصوصيات الفاعلين والمتدخلين في مجال وزارة التجهيز والإسكان وحسب كل برنامج.	* نسبة التقدم في تنفيذ مخطط التكوين * نسبة المشاركة حسب الجهات الفاعلة في الدورات التكوينية	+++
		إعداد تقارير دورية لمراقبة وتقييم برنامج التكوين	نسبة التقدم في الإنجاز	
الهدف 2: تحسين مواقف وسلوكيات وممارسات الجهات الفاعلة على المستويين لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين.	برنامج القيادة والمساندة ورؤساء البرامج وكل المسؤولين	خلق بيئة تحترم النوع الاجتماعي (حقوق وخصوصيات المرأة) من خلال تنفيذ الأنشطة الفرعية التالية على وجه الخصوص:	* تطور عدد المبادرات الداعمة لتعزيز المساواة بين الجنسين. * نسبة تطور المبادرات المتخذة * تطور نسبة الشكاوى المتعلقة بالمواقف التمييزية ومن العنف * معدل الشكاوى التي تم التفاعل معها	+++
		وضع مبادئ توجيهية تحدد الممارسات التي تدعم مراعاة خصوصيات المرأة على جميع مستويات وزارة التجهيز والإسكان.		
		تطوير المبادرات التي تعزز روح الفريق والتضامن والتي تراعي النوع الاجتماعي		
		معالجة ومعاقبة أعمال العنف والتمييز		

النتيجة المرحلية عدد 3: تصميم السياسات العمومية لوزارة التجهيز والإسكان وتخطيطها ووضع ميزانيتها ومتابعتها وتقييمها من منظور النوع الاجتماعي

الأهداف	مسؤولي الأنشطة	الأنشطة	المؤشرات	درجة الأولوية
<p>الهدف 1: تعزيز إدراج النوع الاجتماعي في التخطيط والميزانية</p>	<p>وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ورؤساء البرامج وكل المسؤولين وممثل الوزارة بمجلس النظراء وإدارة الشؤون المالية</p>	<p>وضع تخطيط استراتيجي وعملياتي وميزانية يكرس مقارنة النوع الاجتماعي من خلال تنفيذ الأنشطة الفرعية التالية على وجه الخصوص:</p>	<p>نسبة تنفيذ خطة العمل القطاعية بشأن مأسسة النوع الاجتماعي المدرجة في المشاريع السنوية للأداء/ وبطاقة النوع الاجتماعي</p>	<p>+++</p>
		<p>- وضع خطة تنفيذية قطاعية سنوية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي في السياسات العمومية لوزارة التجهيز والإسكان.</p>	<p>نسبة الدراسات الاستراتيجية المتعلقة بالسياسات العمومية لوزارة التجهيز والإسكان التي أدرجت النوع الاجتماعي</p>	
		<p>اعداد المخطط القطاعي ووثائق الأداء ووثائق الميزانية وتقارير الأنشطة مع مراعاة النوع الاجتماعي</p>	<p>* نسبة المشاريع المراعية للنوع الاجتماعي</p> <p>* نسبة الدراسات الاستراتيجية في علاقة بالسياسات العمومية التي أدرجت النوع الاجتماعي</p>	
<p>الهدف 2: تعزيز إدراج الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في الممارسات الإدارية لسلسلة المسؤوليات بوزارة التجهيز والإسكان</p>	<p>برنامج القيادة والمساندة (إدارة الإعلامية) ورؤساء البرامج وكل المسؤولين والتقنيين</p>	<p>تطوير أدوات القيادة من خلال إدراج النوع الاجتماعي: ميثاق التصرف ونظام المعلومات ورقابة التصرف...</p>	<p>نسبة التطبيقات/نظم المعلومات التي اعتمدت النوع الاجتماعي</p>	<p>++</p>
		<p>تحديث التطبيقات ونظم المعلومات من خلال إدراج النوع الاجتماعي</p>	<p>نسبة تطور انتاج بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي بكل سياسة عمومية</p>	
		<p>تحديث قواعد المعطيات الإدارية لتأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي ولتجميع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي</p>	<p>معدل التقدم في تحديث لوحات القيادة</p>	
		<p>تطوير/ تحديث لوحات القيادة مع ضمان مراعاة النوع الاجتماعي</p>	<p>* عدد محاضر الاجتماعات التي تدرج رسميا محور النوع الاجتماعي</p> <p>* عدد الاجتماعات الفنية التي تنطرق للنوع الاجتماعي في حوار التصرف</p>	
<p>إرساء ثقافة تعزز المساواة بين الجنسين خلال لقاءات حوار التصرف</p>				

++	معدل التقدم في إعداد الأدلة العملية	وضع على ذمة جميع المتدخلين في البرامج الأدوات والوسائل التي تساهم في تمكينهم من إدراج مقارنة النوع الاجتماعي من خلال تنفيذ الأنشطة الفرعية التالية على وجه الخصوص:	برنامج القيادة والمساندة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ورؤساء البرامج وممثل الوزارة بمجلس النظراء والشؤون المالية	الهدف 3: تحسين قدرات ووسائل البرامج المختلفة لتنفيذ الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي
	نسبة دراسات النوع الاجتماعي التي تم إجراؤها	- إعداد أدلة إجراءات تساعد على دمج النوع الاجتماعي في التصرف في السياسات العمومية إجراء تحاليل معمقة لفهم كيفية تأثر النساء والرجال بشكل مختلف بالسياسات العمومية والإجراءات المتخذة من قبل الوزارة.		
	نسبة إدراج التصنيفات المراعية للنوع الاجتماعي	إدراج التصنيفات المراعية للنوع الاجتماعي		
+	نسبة تطور دراسات الأثر المنجزة	إجراء دراسات بخصوص أثار البرامج العمومية والميزانيات على الحد من الفوارق بين الجنسين		

(1)

أولوية هامة جدا +++
أولوية هامة ++
أولوية متوسطة +

توجد عديد المخاطر التي يمكن أن تعيق تنفيذ هذه الخطة ونذكر منها خاصة المخاطر التالية:

- ✓ الافتقار إلى القيادة: إن غياب الالتزام القوي والتوجيهات الرسمية من القيادات العليا لصالح ادراج مقارنة النوع الاجتماعي يمكن أن يعيق هذه العملية.
 - ✓ مقاومة التغيير: في الواقع، يمكن لموظفي الوزارة مقاومة التغيير، خاصة إذا كانوا ينظرون إلى النوع الاجتماعي باعتباره تهديداً لمناصبهم أو سلطتهم.
 - ✓ إن الافتقار إلى المهارات اللازمة لفهم ادراج النوع الاجتماعي يمكن أن يعيق نجاح العملية ويؤدي إلى انخفاض التزام المسؤولين والموظفين بهذا المنهج.
 - ✓ إن غياب بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي وآليات للمتابعة يمكن أن يجعل من الصعب تقييم التقدم المحرز واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تعميم مراعاة النوع الاجتماعي.
 - ✓ يمكن أن يؤدي عدم التنسيق أو التنسيق غير الكافي بين مختلف المتدخلين صلب الوزارة إلى حدوث صراعات أو تداخلات عند تنفيذ خطة العمل.
 - ✓ يمكن أن يؤدي التواصل غير المناسب أو غير الكافي أو غير الفعال حول أهداف الخطة وفوائدها وخطواتها إلى الارتباك أو عدم الثقة بالنسبة لموظفي الوزارة.
 - ✓ وأخيراً، فإن التأخير في تنفيذ خطة العمل يمكن أن يضر بفعاليتها وأهميتها، وبالتالي من الضروري وضع آليات متابعة صارمة وفعالة لتنفيذها.
- وتجدر الإشارة إلى أنه تم أخذ هذه المخاطر بعين الاعتبار وتم اقتراح تدابير ضمن خطة العمل المقترحة للتخفيف من آثارها، مثل التكوين والتوعية، وتحسين الحوكمة واستراتيجية الاتصال، وما إلى ذلك.
- ويبقى نجاح تنفيذ خطة العمل المقترحة مقترنا بشكل أساسي بتبنيها من قبل القيادات العليا، وبمشاركة مختلف المتدخلين بالوزارة وبنظام المتابعة والتقييم المعتمد لحسن تنفيذها.

الجزء الثاني

توصيات بخصوص التوجهات الاستراتيجية

إن وزارة التجهيز والإسكان مطالبة بتحديد استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي ويجب أن تنص الإستراتيجيات الخاصة بالبرامج على كيفية مساهمة هذه الأخيرة في ضمان المساواة بين الجنسين، علماً أنه يتعين الأخذ بعين الاعتبار على مستوى البرامج إستراتيجية المهمة وتلك الخاصة بمختلف المحاور الأساسية للإستراتيجية الوطنية الخاصة بمأسسة النوع الاجتماعي (PANIIG)؛ كما تم ذكره في الأجزاء السابقة لهذا التقرير.

ويتعين اعداد استراتيجية المهمة والبرامج بصفة تشاركية وشاملة، وبإشراك الأشخاص المعنيين بشكل مباشر بسياسات الوزارة وبرامجها. ويجب أن تنبع الاستراتيجية من رؤية واضحة ودقيقة.

وبالفعل يجب تحديد الرؤية قبل تطوير الاستراتيجية حيث تشكل الرؤية الأساس الذي ستبنى عليه الاستراتيجية، لأنها تحدد الاتجاه والقيم والتطلعات بالنسبة للمهمة بما في ذلك المساواة بين الجنسين.
الرؤية الخاصة بالنوع الاجتماعي للوزارة:

- تتضمن صياغة بيان ملهم يعكس التزام الوزارة بالمساواة بين الجنسين.
- ينبغي أن تكون موجزة، ولكنها تعبر عن المثل العليا التي تطمح إليها الوزارة.
- يجب أن تكون طموحة وملهمة، وتكون واقعية وقابلة للتحقيق.
- يجب أن تبرز تأثير الالتزام بالمساواة بين الجنسين بشكل إيجابي على سياسات الوزارة وبرامجها وأنشطتها.

ويجب أن تركز الرؤية على أهداف ومجالات تدخل الوزارة من جهة وعلى قضايا النوع الاجتماعي المرتبطة بأنشطة الوزارة من جهة أخرى. وبالتالي تكون منسجمة مع المهام الأساسية للوزارة وتعكس قيمها وأهدافها الخاصة مع التأكيد على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي.

ونذكر على سبيل المثال بعض الرؤى لبعض البرامج المشابهة لبرامج وزارة التجهيز والإسكان:

- ◀ بالنسبة للبنية الأساسية للطرق: "نحن نتصور شبكة طرق شاملة وآمنة تلبى احتياجات وواقع الرجال والنساء. وتتمثل رؤيتنا في تصميم وبناء وصيانة البنية الأساسية للطرق التي تأخذ في الاعتبار تنقلات وأنشطة النساء والرجال، مع ضمان سلامتهم وإمكانية الانتفاع بها على قدم المساواة، بغض النظر عن جنسهم".
- ◀ بالنسبة للتعمير: "تتمثل رؤيتنا في إنشاء مدن ومساحات حضرية عادلة، حيث تتوفر للنساء والرجال فرص متساوية للعيش والعمل والترفيه. وتتعهد بتطوير مخططات حضرية تأخذ في الاعتبار الحاجيات الخصوصية للمرأة من حيث الولوج إلى وسائل النقل والخدمات والأماكن العامة".
- ◀ بالنسبة للسكن: "نطمح إلى احداث مجمعات سكنية شاملة وآمنة حيث يمكن للجميع، بغض النظر عن النوع الاجتماعي، العيش بكرامة. وتتمثل رؤيتنا في توفير السكن بأسعار معقولة وذات جودة عالية للجميع، مع الأخذ في الاعتبار الحاجيات الخصوصية للمرأة من حيث الأمن والقرب من الخدمات وإمكانية الوصول إلى المرافق العامة".
- ◀ بالنسبة لإدارة الموارد البشرية: "نتصور بيئة عمل شاملة حيث تتاح للنساء والرجال فرص متساوية للتفوق والمساهمة بشكل كامل في مهمة الوزارة. وتتمثل رؤيتنا في وضع سياسات وممارسات لإدارة الموارد البشرية تعزز المساواة بين الجنسين، والتنوع والمساواة في الأجور، مع تشجيع التطور المهني للجميع".

ويمكن اقتراح الرؤية التالية على سبيل الذكر فقط بالنسبة للمهمة:

الرؤية: بنية أساسية للطرق، ومشاريع حماية المناطق العمرانية من الفيضانات وللشريط الساحلي من الانجراف، وبنيات مدنية وموانئ، وتهينة ترابية وتعمير وإسكان تحد بشكل فعال من عدم المساواة بين الجنسين وبالتالي ترمي إلى تحسين نوعية الحياة لجميع التونسيين والتونسيتين من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، ودعم القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية وبناء تونس أقوى، مستدامة وأكثر شمولاً.

وعلى إثر تحديد رؤية المهمة التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي، ستوضح الإستراتيجية بالتفصيل كيفية تحقيق هذه الرؤية.

وبخصوص السياسات العمومية لوزارة التجهيز والإسكان يمكنها المساهمة في تحقيق النتائج النهائية الأربع التالية:

- **النتيجة الأولى:** نساء/فتيات أقل عرضة لجميع أشكال العنف والتمييز الناجم عن تدخلات السياسات العمومية المختلفة لوزارة التجهيز والإسكان

- **النتيجة الثانية:** حضور أكثر للمرأة في مناصب صنع القرار المرتبطة بتدخل السياسات العمومية المختلفة لوزارة التجهيز والإسكان

- **النتيجة الثالثة:** المزيد من النساء المستقلات حيث خلق فرص العمل والمشاركة الفعالة

- **النتيجة الرابعة:** نساء/فتيات أكثر قدرة على الصمود في مواجهة آثار الأوبئة والأزمات وتغيرات المناخ نتيجة تدخل أكثر تكيفاً للسياسات العمومية المختلفة لوزارة التجهيز والإسكان.

ويمكن اعتماد التأثيرات الناتجة عن مراعات النوع الاجتماعي على مستوى مختلف البرامج والمنصوص عليها ضمن

الجزء الثاني من هذا التقرير المتعلق بتحليل وتقييم النوع الاجتماعي في وزارة التجهيز والإسكان كنقطة انطلاق للتفكير الجماعي بشأن التوجهات الاستراتيجية التي سيتم اعتمادها على مستوى كل سياسة عمومية لتعزيز المساواة بين الجنسين.